أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أمل عيتاني

زياد الحسن

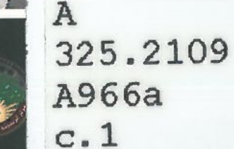
علي هويدي

محمود حنفي

معين مناع

نافذ أبو حسنة

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت





أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

تحرير

د. محسن محمد صالح

إعداد

أمل عيتـاني | زيــاد الحسن
علي هويدي | محمــود حنفي
معين منـّاع | نافذ أبو حسنة

مراجعة لغوية

ليلى صبّاغ



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت

Conditions of the Palestinian Refugees in Lebanon

Editor:

Dr. Mohsen Moh'd Saleh

الطبعة الأولى
2008م – 1429هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-500-06-5

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
ص.ب: 5034-14، بيروت – لبنان
تلفون: +961 1 303 644
تلفاكس: +961 1 303 643
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف
الحارث عدلوني

تصميم وإخراج وطباعة
Golden Vision sarl +961 1 362987

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: تعليم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

الفصل الرابع: الوضع الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان

الفصل الخامس: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: مشاريع التسوية وآفاق المستقبل

الفصل السادس: أحداث مخيم نهر البارد وتداعياتها السياسية والأمنية والإنسانية

المقدمة

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هي قصة معاناة مستمرة منذ نحو ستين عاماً. في لبنان يُحرم الفلسطينيون من حقوقهم المدنية، ويُحرمون من حقوق العمل في الكثير من المهن، كما يُحرمون من حقوق التملك. وتشكل البيئة السياسية والقانونية اللبنانية بيئة طاردة للفلسطينيين بحجة منع توطينهم. ولكن الحقيقة هي أن الفلسطينيين لا يرغبون أصلاً في التوطين، وإنما يرغبون بمعاملة إنسانية عادلة، غير مرتبطة بإعطائهم الجنسية، أو الحقوق السياسية الخاصة بأقرانهم اللبنانيين. كما أن الاحتجاج بأن الإبقاء على معاناة الفلسطينيين وحرمانهم من حقوق الحياة الإنسانية الكريمة، يعين على استمرار اهتمامهم بقضيتهم، هي حجة غير مستندة إلى أية أسس صحيحة. إذ إن استمرار المعاناة يدفع الفلسطينيين للهجرة إلى دول أوروبا الغربية وأمريكا وكندا وأستراليا وأمريكا الجنوبية، حيث توجد مخاطر أكبر في توطينهم وذوبانهم، وابتعادهم عن مركز الاهتمام بقضيتهم. كما أن الفلسطينيين الذين حصلوا على حقوقهم المدنية في البلاد العربية لم ينسوا قضيتهم و لم يتوقفوا عن العمل على تحرير أرضهم، ومثال ذلك الفلسطينيون في سوريا، وكذلك في الكويت التي شهدت نشأة حركتي فتح وحماس في الخارج.

يعرض هذا الكتاب أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الديموغرافية والقانونية والتعليمية والاجتماعية، كما يعرض مشاريع التسوية السياسية المتعلقة باللاجئين، وهناك فصل خاص حول مأساة مخيم نهر البارد.

والكتاب موثق من الناحية العلمية، ومكتوب بطريقة موضوعية، ويستعين بالكثير من الجداول والأرقام والإحصائيات التي تدعم الحقائق والمعلومات الواردة في النصوص.

نسأل الله سبحانه، أن يفيد هذا الكتاب في تسليط الضوء على قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأن تُسهم المعلومات الواردة فيه في دفع صناع القرار اللبناني إلى التخفيف من معاناة إخوانهم الفلسطينيين.

المحرر

تمهيد

نافذ أبو حسنة*

اشترك اللاجئون الفلسطينيون إلى لبنان، مع اللاجئين إلى الأقطار الأخرى في مراحل المعاناة الأولى، من بحثٍ عن لقمة العيش، والمأوى، ومواجهة مشاريع التوطين المبكرة، وكذلك الانصراف إلى التعليم والاهتمام به. لكن معاناة اللاجئين إلى لبنان ظلّ لها ما يميزها أيضاً، بسبب طبيعة النظام اللبناني القائم على توازن طائفي، والممتلك لحساسية بالغة إزاء أي اختلال على هذا الصعيد، وأيضاً بسبب ما أثاره وجود المقاومة الفلسطينية من مشكلات ومواجهات وأزمات. وقد انعكس كل ذلك على شكل الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتعليمي للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

ويبيّن عدم توفر إحصاء دقيق متفق عليه لعدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مدى التعقيد الذي يحيط بواقعهم. ذلك أن من شأن وجود مثل هذا الإحصاء، أن يعكس اهتماماً جدياً بهم، ويمهد لحلّ المشكلات التي يواجهونها، إن كان ثمة توجه فعليّ للحل. ومن الملاحظ أنه على الرغم من الأصوات اللبنانية المرتفعة دائماً، برفض التوطين، الذي يرفضه اللاجئون أصلاً؛ فإن هناك جهلاً عاماً بحقيقة أوضاع الفلسطينيين عامة. وإلى الجهل يضاف التجاهل المقصود، والذي لا يرى في الوجود الفلسطيني أكثر من مشكلة أمنية. والجهل والتجاهل معاً ليسا بمستجدين، بل لهما جذورهما أيضاً.

لقد انقضت بسرعة فترة التعاطف التي أعقبت النكبة، وحكمت السلوك اللبناني الرسمي والشعبي تجاه نحو مئة ألف لاجئ فلسطيني قدموا إلى لبنان. مع أن هذا التعاطف لم يغير كثيراً من واقع البؤس الذي عاشه الفلسطينيون في سنوات اللجوء الأولى، فإن انقضاءه أوجد تعقيداً زائداً.

---

* باحث وإعلامي فلسطيني.

عاش اللاجئون حياة صعبة، تفتقر إلى الحدّ الأدنى من شروط العيش الإنساني. فلم تكن أماكن السكن ملائمة، وأمضى الفلسطينيون أعواماً طويلة في خيم، و"بركسات"، وبيوت من الزينكو تفتقر إلى التيار الكهربائي، وتمديدات المياه، وقنوات تصريف الفضلات، وغيرها من الخدمات العامة التي تُعدّ شرطاً ضرورياً للحياة الإنسانية. وإذا كان هذا هو الحال الذي ساد عموماً في المخيمات وأماكن تواجد اللاجئين بعد النكبة، وحتى انقضاء عقد أو أكثر عليها، فإن ما يثير كثيراً من التساؤلات، هو استمرار الأمر على ما هو عليه بنسبة أو بأخرى حتى الآن في عدد من مخيمات اللاجئين، وبعض تجمعاتهم في لبنان.

جاء الفلسطينيون إلى لبنان قسراً، مقتلعين من بيوتهم، ومطرودين. و لم يكونوا، بغالبيتهم الساحقة، يعلمون قليلاً أو كثيراً عن لبنان، وتركيبة النظام السياسي فيه. والمرتكز:

> على توزيع طائفي خاص جداً ودقيق بامتياز. الأمر الذي يجعل من العدد رقماً غير محايد، ويجعل من المجموعة، أي مجموعة حضوراً يتخطى العدد الحسابي الجافّ ليصل إلى مضمون السياسة بتلويناتها وبياناتها ومدلولاتها الخاصة، التي تحضر في لبنان بصيغتها المجتمعية الطائفية والمذهبية والمناطقية[1].

وعليه فقد نظر البعض إلى الوجود الفلسطيني على أنه خطر، وحرّض عليه. فيما رأى البعض الآخر إمكان استخدامه، والتخويف به. لكن الذي انتصر في المرحلة الأولى هو تسليط جوٍّ من القهر والحصار على اللاجئين، الذين تحفظ ذاكرة كبار السن منهم صوراً مروعة عن الإذلال، واعتبار الفلسطينيين "شيئاً ما يحمل خطراً دائماً". لقد حفرت هذه الصور أخاديد عميقة في ذاكرة اللاجئ الفلسطيني إلى لبنان، الممنوع من حرية الحركة، والعمل، أو حتى التوسع في السكن، وأسهم كل ذلك في تشكيل تركيب شائك، عنوانه الدائم: القلق، وانعدام أي إحساس بالأمان الاجتماعي والقانوني والنفسي، خصوصاً وأن سلسلة القوانين والمراسيم التي أصدرتها السلطات اللبنانية؛ لتنظيم أوضاع اللاجئين، لم تكن لتقدم أي إسهام يذكر في منح اللاجئين شيئاً من الشعور بالأمان النسبي بانتظار تحقق عودتهم.

ظلّ "الخوف" هو المتحكم بالنظرة اللبنانية إلى الوجود الفلسطيني الطارئ. وانعكس هذا على "تصنيف طبيعة وجودهم" مِن قبل السلطات الرسمية ففي أوقات عدّتهم أجانب، وفي مراحل لاحقة صنفتهم كلاجئين يتمتعون بحالة إقامة خاصة. وفي الخمسينيات خضع الفلسطينيون لقوانين الأجانب غير المقيمين. وبعدما أنشأت الدولة اللبنانية عام 1950 "اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين" صدر في 1959/3/31 المرسوم الاشتراعي رقم 42 مستحدثاً إدارة لشؤون اللاجئين في وزارة الداخلية، ومهمتها إصدار بطاقات الهوية والأوراق الثبوتية وجوازات السفر وتحديد أماكن السكن.

وفي 1960/4/26 قضى مرسوم، حمل الرقم 3909، بإنشاء هيئة عليا لشؤون الفلسطينيين ذات طابع سياسي – أمني، ولا يتقاطع عملها مع عمل مديرية اللاجئين[2]. أما قرار وزير الداخلية اللبناني رقم 319، الصادر بتاريخ 1962/8/2، فقد عدّ اللاجئين أجانب. وصُحِّح هذا الوضع نسبياً وفق المرسوم رقم 136، الصادر في 1969/9/20 عن وزير الداخلية أيضاً، وبموجبه أُعفي اللاجئون الفلسطينيون، الذين يقيمون في لبنان بموجب هوية صادرة عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين، من تجديد بطاقة الإقامة المفروضة على الأجانب[3]. لكن ذلك لم يؤدِّ إلى تغيير كبير في أوضاعهم، خصوصاً ما تعلق بالعمل. في حين عُدَّت فئات منهم (غير المسجلين) خارج التصنيف السابق، وتشمل هذه الفئات من قدموا إلى لبنان عقب عام 1967، وبعد أحداث أيلول/ سبتمبر عام 1970 في الأردن، وآخرين.

خلّف تركّز منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها في لبنان، منذ أواخر ستينيات ومطالع سبعينيات القرن الماضي، تأثيرات متعاكسة على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فيه، فمن الممكن تلمّس تحولات معنوية هامة أنهت حالة الإذلال التي كان يتعرض إليها اللاجئون، وهو ما تسبب أحياناً في ردّات فعل تركت آثاراً سلبية، حيث بدت كثير من السلوكيات أقرب إلى الثأرية. كما شهدت أحوال اللاجئين تحسناً معيشياً من خلال ضخّ أموال المنظمة والفصائل عبر "نظام التفرغات"، الذي شمل أعداداً لا بأس بها من القوة العاملة للاجئين، وعبر تقديمات متنوعة شملت الطبابة، والتعليم، والضمان الاجتماعي، استفاد

منها سكان المخيمات والكثير من اللبنانيين، لكن كل هذا لم يعنِ تحسناً جذرياً، اللهم إلا دخول السيارات الفخمة لبعض القيادات والكوادر إلى أزقة المخيمات...، لكن هذا لم يلغِ الوضعية الاجتماعية والمعيشية المأساوية للمخيمات. وقد زاد الطين بلة أن المخيم تمّ تشويه صورته وسمعته لأن وضعه كان مشوهاً من ناحية مقومات الحياة الإنسانية، فارتبط اسم المخيم بكل سلبية، وعُدّ بنظر الكثيرين ملجأً للخارجين عن القانون، والعصابات... إلخ، وبوجود بعض الظواهر المحسوبة جداً في السياسة تكرست النظرة السلبية عن المخيم[4].

المشكلة الأخطر تمثلت في عدم نجاح المنظمة، ورغم الثقل الذي مثّله وجودها في لبنان من إحداث "تحول قانوني" لصالح اللاجئين، ينظم أوضاعهم، ووجودهم في لبنان، وعملياً فإن:

> منظمة التحرير قد عقدت مع السلطة اللبنانية في سنة 1969 اتفاقية القاهرة، التي تضمنت مادة تؤكد بعمومية، الحقوق المدنية للاجئين، لكن البرلمان لم يتعامل مع هذا البند. و لم يصدر قوانين لبنانية تحدد الحقوق والواجبات للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وعندما ألغت السلطة اللبنانية الاتفاق من جانبها، تجاهلت منح اللاجئين الحقوق المدنية، كما غضّت الطرف عن تشكيل أي هيئة أو اعتماد أي مرجعية فلسطينية؛ لتنظيم العلاقات الفلسطينية اللبنانية[5].

كان اللاجئون على مدى سنوات الحرب الأهلية في لبنان، طرفاً في الصراع. مما عمّق النظرة السلبية تجاههم، وزاد في حجم "التخوّفات" منهم، حتى عندما تحولوا إلى ضحية للمتصارعين وتبدل التحالفات، على غرار ما حدث في حرب المخيمات. وصارت المطالبة بحقوق مدنية واجتماعية لهم، أشبه بالحرث في البحر، يتحدث عنها البعض، ويتغافل عنها الكثيرون، لكن لا أحد تقدم ولو خطوة باتجاه تحقيقها. وأكثر من ذلك فقد أصبح "الحرمان من الحقوق" سياسة معلنة ومكرّسة بقرارات ومراسيم، خصوصاً بعد خروج المنظمة من لبنان عام 1982، والغياب العملي لمرجعية فلسطينية، إذ أن مكتب التمثيل للمنظمة جرى إغلاقه، وأصدر وزير العمل اللبناني عدنان مروة قراراً حمل الرقم 1/189، حصر فيه عدداً من المهن باللبنانيين فقط، بلغ عددها 65 مهنة، وأُبقي المجال مفتوحاً أمام

اللاجئين الفلسطينيين للعمل في عشر مهن تتراوح بين العمل في البناء، وخدمة البيوت، وعمال التنظيفات في الإدارات غير الحكومية[6]. وفي عام 1993 زاد عدد المهن الممنوعة على الفلسطينيين وكذلك في عام 1995، و لم يتغير هذا الأمر نسبياً إلا في عام 2005، حينما أصدر وزير العمل طراد حمادة مذكرة فسحت المجال أمام اللاجئين؛ لممارسة بعض المهن الممنوعة عليهم سابقاً. وعملياً فإن القرار الذي لقي ترحاباً كبيراً من لدن الأوساط الفلسطينية، أبقى على حرمان المتعلمين، وأصحاب الكفاءات العلمية من حقّ العمل، مما دفع بمعلقين صحفيين بارزين إلى وصفه بأنه محاولة لتنظيم "استغلال العمالة الفلسطينية في مهن متواضعة، إن لم يرد المرء قول شيء آخر"[7].

لم يترافق الانفراج النسبي في موضوع "حقّ العمل"، مع أي إجراءٍ موازٍ، فالقوانين اللبنانية لا تعطي الفلسطيني الحقّ في الضمان الاجتماعي، والحقّ في الانتساب إلى النقابات (هذا عامل أساسي في ترك الأطباء والمحامين والمهندسين، على اختلاف فئاتهم، ممنوعين من العمل)، والحقّ في الضمان الصحي، والحقّ في إنشاء المؤسسات والجمعيات، وأسوأ من كل ذلك الحرمان من حقّ تملك شقة سكنية أو عقار، وهذا فضلاً عن التضييقات بين الحين والآخر على حرية الحركة والتنقل.

أدى كل ذلك إلى تكريس ما بات يعرف بـ"الحالة المأساوية" للاجئين الفلسطينيين في لبنان، حيث:

> يعتمد ما يزيد عن 95% منهم على خدمات منظمات الإغاثة في مجالات التعليم، والصحة، والتشغيل والمساعدات التموينية والمالية. وشهد العقد الفائت على هذا الصعيد ظاهرتين متناقضتين، الأولى: تراجع حجم خدمات منظمات الإغاثة، وخصوصاً (الأونروا)، والثانية: توسع أنشطة المنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا المجال[8].

هوامش

[1] شوكت اشتي وغازي خلف، **الفلسطينيون في لبنان: آراء في العلاقات والحقوق والتوطين** (بيروت: دار أبعاد، 2006)، ص 18.

[2] رأفت مرة، **دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان: دراسة ميدانية 2006** (لندن: مركز العودة الفلسطيني، 2006)، ص 33.

[3] انظر: **المرجع نفسه**، ص 34.

[4] انظر: شوكت اشتي وغازي خلف، **مرجع سابق**، ص 19-20.

[5] سهيل الناطور، "اللاجئون الفلسطينيون اليوم،" مجلة **شؤون الأوسط**، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، آذار/ مارس 1998، العدد 70، ص 57.

[6] لمزيد من التفصيل حول المهن الممنوعة والمسموحة، انظر: رأفت مرة، **مرجع سابق**، ص 41-42.

[7] انظر على سبيل المثال: جوزيف سماحة، جريدة **السفير**، بيروت، 2005/6/26.

[8] حسين شعبان، "اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: دور الجمعيات ومنظمات الإغاثة،" مجلة **شؤون الأوسط**، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، تشرين الأول/ أكتوبر– تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، العدد 100، ص 69.

الفصل الأول

التوزيع الجغرافي والديموغرافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان

الفصل الأول:

التوزيع الجغرافي والديموغرافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان

علي هويدي*

مقدمة:

ظهرت أهمية العامل الديموغرافي والجغرافي للاجئين الفلسطينيين في الصراع العربي مع المشروع الصهيوني، عندما تمّ طرح قضية اللاجئين على طاولة المفاوضات. كما تنبّه إليه رواد الاستيطان اليهودي منذ اللحظات الأولى، فقد أطلق اللورد شافتسبري Shaftesbury مقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" منذ القرن التاسع عشر[1]. وبرزت كذلك أهمية الصراع الديموغرافي والجغرافي من خلال ما عبّر عنه الجنرال الإسرائيلي المتقاعد شلومو غازيت Shlomo Gazit عندما قال: "إن الخطر الداهم على إسرائيل هو الخطر الديموغرافي، وإذا لم يتمّ علاجه خلال جيل أو جيلين؛ فإن دولة إسرائيل لن تستمر في القيام كدولة يهودية صهيونية"[2].

وليس بمستغربٍ أن تعُدَّ الباحثة اليهودية دونا آرزت Donna Arzt، سنة 1999 مخططاً تحت عنوان "إعادة توزيع الفلسطينيين في العالم" يهدف إلى إعادة توزيع خمسة ملايين و257 ألف فلسطيني على دول منطقة الشرق العربي وبعض دول الغرب كحلٍّ نهائيٍّ للصراع العربي الإسرائيلي، إذ قدرت عدد اللاجئين في لبنان في ذلك الوقت بـ 372 ألف لاجئ. وافترضت أن "يتمّ توزيع 215،874 لاجئاً إلى الدول العربية، و191،436 لاجئاً إلى الخارج، ويبقى 75 ألف لاجئ، يمكن أن يعودوا إلى قراهم الأصلية في الجليل، ويشترط للعودة أن يكون لهم أقارب من الدرجة الأولى، وألا يكون لديهم مشاعر معادية

---

* باحث فلسطيني، الأمين العام في المنظمة الفلسطينية لحق العودة (ثابت) – بيروت.

لإسرائيل...، وإذا رفضت إسرائيل دخولهم يمكنهم الاستئناف لدى لجنة دولية"[3]، ولا يدل هذا الاقتراح إلا على عنصرية صاحبه[4].

وعلى الرغم من بروز أهمية العاملين الديموغرافي والجغرافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان تحديداً، ولارتباطه في معظم الأحيان بالتطورات السياسية التي تجري على الساحة اللبنانية الإقليمية أو الدولية، إلا أنه قلما تجد بحثاً متخصصاً لتوزيع اللاجئين بشكل أكاديميٍّ علميٍّ؛ يشكل رافداً للمعلومات للباحثين والدارسين وصناع القرار؛ لذلك سيكون بحثنا هذا منصباً على توزيع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مع ذكر أبرز المدن والقرى الفلسطينية التي طردوا منها، وأعدادهم، وطريقة توزيعهم وأماكنها ابتداءً من النكبة في العام 1948، وما رافقها من دور للأونروا أو الدولة اللبنانية من عملية تسجيل مع تضارب الإحصاءات ووفرتها. كذلك سنتطرق إلى المسجلين وغير المسجلين من اللاجئين، بالإضافة إلى فاقدي الأوراق الثبوتية وأماكن انتشارهم وأعدادهم. بالإضافة إلى التركيز على المخيمات، والتجمعات، والمناطق التي ينتشر فيها اللاجئون، والتجمعات الخاصة بالمهجّرين من مخيمي تل الزعتر والنبطية، وسنتحدث عن هجرة اللاجئين إلى الخارج، وعن مخاوف الدولة اللبنانية غير الواقعية من التوطين والتي أدّت إلى حرمان الفلسطيني من تحسين ظروفه السكنية، وسنتطرق إلى الملكية العقارية للاجئين في لبنان مقارنة بتملك الأجانب، مع تسليط الضوء على الفئات العمرية للاجئين، وتوقعات الزيادة بين السكان في العقدين القادمين.

أولاً: لجوء الفلسطينيين إلى لبنان:

إثر النكبة التي حلّت بالشعب الفلسطيني سنة 1948، لجأ العديد من سكان المدن والقرى والأرياف الفلسطينية إلى دول الجوار؛ الأردن، وسورية، والعراق، ومصر، والضفة الغربية، وقطاع غزة، ولبنان، وتراوح عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا إلى المغادرة إلى لبنان بعد نكبة فلسطين ما بين 100 ألف إلى 130 ألف لاجئ فلسطيني قدم معظمهم قبل إعلان دولة "إسرائيل"[5]. ويشير سلمان أبو ستة في كتابه "حق العودة مقدّس وقانوني وممكن" إلى أن "القوات اليهودية طردت أكثر من نصف اللاجئين وهم تحت حماية

بريطانيا، وقبل إعلان دولة إسرائيل، وقبل دخول القوات العربية فلسطين"[6].

وشكّل اللاجئون الفلسطينيون في لبنان حينها حوالي 13.8 % من مجموع اللاجئين الفلسطينيين الذي قدر عددهم من قبل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، والمعروفة باسم "لجنة كلاب – Clapp Committee"، بحوالي 760 ألف لاجئ، وذلك في تقرير اللجنة المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة United Nations General Assembly (UNGA) سنة 1949.

أمّا القرى والمدن الفلسطينية التي اقتلع منها الفلسطينيون فقد أظهرت البيانات التي جمعتها "الأونروا – UNRWA" بين سنتي 1950 و1951 أن 59.9% من اللاجئين قدموا إلى لبنان من منطقة الجليل، وتحديداً من القرى التابعة إلى قضاء عكا، وبيسان، والناصرة، وصفد، وطبريا؛ في حين قدم حوالي 28.14% من حيفا، كما تمّ تهجير حوالي 11 % من مناطق يافا واللد والرملة. وهناك أقلية بلغت حوالي 1.43 % هربت من القدس وجوارها، وأقل من ذلك من الضفة الغربية من مناطق نابلس وجنين، ونسبة هؤلاء لمجموع اللاجئين الذين هربوا إلى لبنان لم تتجاوز 0.12 %[7].

ثانياً: الأونروا وتسجيل اللاجئين:

إثر طرد العصابات الصهيونية للفلسطينيين من قراهم ومدنهم الآمنة، لعبت المنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر International Committee of the Red Cross، وجمعيات خيرية دولية أخرى، ومنظمات غير حكومية دوراً بارزاً في تقديم المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1948 أسست الأمم المتحدة United Nations (UN) منظمة تسمى "هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين"؛ وذلك لتقديم المعونة للاجئين الفلسطينيين، وتنسيق الخدمات التي تقدمها لهم المنظمات غير الحكومية، وبعض منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛ مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) The United Nations Children's Fund (UNICEF)، ومنظمة الصحة العالمية World Health Organization (WHO)، ومنظمة الأغذية

والزراعة للأمم المتحدة The Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)، والمنظمة العالمية للاجئين. وفي 1949/12/8 وبموجب قرار الجمعية العامة رقم 302 تأسست "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)"؛ لتعمل كوكالة متخصصة ومؤقتة، على أن تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات، ويمتد آخر تجديد حتى 2008/6/30، وتعرّف الأونروا نفسها بأنها وكالة إغاثة وتنمية بشرية، تُعنى بتوفير التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والمعونة الطارئة للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة، والضفة الغربية، والأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية[8]. وعرّفت الأونروا اللاجئ الفلسطيني بأنه الشخص الذي كانت فلسطين مقراً لإقامته "بين شهري يونيو/ حزيران 1946 ومايو/ أيار 1948"، وأن يكون قد فقد مسكنه ومصدر رزقه "نتيجة للحرب العربية الإسرائيلية عام 1948"[9].

وعند مباشرة عمل الوكالة الدولية "الأونروا" مهامّها في السنة 1950 تبنت أرقام "لجنة كلاب" المذكورة، وتمّ تسجيل اللاجئين بشكل رسمي بحيث أصبح لكل لاجئ فلسطيني رقم متسلسل، ومنذ ذلك الحين ترى المنظمة الدولية أن خدماتها موجهة فقط "للاجئين المسجلين لديها منذ تاريخ 1951/5/1" ولم تشمل الفلسطينيين الذين اضطروا إلى الخروج بعد هذا التاريخ. إلا أن الأونروا بدأت بتقديم جزء من "الخدمات الصحية (الاستشفاء) للاجئين غير المسجلين أو ما يعرف بفئة NR (Not Regristered) ابتداءً من تاريخ كانون الثاني/ يناير من السنة 2004، ويشترط في ذلك أن يبرز اللاجئ الفلسطيني إثباتاً بأنه مسجّل في الدولة اللبنانية لدى لوائح وزارة الداخلية"[10].

ثالثاً: المديرية العامة لشؤون اللاجئين:

عملت الدولة اللبنانية على تحديد أماكن تجمعات اللاجئين في المخيمات، وقامت بإنشاء المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية في 1959/3/31 وقد

اضطلعت المديرية بالمهمات التالية:

1. النظر في طلبات لمّ الشمل.
2. النظر في طلبات إعفاء القادمين بموجب مبدأ جمع الشمل من الرسوم الجمركية.
3. التنسيق مع الأونروا في قضايا إغاثة اللاجئين، وتثقيفهم والعناية الصحية بهم.
4. النظر في طلبات رخص نقل محل الإقامة من مخيم إلى آخر.
5. النظر في طلبات تصحيح الأخطاء الإحصائية الواردة في البيانات والبطاقات.
6. النظر في طلبات زواج اللاجئين.

وتتكون المديرية من دائرتين هما: دائرة تسجيل الوقوعات، والتي تهتم بمسك سجلات الأحوال الشخصية، واستلام التصاريح، ووثائق الوقوعات، وتنظيم جداول شهرية بأسماء المواليد والمتوفين، وتنظيم بطاقات الهوية وإعطائها. أما الدائرة الثانية فهي دائرة المندوبين والمراقبين الأمنيين؛ وتتولى الإشراف على أعمال المندوبين في المحافظات، وأعمال مراقبي المخيمات، ومراقبة أحوال اللاجئين وشؤونهم الاجتماعية والصحية، وحركاتهم السياسية "الأحزاب والتنظيمات والجمعيات"، وتأمين الاتصال بالسلطات الإدارية في المحافظة، وإطلاعها على جميع الأمور المتعلقة بالأمن، بما في ذلك رصد الأعمال المخلّة بالأمن وأعمال المشبوهين من اللاجئين، بالإضافة إلى استلام البريد الوارد من المخيمات. وقد قامت الدولة اللبنانية في مطلع سنة 2002 بتغيير اسم الدائرة من "المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان" إلى "المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين"[11].

رابعاً: لماذا اللجوء إلى لبنان؟:

نمت العلاقات الاجتماعية وحالات التزاوج والمصاهرة بين سكان الجليل وشمال فلسطين عموماً واللبنانيين، خصوصاً أولئك الذين ينتمون إلى القرى الجنوبية المحاذية إلى الحدود مع فلسطين، مثل؛ مارون الراس، ويارون، وبنت جبيل، والناقورة. وقد قوّى هذه العلاقات التبادل التجاري بين مدينتي عكا وصيدا في جنوب لبنان، عدا عن وجود الأسواق التجارية الحدودية التي كانت تجمع بين مواطني لبنان وفلسطين في سوق بنت

جبيل على سبيل المثال، أو الأسواق التجارية التي كانت تجمع مواطني لبنان وفلسطين وسورية؛ خاصة في القرى التي تربط الحدود مع الثلاثة دول في إصبع الجليل كقرية الغجر، في حين كان يلجأ العديد من الفلسطينيين إلى لبنان للاصطياف في قرى مرجعيون، ومارون الراس الجبليتين تحديداً. وانعكاساً لهذه العلاقة المتينة بين الشعبين اللبناني والفلسطيني؛ فقد كان يوجد في فلسطين ثلاث قنصليات لبنانية في مدن القدس، وحيفا، ويافا إضافة إلى وجود قنصل عام لتسيير أمور الجالية اللبنانية[12]. كل ذلك لعب الدور الأكبر في عملية اختيار القرى اللبنانية مكاناً آمناً للجوء جزء من الفلسطينيين إليها. وبشكل عام يمكن القول إن الحدود بين فلسطين (تحت الانتداب البريطاني)، ولبنان (تحت الانتداب الفرنسي) لم تكن مغلقة أمام حركة المواطنين من البلدين؛ فقد كان هناك تداخل كبير بين سكان جنوب لبنان وسكان شمال فلسطين بكافة طوائفهم ومناطقهم.

وقد عمد بعض الفلسطينيين إلى اختيار مناطق قريبة من قراهم ومناطق سكنهم على الحدود اللبنانية، إذ يستطيع زائر تلال قرية مارون الراس اللبنانية أن يشاهد وبوضوح بعض القرى الفلسطينية التي هُجّر منها اللاجئون في سنة 1948، وتحديداً قرى فارة، والجش، والراس الأحمر. وقد اختار الفلسطينيون هذه القرى اللبنانية القريبة لاعتقادهم، كما وُعدوا، بأنهم سيعودون في القريب إلى قراهم ومدنهم.

الجدير بالذكر أن الجالية اللبنانية في فلسطين كانت من أكبر الجاليات قياساً مع غيرها من الجاليات العربية. وقد كان ميناء حيفا وشركة النفط فيه وغيرها من الأماكن، تشكّل نقاط جذب للعمالة اللبنانية، كما أن التسامح الديني في أوساط الفلسطينيين شكل عامل اطمئنان لدى الكثير من اللبنانيين، الذين لجؤوا إلى فلسطين بسبب الاضطرابات الطائفية السابقة لنكبة 1948.

ولذلك ليس من المستغرب أنه عندما بدأت العائلات الفلسطينية بالوصول إلى لبنان، كان في استقبالهم في اليوم الثاني رئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري، الذي توجه إلى مدينة صور لاستقبالهم قائلاً لهم بالحرف الواحد "ادخلوا بلدكم"[13]. وهو إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على امتداد العلاقة بين الشعبين ومتانتها؛ من حيث صلة التاريخ والجغرافيا واللغة والقرابة.

خامساً: إحصاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان:

بعيداً عن التحليل السياسي لعدم توفّر الأرقام الدقيقة والعلمية المتعلقة بعدد اللاجئين في لبنان ووفرة التقديرات المتضاربة؛ فقد أشارت الأونروا حتى تاريخ 2007/7/30 إلى تسجيل 411,005 لاجئين فلسطينيين منهم 217,441 لاجئ يعيشون في المخيمات بنسبة 52.9 % و193,564 لاجئ يعيشون خارج المخيمات بنسبة 47.09%[14]. وبناءً على ما ذكرته الأونروا فإن النسبة السكانية للاجئين في المخيمات والتجمعات قد ارتفعت إلى أكثر من 320% حيث بلغ عدد اللاجئين المسجلين رسمياً سنة 1950 في سجلات الوكالة الدولية 127,600 لاجئ. يضاف إلى العدد الرسمي المسجّل من قبل الأونروا سنة 2005 عدد آخر من الفلسطينيين "غير المسجلين" في سجلات الأونروا، غير أنهم مسجلون لدى دائرة الأمن العام اللبناني التابعة إلى وزارة الداخلية. وتشير التقديرات إلى وجود حوالي 25 ألف لاجئ غير مسجل. كما تجدر الإشارة إلى دراسة أجراها المجلس الدانماركي للاجئين Danish Refugee Council (DRC)، بالتعاون مع المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) Palestinian Human Rights Organization (PHRO)، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي في سنة 2004؛ حيث أفادت بأن عدد الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية بلغ ثلاثة آلاف شخص يتوزعون على المخيمات الفلسطينية في لبنان (الجنوب بنسبة 64%، والبقاع بنسبة 16%، والشمال بنسبة 16%، وبيروت بنسبة 5%). وهم غير مسجلين في دوائر الدولة اللبنانية ولا في سجلات الأونروا[15]. وكما هو واضح فإن التباين الكبير في هذه التقديرات يضع علامات استفهام على الطُرق التي يتم على أساسها تقدير الأرقام، ويجعل الباحثين مترددين في قبول أيٍّ من الرقمين.

ومن الجدير بالذكر بأنه لا وجود لمعلومات إحصائية للاجئين في لبنان مستندة إلى مسوحات ديموغرافية شاملة، ولكن هناك معطيات جزئية وتقديرات عامة متباينة؛ وذلك نتيجة الافتقار إلى إحصاء حديث للمقيمين في لبنان من لبنانيين وغير لبنانيين، وبسبب الاختلاط السكاني الكبير بين الفلسطينيين واللبنانيين، وحصول عدد من الفلسطينيين على الجنسية اللبنانية قدرته الأونروا سنة 1987 بـ 30 ألف شخص، بينما قدّرته مصادر أخرى

بحوالي 50 ألف شخص[16]، إضافة إلى عدم قيام عدد من اللاجئين الفلسطينيين سنة 1948 بتسجيل أسمائهم لدى الأونروا لأسباب عديدة؛ أهمها الأحوال الميسورة لبعضهم، واعتقاد بعضهم الآخر بقرب العودة.

وهناك مشاكل أخرى تؤثر سلباً في تحديد أعداد الاجئين، فقد شمل عدد المسجلين في الأونروا لبنانيين من اللذين كانوا يعملون في فلسطين سنة 1948؛ كما أن إحصائيات الأونروا لم تشمل الفلسطينيين الوافدين إلى لبنان بعد سنة 1952 وعقب حرب 1967، أو الذين انتقلوا إلى لبنان بعد أحداث الأردن في فترة 1970-1971، أو أولئك الذين أبعدتهم "إسرائيل" بعد ذلك، كما أنه لم يتمّ تسجيلهم لدى مديرية شؤون اللاجئين اللبنانية.

من جهة أخرى فإنه لا توجد معطيات إحصائية كاملة بشأن الهجرة الكبيرة التي عرفها اللاجئون إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان في السنة 1982، وإثر وقوع مجازر صبرا وشاتيلا في أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها، بالإضافة إلى ما حدث من هجرات إثر حرب المخيمات في الفترة 1985-1987.

وقد بلغ عدد اللاجئين، الذين غادروا لبنان راغبين أو مرغمين، حتى نهاية السنة 1987، وضمن إحصاء أجرته وكالة الأونروا مع المؤسسات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان، 42 ألفاً هاجر معظمهم إلى دول الدانمارك، والسويد، والنرويج، وألمانيا، وبريطانيا، وهولندا، وكندا. وتشير تقديرات اللجان الشعبية للمخيمات والتجمعات في لبنان إلى وجود أكثر من ثمانية آلاف عائلة مهجّرة، أي حوالي 50 ألف مهجر فلسطيني. هذا بالإضافة إلى وجود أكثر من خمسة آلاف شاب فلسطيني، غادر معظمهم بين العامين 1984 و1991، وهم منتشرون في دول أوروبا ويعيش العدد الأكبر منهم في الدانمارك، وألمانيا، وبريطانيا. لا ينبغي استغراب ارتفاع هذا العدد إذا علمنا بأن مخيم برج البراجنة للاجئين وحده، قد بلغ عدد العائلات المهجّرة منه حوالي الألف عائلة، بالإضافة إلى وجود أكثر من 150 شاب في المهجر[17].

أشارت تقديرات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني سنة 1992 إلى أن عدد فلسطينيي لبنان وصل إلى 600 ألف لاجئ، أما أحدث دراسة ميدانية قام بها النرويجيون في

المخيمات الفلسطينية؛ فقد أشارت إلى أن "عدد الفلسطينيين في لبنان قد بلغ حوالي 180 ألف نسمة".

وبملاحظة الفوارق الكبيرة بين الإحصائية التي أفادت بها الأونروا، وبين إحصائية النرويجيين وإحصائية الهلال الأحمر الفلسطيني فإننا نرى أن أياً من الأعداد الثلاثة لا يعبّر عن حقيقة الوجود السكاني للفلسطينيين في لبنان. فاللاجئون المقيمون في لبنان مقسمون لمجموعات مختلفة؛ منها من هو داخل المخيمات، ومنها من هو خارجها في التجمعات وفي المدن والقرى، كذلك منها من يحمل الجنسية اللبنانية؛ خصوصاً أولئك الذين تمّ إعادة الجنسية اللبنانية إليهم من أبناء القرى السبعة، وفقاً للمرسوم 5247 في 1994/6/20، والذين بلغ عددهم حوالي 35 ألفاً، ومنها من يحمل جنسيات بلدان أخرى، حتى إن دائرة الإحصاء في منظمة التحرير الفلسطينية لم تستطع هي أيضاً أن تقدم مسحاً شاملاً ودقيقاً لهم.

والحال مع الدولة اللبنانية كذلك إذ لم تقدّم إحصاءات رسمية دقيقة إلى الآن، والتقدير الرسمي الذي قدمته مديرية شؤون اللاجئين إلى وزارة الداخلية اللبنانية سنة 1969 يشير إلى أنه "قد جرى إحصاء عام لجميع اللاجئين الموجودين في لبنان في السنة 1952؛ فكان عددهم 140 ألف نسمة تقريباً"، وتشير سجلات ووقوعات الولادة إلى أن عدد المواليد حتى آخر السنة 1968 بلغ 87 ألفاً، وعدد الوفيات أربعة آلاف؛ فيكون العدد في نهاية السنة 1968 (214 ألف نسمة)[18]. وتشير مصادر أخرى بأن هناك "أربعة آلاف نسمة جاؤوا بعد الإحصاء، وأضيفوا لاحقاً إلى سجلات المديرية بينما شطبت الأونروا في السنة 1951 من سجلاتها 31 ألفاً بسبب أخطاء في التسجيل، ثم شطبت 7,500 نسمة في السنة 1966 بسبب تحسن أوضاعهم المالية"[19].

ومن جهة أخرى يشير العديد من المراقبين بأن الدولة اللبنانية لديها الأعداد الحقيقية كاملة عن الفلسطينيين المقيمين فوق أراضيها، وتحتفظ بها للاستحقاقات المقبلة. ولهذا فقد كانت أعداد الفلسطينيين ترتفع وتنخفض لدى المسؤولين اللبنانيين حسب مواقفهم السياسية؛ حيث صرّح الوزير اللبناني السابق شوقي فاخوري، الذي كان عضواً في اللجنة

الوزارية المكلفة بالحوار مع الفلسطينيين، أن عدد اللاجئين في لبنان يتراوح بين 400 ألف و500 ألف نسمة، وكان المدير العام السابق لمديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية اللبنانية السيد يوسف صبرا أشار في آخر سنة 1982 إلى أن العدد الإجمالي للفلسطينيين قد بلغ قبل الاجتياح الإسرائيلي حوالي 650 ألف لاجئ.

وللعمل على الإقلال من أهمية قضية اللاجئين بحدّ ذاتها يأخذ الإسرائيليون بالتقديرات الأكثر انخفاضاً؛ فقد خَلُص موشيه أفرات Moshe Efrat مثلاً في مقالة خصصها لدحض ما يراه تضخيماً لأعداد الفلسطينيين في لبنان إلى أن عددهم سنة 1982 كان في حدود 203 آلاف نسمة[20].

أما الباحث الهولندي لكس تاكنبرغ Lex Takkenberg فيعتقد أن هناك:

> ثلاثة أسباب تعترض تحديد أعداد اللاجئين بدقّة؛ أولها: بأنه لم يجرِ إحصاء سكاني للفلسطينيين منذ سنة 1931، وثانيهما: حدثت منذ بداية القرن العشرين هجرة واسعة من المناطق الريفية إلى المدن بحثاً عن العمل، وثالثهما: كانت فترة الثلاثينيات والأربعينيات فترة نمو سكاني ملحوظ في المنطقة كلها وقد زاد في فوضى الأعداد وجود سكان من البدو الرحل، لذا لا غرابة إلى أن تكون الإحصاءات المتعلقة باللاجئين غير دقيقة أو مبالغاً فيها على الأرجح[21].

ويرى المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights (BADIL) أن نظام تسجيل اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين بشكل عام "يفتقر إلى الدقة والانتظام أو الدورية، وبالرغم من أن نظام التسجيل الخاص بوكالة الغوث الدولية هو الأكثر انتظاماً وشمولية، إلا أنه يحوي في الوقت نفسه الكثير من الفجوات". ويشكل اليوم نظام التسجيل الخاص بوكالة الغوث الدولية نظام التسجيل الوحيد الخاص باللاجئين الفلسطينيين، ولكن تسجيلات الوكالة تغطي نحو 55% فقط من تعداد اللاجئين الفلسطينيين في السنة 1948 وذرياتهم.

ووفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ فإنَّ عدد الفلسطينيين في لبنان قد بلغ 421 ألفاً سنة 2005 [22].

ولهذا فإن أول ما يصطدم به الباحث المهتم بوضع الفلسطينيين في لبنان، هو فقدان المعلومات الدقيقة والموضوعية المتعلقة بعددهم من جهة، ووفرة التقديرات المتضاربة من جهة أخرى...

تقدير زياد الحسن لعدد اللاجئين:

حاول الباحث زياد الحسن تقديم مقاربة لعدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بناء على محدِّدَين أساسيين؛ أولاً: عدد طلاب المدارس قياساً على الحجم المعلن للأسرة، وثانياً: عدد الذين أفادوا بأن لديهم أقارب من الدرجة الأولى مهاجرون إلى خارج لبنان، وعدد هؤلاء الأقارب المهاجرين.

ويوضح الحسن أن الأونروا تفيد بأن عدد الأسر اللاجئة المسجلة في لبنان مع نهاية شهر آذار/ مارس 2005 كان 103,087 أسرة، بمعدل 3.93 فرداً للأسرة الواحدة، وهو نمط ديموغرافي مشابه نوعاً ما للاجئين الفلسطينيين في سورية، فالأونروا تقول إن عدد أسر اللاجئين في سورية هو 103,461 أسرة، بمعدل 4.2 فرداً للأسرة[23]، وإن نسب من هم دون الـ 18 من اللاجئين في البلدين متشابهة، بواقع 31.1% للاجئي لبنان، و36.6 % للاجئي سورية[24]، وعليه فالمفترض أن يكون عدد الطلاب الفلسطينيين في مدارس الأونروا في سورية أكثر بحوالي 27%، لكننا إذا علمنا أن 25% (أي حوالي 39,760 طالباً) من اللاجئين في سورية يعتمدون على المدارس الحكومية في تعليم أبنائهم، بينما 8 % (أي حوالي 10,080 طالباً) فقط من أقرانهم في لبنان يتمكنون من ذلك[25]، وبعد الأخذ بالحسبان النسب المتفاوتة في اعتمادهم على المدارس الحكومية، أدركنا أن عدد طلاب مدارس الأونروا في سورية ينبغي أن يزيد عن عدد الطلاب في مثيلاتها في لبنان بـ 3,364 طالباً فقط. ونحن إن أخذنا بعين الاعتبار أن أرقام التسرب المدرسي في لبنان أعلى من مثيلاتها في سورية، أمكننا بأمان أن نفترض أن عدد طلاب مدارس الأونروا في البلدين ينبغي أن يكون متشابهاً، لكن أرقام الأونروا بالمقابل تقول إن عدد الطلاب في مدارسها في سورية يفوق عددهم في لبنان بحوالي 24,879 طالباً[26].

يضيف الحسن أن هذا يثبت وجود تضخم في عدد اللاجئين في لبنان كما تورده الأونروا مما يقتضي إعادة التقدير. ويتابع الحسن أننا إن أخذنا عدد الطلاب، الذي أثبتنا أعلاه أنه ينبغي أن يكون متشابهاً، كمؤشر لحساب إجمالي السكان، فستكون النتيجة كالآتي:

إن كان 434,536 لاجئاً في سورية نتج عنهم 64,196 طالباً في مدارس الأونروا، فترى كم عدد اللاجئين في لبنان إن علمنا أن عدد الطلاب الناتج عنهم هو 39,290 فقط.

ويستنتج أن الحساب التبادلي يخبرنا أن عددهم التقريبي يفترض أن يكون 269 ألف بعد إضافة معدومي الأوراق الثبوتية الذين لا يحتسب أبناؤهم في قيود الأونروا، ويقدرون بحوالي ثلاثة آلاف شخصاً[27].

ويذكر الحسن أن المصدر الثاني للتقدير هو مقدار المهاجرين من السكان، ويعود إلى استطلاع الرأي الشامل الذي أعده مركز الزيتونة حيث أفاد 54.3 % من الأفراد، بأن لهم أفراداً من أسرتهم هاجروا إلى خارج لبنان، وكان متوسط عدد المهاجرين الذي أعطوه هو اثنان. وهذا يعني بلغة أخرى أن أسرة من بين كل أسرتين فيها أفراد مهاجرون، وبأن عدد هؤلاء الأفراد هو اثنان في المتوسط[28]. ويستنتج الحسن بناء على ذلك أن عدد من هاجر من اللاجئين المسجلين هو حوالي 103 آلاف شخص، وبالتالي فإن عدد الموجودين هو 303 آلاف تقريباً.

ويخلص الحسن إلى أن التوفيق بين الرقمين أعلاه بناء على الخطأ المحتمل في الأول؛ بسبب نسبة التسرب العالية، وبسبب احتمال المبالغة في الثاني، نتيجة هامش خطأ الدراسة، يدفعنا للاعتقاد بأن العدد الفعلي للاجئين الفلسطينيين في لبنان سنة 2005 هو في محيط الـ 290 ألف لاجئ، وهذا الرقم يشمل المسجلين لدى الأمن العام وحده، دون أن يكونوا مسجلين في الأونروا ويقدّر عددهم بـ 30 ألف شخص[29]، إضافة إلى من لا يحملون أي أوراق ثبوتية، والمقدّر عددهم بحوالي ثلاثة آلاف شخص، ويتداخل مع الفلسطينيين الذين اكتسبوا الجنسية اللبنانية خلال مختلف مراحل اللجوء، وبعضهم ما يزال يستخدم بطاقات الأونروا، ويستفيد من خدماتها رغم اكتسابه الجنسية اللبنانية، وتقدير عددهم معقد ويخرج عن إطار بحثنا هنا. هذا التقدير الذي وصلنا له تدعمه أرقام أخرى للأونروا

تُقدّر أن عدد من تخدمهم الأونروا في لبنان هم 299,294 شخصاً[30]، ونحن حين نعلم أن الأونروا هي المصدر الوحيد المتاح لمعظم الخدمات بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، أدركنا أن هذا الرقم لا يمثل جزءاً من السكان كما يُعقب التقرير الذي نشر هذا التقدير، بل يمثل السكان جميعاً.

سادساً: الأسرة والمنزل الفلسطيني في المخيم والتجمع:

نتيجة المسح السكاني للاجئين الفلسطينيين في لبنان الذي أجرته مؤسسة (FAFO)[31] سنة 2000، والذي شمل عينة طبقية احتمالية من أربعة آلاف أسرة توزعت على 12 مخيماً و44 تجمعاً، تبين أن 60% من الأفراد البالغين تنقلوا لمرة واحدة في حياتهم، وأن 47% من هذه التنقلات تعود لأسباب الحرب والأمن. وأن 95% من سكان المخيمات والتجمعات هم فلسطينيون، وأن معظمهم (98%) هم لاجئون منذ العام 1948، وأن ثلاثة أرباعهم من منطقتي عكا وصفد. وظهر أن حجم الأسرة الفلسطينية في لبنان 5.3 فرد. ونلاحظ أن التركيب العمري يبين وجود هجرة كبيرة بين الشباب (ذكور وإناث) إلى خارج لبنان، ويبين انخفاض خصوبة المرأة الفلسطينية إلى ثلاثة مواليد. وأن أربعة من خمس أسر لديهم أحد الأقارب من الدرجة الأولى خارج لبنان؛ معظمهم في دول أوروبا، وسورية، ودول الخليج.

وتشير الدراسة التي أعدّها "المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني" بالتعاون مع اليونيسف سنة 1997، الى أن مستويات الخصوبة شهدت انخفاضاً حاداً من 5.5 مولود في سنة 1980 إلى 3.8 سنة 1996. وتشير الدراسة إلى أن مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هي مجتمعات فتيّة؛ حيث تبلغ نسبة الأطفال دون الـ 15 عاماً حوالي 40%. وتبيّن الدراسة أن معظم المساكن في المخيمات وبنسبة 97% مشيّدة من الإسمنت. وأن 27 % من المساكن في التجمعات مشيّدة من الطين والخشب والصفيح. وأشارت الدراسة إلى أن المعدل الوسطي لعدد الغرف في بيوت المخيمات هو 2.2 غرفة للمنزل الواحد، الذي يقطنه ما نسبته 6.5 من الأشخاص.

وأحدث دراسة قام بها "جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني"، وأعلن عنها خلال مؤتمر صحفي في مركز الإعلام الفلسطيني، بمناسبة صدور التقرير العالمي عن حالة سكان العالم لسنة 2005 تحت عنوان "وعد المساواة: الإنصاف بين الجنسين، الصحة الإنجابية، والغايات الإنمائية للألفية" في مدينة رام الله في فلسطين بتاريخ 2005/10/17، فقد توقع رئيس الجهاز لؤي شبانة أن يتضاعف السكان الفلسطينيين خلال 23 عاماً، لأن التقديرات السكانية للمجتمع الفلسطيني تشير إلى أنه سيحافظ على التركيبة السكانية بالنمط ذاته السائد حالياً، نظراً لارتفاع معدل الخصوبة، والتي بلغت 5.6 مولود عام 2003. وبيّنت الدراسة أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، حيث يشكل صغار السن (دون سن الـ 14) ما نسبته 46% من السكان، ويشكل الشباب والمراهقون الذين تتراوح أعمارهم من 10-24 عاماً ما نسبته 33 %[32].

سابعاً: تهجير اللاجئين داخل لبنان وهجرتهم إلى الخارج:

بلغ عدد اللاجئين المهجّرين إلى الدول الأوروبية حتى نهاية السنة 1987، وفقاً لإحصاء أجرته وكالة الأونروا مع المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في لبنان سبعة آلاف عائلة أي حوالي 42 ألف هاجر معظمهم إلى الدانمارك، والسويد، والنرويج، وألمانيا، وبريطانيا، وهولندا وكندا[33]. وقد بدأت رحلة الهجرة إلى أوروبا، ومنذ مراحلها الأولى، تأخذ شكل البحث عن الأمن والاستقرار والهرب من الملاحقات والاعتقالات، واستمرت الهجرة بكثافتها العالية حتى السنة 1989. إلا أنه وبعد التوقيع على اتفاق الطائف، حملت الهجرة أبعاداً أخرى، خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية بين الكويت والعراق، التي كان من نتائجها طرد الكويت لمعظم الفلسطينيين العاملين فيها، وقسم كبير من أولئك العاملين هم من لاجئي لبنان؛ مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المخيمات، وتوقف مصدر مالي مهم لذوي العمّال وأقاربهم، وأصبح هدف الهجرة البحث عن الأمن وفرص العمل والاستقرار.

لم تكن تلك الهجرة الأولى للاجئين، إذ بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في سنة 1982،

وارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا، التي ذهب ضحيتها، حسب الكاتب الأمريكي رالف تشونمان Ralph Schoenman، ما بين 4,000-4,500 شهيد؛ فقد تهجّر عدد كبير من الفلسطينيين إلى أماكن أكثر أماناً في الشمال (كمخيمي: نهر البارد، والبداوي)، والبقاع الغربي (كتجمعات بر الياس، والروضة، وثعلبايا، وسعد نايل)، وبعلبك (كمخيم ويفل – الجليل)، وقد وصل عدد الفلسطينيين المهجّرين إلى 7,959 مهجّر، منهم حوالي 1,900 من منطقة صور، وأربعة آلاف من منطقة صيدا، وحوالي 1,700 من منطقة بيروت، والباقي من مناطق أخرى. وأشارت البيانات إلى أن أكثر من 50% من هؤلاء المهجرين هم من الأطفال، وقد توزع هؤلاء المهجّرون على النحو التالي: 2,100 شخص انتقلوا إلى البقاع الغربي، و3,400 شخص إلى بعلبك، و2,400 شخص إلى منطقة الشمال[34].

وتجدر الإشارة إلى أنه بسبب الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982 غادر عدد كبير من الفلسطينيين إلى سورية، وتحديداً منطقة دمشق ويقدر عدد العائلات المغادِرَة حوالي 991 عائلة حيث يبلغ عدد أفرادها ما يقارب 5,715 فرداً. وكان من بينهم حوالي 200 عائلة أقامت في مخيم أقيم قرب السيدة زينب[35].

وعقب الاتفاق الذي رعاه المندوب الأمريكي فيليب حبيب مع منظمة التحرير الفلسطينية، والذي أدّى الى خروج المقاتلين الفلسطينيين بحراً من لبنان في سنة 1982، هاجر عدد كبير من المقاتلين، وأُسرهم إلى عدد من الدول العربية كتونس، والجزائر، واليمن، والسودان، والعراق، والأردن، عدا عن الهجرة إلى بعض دول الخليج وليبيا.

وقد أشارت إحصاءات الأونروا في شهر آذار/ مارس من السنة 1990 إلى وجود 7,018 عائلة مهجّرة في لبنان، تضم 41,849 شخصاً موزعين كالتالي:

جدول 1/1: عدد المهجرين الفلسطينيين في لبنان في سنة 1990

المنطقة	العائلات	الأفراد
بيروت	1,977	10,885
صيدا	2,833	15,320
صور	245	1,298
البقاع	864	7,018
الشمال	1,099	7,328
المجموع	**7,018**	**41,849**

في حين أن المسح الثاني الذي أجرته الأونروا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، أفاد أن عدد المهجرين قد انخفض إلى 5,948 عائلة، تضم 30,758 شخصاً.

وقد ذكرت الأونروا أن ما نسبته 43% من الأسر التي تهجرت من المخيمات، عاشت في مساكن لا تزيد مساحة أرضيتها عن 21 م^2، وأن حوالي 75% من الأسر يفتقرون إلى وجود مطبخ ومرافق منزلية أخرى، وأن ما نسبته 42% لا يملكون مرحاضاً خاصاً، فيما تضطر ما نسبته 66% من العائلات إلى جلب المياه من الأماكن العامة[36].

ثامناً: اللاجئون في لبنان حسب فئات العمر والجنس:

يشير التركيب النوعي للفلسطينيين في لبنان سنة 2000 أن نسبة الجنس تميل لصالح الإناث عن الذكور حيث بلغت نسبة الجنس للاجئين في لبنان 99 ذكر لكل مائة أنثى في العام نفسه، والجدول التالي يوضح التوزيع النسبي للفلسطينيين في لبنان حسب فئات العمر والجنس لسنة 2000[37].

جدول 1/2: التوزيع النسبي للفلسطينيين في لبنان حسب فئات العمر والجنس لسنة 2000

فئات العمر	كلا الجنسين%	ذكور%	إناث%	نسبة الذكور إلى الإناث%
4-0	11.8	12.4	11.1	112
9-5	12.1	12.6	11.6	109
14-10	12.5	13.0	12.0	108
19-15	10.9	11.0	10.8	102
24-20	9.9	9.9	9.9	101
29-25	8.3	8.0	8.6	96
34-30	8.3	8.2	8.4	98
39-35	6.8	6.7	6.9	97
44-40	4.4	4.2	4.5	93
49-45	2.9	2.8	3.0	93
54-50	3.1	2.7	3.6	75
59-55	2.4	2.2	2.7	81
64-60	2.2	2.0	2.4	88
69-65	1.5	1.5	1.6	94
+70	2.9	2.8	2.9	100
المجموع	**100**	**100**	**100**	**99**

ويتضح من الجدول السابق أن ما نسبته 34.7% من إجمالي عدد الإناث هن تحت سن 15 سنة، وتشكل ما نسبته 4.5% من الإناث أكثر من 65 سنة.

تاسعاً: خصوبة المرأة الفلسطينية في لبنان:

بلغ معدل الخصوبة الكلي للنساء الفلسطينيات في لبنان 3.5 مولود، وذلك في السنة 1999، وعند دراسة معدلات الخصوبة التفصيلية لسنة 1999 حسب أعمار النساء، نجد أن معدلات الخصوبة التفصيلية حسب العمر تصل إلى ذروتها في الفئة العمرية (20-24)، حيث بلغ المعدل 188.1 مولوداً لكل ألف امرأة في تلك الفئة العمرية، في حين بلغ معدل

الخصوبة التفصيلية في الفئة العمرية (45-49) 8.4 مولود لكل ألف امرأة في تلك الفئة العمرية من السكان وهو موضح في الجدول أدناه:

جدول 1/3: معدلات الخصوبة التفصيلية حسب فئات العمر (عدد المواليد لكل ألف امرأة) للنساء الفلسطينيات في لبنان، سنة 1999

فئات العمر	معدل المواليد
19-15	65.1
24-20	188.1
29-25	180.1
34-30	139.9
39-35	92.3
44-40	34.6
49-45	8.4
معدل الخصوبة الكلية	**3.5**
معدل المواليد الخام	**29.3**

عاشراً: مخيمات وتجمعات اللاجئين:

لقد أظهرت التقارير التي أصدرتها الأونروا في سنة 1951 أن اللاجئين المسجلين في حزيران/ يونيو من السنة نفسها، كانوا موزعين في مراكز إسكانٍ على النحو التالي: 67.9% في منازل، و20.2% في خيام، و11.9% في أكواخ، وبركسات، وجوامع، وأديرة[38].

و لم تبقَ أمكنة الإقامة على حالها، ذلك أن الكثيرين من الذين كانوا يسكنون بيوت الأصدقاء والأقارب، كانوا قد أخلوها لمواقع أخرى، في حين بدأت الأونروا تأسيس بعض المخيمات وتجهيزها؛ لإيواء الذين ليس لديهم مأوى، كما غادر الكثيرون تلك الأكواخ والكنائس والأديرة... إلخ.

تأثّر توزيع أماكن سكن الفلسطينيين، وانتشارهم في ساحة لبنان بجملة عوامل؛ منها: القرابات، والصداقات، والمصاهرة، ووجود إمكانيات مادية للاستئجار، وغير ذلك،

كما تأثّر إلى حدٍّ ما بتعاطف بعض الفئات اللبنانية المختلفة مع اللاجئين. ولكن اللاجئين في المرحلة الأولى من اللجوء تمركزوا في منطقة الجنوب؛ في قضائي صور، وصيدا. فقد أظهرت إحصائية الأونروا في 1951/12/31 وجود 24,984 لاجئاً في صيدا، و22,772 لاجئاً في صور من أصل 105,135 لاجئاً مسجلاً لديها. ومن الواضح أن تمركز اللاجئين في الجنوب جاء نتيجة قرب المنطقة من فلسطين أملاً في عودة سريعة.

تدخلت السلطة اللبنانية في كثير من الحالات في توزيع الفلسطينيين، وكثيراً ما تدخلت الدولة لتثبّت اللاجئين في مكان ما، أو لتنقلهم قسراً من مكان إلى آخر. فقد قامت الدولة بالتنسيق مع الأونروا بإسكان بعض اللاجئين في مخيم الرشيدية، الذين تمّ ترحيلهم من منطقة بعلبك "ثكنة غورو"، وأيضاً رحّلت عائلات "حارة حواسة" في مخيم البص للاجئين إلى مخيم الرشيدية أيضاً في 1967/1/29، وعائلة كاتب هذه السطور كانت تسكن في تلك الحارة. وبعض المخيمات أقيمت نتيجة الأمر الواقع؛ فعلى سبيل المثال فإن مخيم نهر البارد القريب من مدينة طرابلس شمال لبنان، بُني صدفة من قبل اللاجئين الراحلين باتجاه سورية عن طريق الشمال؛ بعد أن أغلقت السلطات السورية فجأة الحدود مع لبنان فاضطرت العائلات النازحة باتجاه سورية للتخييم في منطقة نهر البارد الذي تحول إلى مخيم رسمي في وقت لاحق[39]. أما مخيم البرج الشمالي القريب من مدينة صور، فلم يتحول إلى مخيم رسمي إلا عند منتصف الخمسينيات، حيث كان يُعدّ "مخيم ترانزيت" كما يشير الحاج عبد الرحمن أمين بركة، أبو علي، مواليد 1934 في قرية صفورية قضاء الناصرة في فلسطين، الذي قابلناه وروى لنا حكاية اللجوء القسري، وتأسيس مخيم البرج الشمالي؛ فقد كانت منطقة صور عموماً معدّة لاستقبال اللاجئين من فلسطين وتوزيعهم إلى أماكن أخرى. ومن جهة أخرى، أرغمت الشرطة اللبنانية عدداً من اللاجئين في منطقة عنجر في البقاع على مغادرة المنطقة والذهاب إلى منطقة صور، مما أدى لازدياد أعداد ساكني مخيم البرج الشمالي، حيث تحوّل على إثرها إلى مخيم رسمي.

لا يفوتنا أن نذكر هنا أن الانتماءات الدينية لعبت دوراً في تحديد أماكن سكن بعض اللاجئين، فعلى سبيل المثال، تبرعت الأوقاف الأرثوذكسية بأرضٍ في غرب بيروت،

وتحديداً في منطقة مار الياس، أُقيم عليها مخيم للاجئين سمي بمخيم "مار الياس"؛ حيث استقبل فلسطينيين من الأرثوذكس قادمين من قرى البصة، وقرى مدينة حيفا. وأما فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين الكاثوليك فقد تم تنسيق ثلاثي بين "الرهبانية المارونية"، و"البعثة البابوية" و"الأونروا"؛ نتج عنه استئجار الأونروا لأرض جبلية تعدّ وقفاً "للرهبانية المارونية" بُني عليها "مخيم ضبيّة"، الذي استقبل اللاجئين بشكل رسمي في سنة 1955. وفي مخيم ضبية لا يسمح للاجئ الفلسطيني بأن يبني أو يرمم منزله، إلا بعد أخذ موافقة "الرهبانية المارونية" لأن الأرض مستأجرة من قبل الأونروا أما المنازل فهي للرهبانية[40].

وتشير ملفات الأونروا الى أن اللاجئين الفلسطينيين كانوا حتى سنة 1951 موزعين على أكثر من 126 بقعة وموقعاً. وكانت هذه المواقع تشكل مراكز تقديم المساعدات والإغاثة، حيث كانت سياسة الإغاثة حينها؛ هي تقديم المساعدات للاجئين حيث يقطنون. وبسبب صعوبة التوزع على هذا العدد الكبير من المراكز، بدأت تتبلور صورة التجمعات مع غياب الحلول لعودة اللاجئين إلى فلسطين. وقد تبلورت التجمعات خصوصاً بصيغتها المعروفة؛ إما على أساس قروي وعائلي، أو جهوي، أو على أساس الإمكانيات العلمية والمادية.

يوجد في لبنان حالياً 12 مخيماً رسمياً معترفاً به من قبل الأونروا والدولة اللبنانية، وقد كان عدد المخيمات 15 مخيماً رسمياً حتى سنة 1974، وقد تمّ تدمير مخيم النبطية في جنوب لبنان في سنة 1974؛ بسبب القصف الصهيوني وبعد ذلك منعت الدولةُ اللبنانيةُ الوكالةَ الدوليةَ الأونروا من إعادة بناء المخيم من جديد، وتشتت لاجئو المخيم إلى بقية المخيمات والتجمعات. أما مخيمي تل الزعتر، وجسر الباشا؛ فقد تمّ تدميرهما خلال الحرب الأهلية اللبنانية في سنة 1976، ومنعت كذلك الأونروا من إعادة بناء المخيمين، وبالتالي حصلت النتيجة نفسها وهي تشريد سكان المخيمين إلى بقية المخيمات والتجمعات الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى هجرة العديد من اللاجئين إلى دول الغرب.

وتجب ملاحظة أنّ اللاجئين من تل الزعتر، وجسر الباشا، والكرنتينا، والنبعة، والدكوانة يتبع إحصاؤهم إلى مخيم تل الزعتر.

ومن المهم ذكره وجود ثلاثة مخيمات في منطقة البقاع تأسست بين سنتي 1948 و1955،

وقد تم إلغاؤها رسمياً، وتمّ توزيع اللاجئين الفلسطينيين منها على بقية المخيمات وهي:

1. **مخيم القرعون**: تأسس في السنة 1948 بالقرب من بحيرة القرعون في البقاع الغربي، وبقي موجوداً لعدة أشهر. وفي السنة 1949 نقلت الحكومة اللبنانية اللاجئين إلى مخيمات شمال لبنان، وتحديداً إلى مخيمي نهر البارد والبداوي.
2. **مخيم عنجر**: بعض اللاجئين تجمعوا في بلدة عنجر في البقاع، وشكلوا مخيمهم هناك، إلا أنه في سنة 1955 نقلتهم الحكومة اللبنانية أيضاً إلى مخيم برج الشمالي للاجئين في منطقة صور؛ ليعيشوا لجوءاً جديداً بعد مرور سبعة سنوات من النكبة.
3. **مخيم غورو**: والمجموعة الثالثة استقرت في تجمع "بركسات" قديم، كان ثكنة عسكرية للجيش اللبناني معروفة بثكنة غورو، وقد تم نقلهم لاحقاً إلى مخيم الرشيدية في منطقة صور.

وبالتالي بقي في منطقة البقاع، بالإضافة إلى مخيم ويفل (الجليل)، مجموعة من اللاجئين تشتتت في ذلك الحين لتشكل تجمعات خارج إطار المخيم فوق أرض مملوكة، وسعد نايل، وثعلبايا، وبر الياس، والروضة. وينتمي معظم اللاجئين في البقاع إلى القرى الفلسطينية، كالمجيدل، والياجور، ولوبية، وشفا عمرو، وحطين، وسعسع، والكساير، وعين ماهر، وفرادة، وسحماتا، وصفورية، ومغار الخيط، والدامون، وشعب، والجاعونة، وعلما، والطيرة، وحيفا، ويافا، وعكا، ودير القاسي، ودير الأسد، وعين الزيتونة، وكفر برعم[41].

المخيمات الرسمية[42]:

1. مخيمات شمال لبنان:

أ. **مخيم نهر البارد**: يقع مخيم نهر البارد على مسافة 16 كم من طرابلس، بالقرب من الطريق الساحلي. وأنشأ المخيم في الأساس اتحاد جمعيات الصليب الأحمر International Committee of the Red Cross (ICRC) سنة 1949، لتوفير الإقامة للاجئين الفلسطينيين من منطقة بحيرة الحولة شمالي فلسطين. ولقد شرعت الأونروا في تقديم الخدمات للاجئين سنة 1950.

ب. **مخيم البداوي**: يقع مخيم البداوي في التلال على مسافة خمسة كم من مدينة طرابلس، وأنشأته الأونروا سنة 1955. وقامت الأونروا بمساعدة من مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية European Community Humanitarian aid Office (ECHO) بتأهيل 28 مسكناً سنة 2003.

2. مخيمات بيروت:

أ. **مخيم برج البراجنة**: يقع مخيم برج البراجنة، بالقرب من مطار بيروت الدولي جنوبي بيروت، وقد أنشأه اتحاد جمعيات الصليب الأحمر سنة 1948؛ لإقامة اللاجئين من الجليل شمالي فلسطين. ولقد تكبد المخيم أضراراً بالغة في الممتلكات، وتشرّد ربع سكانه تقريباً خلال سنوات الحرب الأهلية، بالإضافة إلى حرب المخيمات. قامت الأونروا بدعم من مكتب المفوضية الأوروبية للخدمات الإنسانية، بتأهيل 30 مسكناً سنة 2001، وبتأهيل مسكنين سنة 2003؛ لعائلات اللاجئين المسجلين كحالات عسر شديد ولاجئين آخرين.

ب. **مخيم شاتيلا**: يقع مخيم شاتيلا جنوبي بيروت، وأنشأته اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1949 لإقامة مئات اللاجئين، الذين توافدوا على المنطقة من الجليل شمالي فلسطين سنة 1948. قامت الأونروا بدعم من مكتب المفوضية الأوروبية للخدمات الإنسانية، بتأهيل ثلاثة مساكن سنة 2001.

ج. **مخيم مار الياس**: يقع المخيم شمالي غرب بيروت، وقد أنشأه دير مار الياس سنة 1952؛ لإقامة اللاجئين من الجليل شمالي فلسطين، حيث بدأت الأونروا بتقديم خدماتها في العام نفسه. تبلغ مساحة مخيم مار الياس، الذي يعدّ أصغر مخيم للاجئي فلسطين، 5,400 م^2.

د. **مخيم ضبية**: يقع مخيم ضبية على مسافة 12 كم شرق بيروت، على هضبة مطلة على طريق بيروت – طرابلس السريع. وأنشئ سنة 1956 للاجئين الذين توافدوا من الجليل شمالي فلسطين. وهو المخيم الوحيد المتبقي للاجئين الفلسطينيين في النواحي الشرقية من بيروت. ولقد قامت الأونروا بدعم من مكتب المفوضية الأوروبية للخدمات الإنسانية، بتأهيل ستة مساكن سنة 2003.

3. مخيمات منطقة صيدا:

أ. **عين الحلوة**: يعدّ مخيم عين الحلوة أكبر مخيم للاجئين الفلسطينيين في لبنان مساحة وسكاناً. ويقع بالقرب من مدينة صيدا، وقد أنشأته أساساً اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1949/1948 عندما توفرت الخيام لإقامة اللاجئين من شمالي فلسطين. وبدأت الأونروا عملياتها في المخيم سنة 1952. ومعظم السكان من القرى والمدن الفلسطينية الواقعة شمال فلسطين.

ب. **مخيم المية ومية**: أُنشئ المخيم في سنة 1954، وهو مخيم صغير يقع في التلال على مسافة أربعة كم شرقي مدينة صيدا.

4. مخيمات منطقة صور:

أ. **مخيم برج الشمالي**: يقع مخيم برج الشمالي على مسافة ثلاثة كم شرقي مدينة صور جنوب لبنان. وأُنشئ المخيم سنة 1948؛ لتوفير الخيام لإقامة لاجئي فلسطين من القرى التابعة لقضاء صفد. وبدأت الأونروا تقديم الخدمات في المخيم سنة 1955، ويحتضن المخيم أيضاً لاجئي فلسطين من مناطق أخرى في لبنان.

ب. **مخيم البص**: يقع مخيم البص على مسافة 1.5 كم جنوبي مدينة صور. وأنشأت المخيم في الأساس الحكومة الفرنسية سنة 1939؛ لإقامة لاجئي أرمينيا. وفي سنة 1948 استقبل المخيم اللاجئين الفلسطينيين.

ج. **مخيم الرشيدية**: يقع مخيم الرشيدية على مسافة خمسة كم جنوبي مدينة صور الساحلية. وأنشأت الحكومة الفرنسية الجزء القديم من المخيم سنة 1936 لإقامة لاجئي أرمينيا، وأنشأت الأونروا "المخيم الجديد" سنة 1963 للاجئي فلسطين الذين تمّ إخلاؤهم من "مخيم غورو" في بعلبك، والذين أتوا في الأساس من قرية دير القاسي، وقرى قضاء علما، والنهر، والقرى الأخرى في شمالي فلسطين.

د. **مخيم ويفل (الجليل)**: يقع مخيم ويفل على مسافة 90 كم شرقي بيروت في وادي البقاع، بالقرب من مدينة بعلبك. كان المخيم في الأصل عبارة عن ثكنات للجيش الفرنسي،

وقد وفرت السلطات اللبنانية 12 مسكناً لتؤوي اللاجئين سنة 1948. وفي سنة 1952 أخذت الأونروا على عاتقها مسؤولية تقديم الخدمات في المخيم.

ويستطيع حالياً اللاجئون في المخيمات والتجمعات الانتقال والسكن في أي مخيم أو تجمع فلسطيني آخر بدون أية معارضة من قبل أجهزة الدولة اللبنانية، إلا أن الأمر لم يكن كذلك في السابق ذلك أن المادة رقم واحد من المرسوم رقم 927 الصادر سنة 1959، الخاص بتنظيم أعمال المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، تفيد بأن الفلسطينيين القاطنين خارج المخيمات يستطيعون تغيير محل سكنهم وإقامتهم، إلى أي مكان يشاؤون بمجرد التبليغ بذلك. أما بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في المخيمات فيتوجب عليهم تقديم طلب ترخيص بالنقل من مخيم إلى آخر، استناداً للمادة ذاتها في الفقرة السابعة منها.

حددت الاتفاقات التي عقدت بين وكالة الغوث "الأونروا" وبين حكومة لبنان واقع هذه المخيمات وحدودها العقارية. وعلى الرغم من أن القسم الأكبر من اللاجئين كان من سكان القرى الفلسطينية؛ فقد تمّ إنشاء المخيمات في ضواحي المدن على أراضٍ فارغة، بعيدة عن التطور العمراني. وعرّفت الأونروا المخيم بأنه "عبارة عن رقعة أرض، خصصتها السلطات المضيفة للأونروا، من أجل توفير الإقامة للاجئي فلسطين، وإقامة المرافق التي تلبي احتياجاتهم". ويوجد مكتب خدمات تابع للأونروا في كل مخيم يتردد عليه اللاجئون؛ لتحديث سجلاتهم أو طرح قضايا تتعلق بالخدمات، ويحيل مدير المخيم أمور اللاجئين والتماساتهم التي تفوق صلاحياته إلى إدارة المنطقة التي يقع فيها المخيم، ومهمة مدير المخيم تكمن في متابعة تطوير البنية التحتية في المخيم؛ كإصلاح الشوارع، والأرصفة، والمنازل، وأنابيب المياه... إلخ، وتأمين الدعم الاقتصادي والاجتماعي، ومتابعة مراكز رعاية الأمومة والطفولة، ومراكز الشؤون الاجتماعية والمدارس، والتنسيق مع اللجان الشعبية من أجل حلّ المشاكل العالقة.

ومنذ نكبة 1948 وحتى الآن، بقيت المخيمات الفلسطينية على المساحة الجغرافية ذاتها التي تمّ الاتفاق عليها بين الأونروا والدولة اللبنانية، حيث لا يسمح للاجئين بالتوسع

العمراني الأفقي؛ لذلك يأخذ البناء الطابع العمودي الذي عادة ما تكون له تداعيات اجتماعية ونفسية وصحية كبيرة. ومع بسط السلطة التشريعية نفوذها على الأراضي اللبنانية كافة سنة 1991، أصدرت السلطات اللبنانية توجيهات واضحة إلى الأونروا "بمنع إعمار وترميم البنى التحتية، والمساكن في مخيمات اللاجئين في لبنان، وخصوصاً في بيروت"[43]. ولهذا اتخذت الحكومات اللبنانية المتعاقبة موقفاً ثابتاً في منع التوسع الأفقي للمخيمات، على الرغم من ارتفاع عدد السكان بنسبة تزيد عن 300%.

وبسبب زوال مخيمات النبطية وتل الزعتر وجسر الباشا؛ فإن اللاجئين الذين سكنوا تلك المخيمات، والذين بلغ عددهم نحو 30 ألف لاجئ، قد سكن قسم منهم المخيمات الأخرى؛ ولهذا ازدادت أوضاع سكن اللاجئين في المخيمات سوءاً بعد ازدياد الكثافة السكانية، ومنهم من سكن التجمعات الفلسطينية خارج المخيمات، ومنهم من اتخذ من الفنادق المهجورة وبعض المباني اللبنانية القديمة الآيلة للسقوط ومصفّات السيارات والحدائق العامة أمكنة للسكن، في ظروف غير آمنة على الإطلاق. وللدلالة على خطورة تلك الأماكن، يكفي أن نذكر حادثة السيدة فطوم محمد سليمان حمادة (60 سنة) من قرية الخالصة قضاء صفد، والتي تسكن مباني "تجمع بستان القدس للمهجّرين" القريب من مخيم عين الحلوة للاجئين في منطقة صيدا؛ إذ فقدت هذه السيدة ابنتها شادية ذات الأربع سنوات، إثر سقوطها من الطابق الثالث من "بناية سالم" في أثناء لعبها، وذلك لأن جدران ذلك المبنى من الكرتون![44]

وبعد تطبيق اتفاق الطائف، جرت تسويات مع المهجّرين، الذين كانوا يسكنون المباني الخاصة المهجورة وكراجات البنايات؛ ومنها "بناية سلوى الحوت" في بيروت، و"بناية سالم" في مدينة صيدا. إلا أن الأحوال الإنسانية والاضطرارية الماسّة أدّت منذ سنة 1993 إلى إعمار عدّة مبانٍ من قِبَل الأونروا للمهجرين من مخيمي تل الزعتر والنبطية؛ الأول: ملاصق لمخيم شاتيلا للاجئين، وقد تبرعت منظمة التحرير الفلسطينية بالأرض، وقامت الأونروا ببناء مجمعين رئيسيين متقاربين، يعرفان بـ"مباني الأونروا للمهجرين"، ويتألف كل مبنى من أربعة طوابق وتسكن فيه 30 عائلة، أي أن عدد العائلات التي تسكن المجمّعين

حالياً 60 عائلة، هذا بالإضافة إلى بناء مساكن لـ 12 عائلة أخرى موزعة في المخيم. والتجمع الثاني: قرب مخيم عين الحلوة للاجئين، ويدعى "تجمع بستان القدس"، ويسكن فيه حوالي 40 عائلة، فيما قام الاتحاد الأوروبي بتمويل ترميم جزء من منازل تجمع حي المهجرين في نهر البارد، بالإضافة إلى إعادة تأهيل 102 من المنازل في تجمع العودة للمهجرين، القريب من مخيم عين الحلوة، والذي بلغت تكلفته 340 ألف يورو[45].

أحد عشر: توزع سكن اللاجئين في لبنان:

يقوم توزيع اللاجئين في لبنان على أربعة أنواع:

النوع الأول: اللاجئون الذين يعيشون داخل المخيمات ويبلغ عددهم 218,890 لاجئاً، وتبلغ نسبتهم حسب تقدير الأونروا 53.4% وهم موزعون حسب الجدول التالي:

جدول 1/4: إحصاء الأونروا لمخيمات لبنان حتى 2005/3/31

اسم المخيم	المساحة بالدونم	اللاجئون المسجلون	اسم المخيم	المساحة بالدونم	اللاجئون المسجلون
عين الحلوة	290	45,967	شاتيلا	39.5	8,370
نهر البارد	200	31,303	البص	80	9,508
الرشيدية	248.4	29,361	ويفل	43.44	7,668
برج البراجنة	104	15,718	المية ومية	54.50	4,569
البرج الشمالي	134	19,074	ضبية	83.6	4,025
البداوي	200	15,947	مار الياس	5.4	616
دكوانة والنبطية (مخيم تمّ تدميره)	-	16,518	لاجئون موزعون داخل المخيمات	-	10,246

النوع الثاني: اللاجئون الذين يعيشون خارج المخيمات، وينتشرون في المدن والقرى والتجمعات، وخصوصاً بيروت وصيدا وصور وطرابلس، ويبلغ عددهم حسب تقدير الأونروا 190,824 لاجئ ونسبتهم 46.6%.

النوع الثالث: اللاجئون المنتشرون في تجمعات غير معترف بها من قبل الدولة اللبنانية، ولا من الأونروا بحكم أنها غير شرعية، وبحكم أن الأراضي التي يقيمون اللاجئين فيها هي: إما ملك للدولة اللبنانية، وإما أملاك خاصة. واللاجئون المقيمون في تلك التجمعات مهددون بشكل دائم بالطرد من قبل أصحاب الأرض. كما هو الحال في تجمع القاسمية القريب من مخيمات منطقة صور، والذي تملك أرضه سيدة تدعى الست زهور، وهي وسكان هذا التجمع في صراع دائم في المحاكم اللبنانية. وخطورة سكن اللاجئين في تلك التجمعات برزت مع القرار الذي صدر عن السلطة اللبنانية في السنة 1998 يقضي بهدم منازل بعض المهجرين المقيمين في تجمع "درب السيم" القريب من مخيم عين الحلوة؛ لشقّ الأوتوستراد الغربي الذي يربط بين مدينتي صيدا وصور في الجنوب، وهذا ما تمّ بالفعل حيث عاش المهجرون حينها مرحلة أخرى من التهجير. والتهديد الثاني هو في الوقت الحالي، والذي يستهدف جرف منازل حوالي 41 عائلة في تجمع "الشبريحا" للاجئين في جنوب لبنان أيضاً، للغاية نفسها أي شقّ طريق الأوتوستراد الذي يربط مدينة صيدا بمدينة صور الساحلية.

ولكن رُبَّ سائل يسأل عن السبب الذي يدعو اللاجئين الفلسطينيين إلى السكن في التجمعات التي تأسس معظمها بين سنة 1948 أي وقت النكبة وسنة 1955؟ والسبب في ذلك يعود أولاً إلى أن معظم سكان تلك التجمعات هم من البدو من عرب الهيب، والحمدون، والمواسي، والقديرات، والسمنية، وغيرها. واختاروا تلك التجمعات لوجود مساحات جغرافية تكفيهم، وتكفي لإيواء الحيوانات الداجنة التي كانوا يعيشون من خيراتها، وبالتالي السكن في المخيم سيسبب الأذية لبقية اللاجئين. وثانياً لطبيعة عيش البدوي في فلسطين الذي بشكل عام لم يكن يملك عقاراً محدداً، وإنما يتنقل في الجبال والوديان خاصة في منطقة صفد. والعامل الثالث بسبب انتمائهم للعشيرة والقبيلة؛ لذلك نرى أن معظم العشائر تعيش مع بعضها البعض للحفاظ على النسيج الاجتماعي والعادات والتقاليد المحافظة.

ومن تلك التجمعات في منطقة صور: جلّ البحر، والقاسمية، والبرغلية، والمعشوق.

وهناك أيضاً: الشبريحا، وأبو الأسود، والعيتانية، والمساكن الشعبية، وكفربدة، والواسطة، وعدلون، وعلى الطريق الساحلي بين صور وصيدا يقع تجمع الغازية.

وهناك تجمعات للفلسطينيين في منطقتي الشوف وإقليم الخروب: وادي الزينة، وزاروط، وشحيم، ومزبود، وسبلين.

أما التجمعات في منطقة البقاع فهي: بر الياس، وتعلبايا، وسعد نايل، والروضة.

وهناك تجمعات متفرقة وصغيرة على طول الساحل الجنوبي بين صيدا وبيروت وهي: الناعمة، والدامور، والجية، ووادي الزينة.

النوع الرابع: التجمعات التي تكونت تحديداً بعد تدمير مخيم النبطية من قبل الطيران الحربي الصهيوني في السنة 1974، واقتلاع الوجود السكاني من مخيم تل الزعتر، ومخيم جسر الباشا، وتجمعات النبعة، والدكوانة، والمسلخ، والكرنتينا، وحارة الغوارنة، وسبنية في سنة 1976؛ إذ نزحت تلك العائلات بشكل متدرج لتستقر في النهاية في 13 تجمعاً. وتفيد الدراسة الميدانية التي أعدّها مركز العودة الفلسطيني الذي يتّخذ من لندن مقراً له، تحت عنوان "المهجرون الفلسطينيون في لبنان بين مرارة اللجوء ومآسي الهجرة"، والتي استهدفت التجمعات الـ 13، أن من بين عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في لبنان، يوجد حوالي 1,317 عائلة فلسطينية مهجّرة من مخيم تل الزعتر والنبطية حيث استقرت في تجمعات خاصة، ويقدّر عدد اللاجئين المهجّرين في تلك التجمعات في سنة 2005 بحوالي 7,092 مهجّر، 3,532 من الذكور، و3,560 من الإناث، منهم 97 عائلة غير مسجلة، و23 عائلة من فاقدي الأوراق الثبوتية، يعيشون ظروف إنسانية صعبة على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي، والصحي، والتربوي، والبنى التحتية[46].

جدول 1/5: توزيع المهجرين الفلسطينيين في لبنان نتيجة الأحداث 1974–1976 (حسب تقديرات سنة 2005)

	اسم التجمع	عدد العائلات	عدد الأفراد	عدد الذكور	عدد الإناث	غير المسجلين	فاقدي الأوراق	المخيمات أو التجمعات التي تهجروا منها
منطقة طرابلس/ شمال لبنان	"حي المهجرين" نهر البارد	115	772	381	391	4	–	تل الزعتر، النبطية، صبرا، شاتيلا
	البداوي	125	740	354	386	3	10	النبطية، تل الزعتر
منطقة بيروت	غزة	40	217	118	99	–	–	النبطية، تل الزعتر، شاتيلا
	شاتيلا	289	1,733	845	888	1	–	تل الزعتر
منطقة صيدا/ جنوب لبنان	المدينة الصناعية	12	70	37	33	–	–	برج الشمالي
	بستان القدس	57	259	124	135	9	–	برج الشمالي، البص، الرشيدية، تل الزعتر، شاتيلا
	أوزو	86	445	229	216	16	–	النبطية، تل الزعتر، برج الشمالي
	البركسات	210	1,016	526	490	14	5	النبطية، الرشيدية، تل الزعتر
	العودة	240	1,126	550	576	21	2	النبطية، تل الزعتر، برج الشمالي
	درب السيم	19	95	44	51	4	–	النبطية، تل الزعتر، برج الشمالي
	الطوارئ	45	215	114	101	2	–	تل الزعتر، الرشيدية، النبطية، برج الشمالي
	الهمشري	60	306	159	147	23	6	برج الشمالي، تل الزعتر، المية ومية، النبطية، الرشيدية
	الفوار	19	98	51	47	–	–	تل الزعتر، النبطية
المجموع	13 تجمعاً	1,317	7,092	3,532	3,560	97	23	

الجدول من الدراسة الميدانية لمركز العودة الفلسطيني/ لندن.

إثنا عشر: لماذا السكن في المخيم؟:

ما يزال عدد كبير من اللاجئين يسكن المخيمات، على الرغم من مرور 57 سنة هي عمر النكبة، وتعود هذه الظاهرة إلى عدد من الأسباب أهمها:

1. أن العائلة والقرية دعّمت البناء الاجتماعي في المخيم، لذلك نرى أن الأقارب قد اختاروا منازل ملاصقة لبعضها البعض، كما أن اللاجئين عمدوا إلى تسمية بعض الأحياء باسم القرى الفلسطينية، كما هو الحال في حارة الدوامنة (نسبة إلى قرية الدامون) في مخيم نهر البارد، أو أحياء صفورية والصفصاف وطيطبا في مخيم عين الحلوة، أو حارات نحف أو كويكات أو علما في مخيم الرشيدية. وقد لاحظ أحد الباحثين أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي في الأساس مشكلة اقتلاع جماعي/ مجتمعي... وأن تجربة اقتلاعهم حطمت الروابط التي تربطهم بعاداتهم، وبيئتهم، وعائلاتهم، وأقاربهم، ومجتمعهم. وأن الفلسطينيين الذين شردوا سنة 1948 كانوا ينتمون إلى مجتمعات شكّلت العائلة فيها مصدر الدعم، وأن العائلة الفلسطينية أثبتت استحالة شرخها أو كسرها، وكانت الوسيلة والدافع، الذين من خلالهما استطاع الفلسطينيون التكيف مع ظروف نفيهم، وبالتالي الارتقاء بغرض بقائهم[47].
2. تأمين الحماية والأمن المادي والمعنوي؛ إذ يسهل اعتماد اللاجئين على بعضهم البعض في الحالات الطارئة.
3. فقدان المصادر والموارد التي تؤمّن للاجئين إيجاد أماكن بديلة خارج حدود المخيم، وإذا توفرت تلك المصادر، فإن عملية تغيير السكن تصطدم بالقانون اللبناني الذي صدر في 2001/3/21، والذي يقضي بحرمان الفلسطيني من تملك أية قطعة أرض خارج حدود المخيم.
4. فقدان الشروط المعيشية بالقدرة على ممارسة الحياة العملية خارج المخيم نتيجة القرار اللبناني الذي كان لا يسمح للفلسطيني بمزاولة أكثر من 70 نوعاً من المهن. وعلى الرغم من قرار وزير العمل طراد حمادة بالتخفيف عن الفلسطينيين في نحو 50 مهنة، إلا أنّ المنع ظلّ قائماً في العديد من المهن الحرة كالطب والمحاماة والصيدلة وغيرها.

5. يَعدّ بعض اللاجئين أن الوجود في المخيم، يتخذ طابع الحفاظ على العادات والتقاليد الإيجابية الموروثة، وبالتالي يوفر المناخ الاجتماعي المترابط والمحافظ.
6. أن المخيم هو رمز الإقامة المؤقتة للجوء، ورمز حق العودة إلى الديار.

ثلاثة عشر: الخوف من التوطين وإفشال محاولات تحسين الإسكان للاجئين:

بعد اتفاق الطائف تمّ طرح عدد كبير من مشاريع تحسين ظروف عيش اللاجئين، ولكن في كل مرة كانت تلك المشاريع تصطدم بخوف بعض اللبنانيين من عملية التوطين، الأمر الذي استغلته أطراف طائفية ومذهبية، معادية تاريخياً للوجود الفلسطيني في لبنان، وحولته إلى مادة إعلامية لشنّ حملة شعواء اتسمت بالسلبية الشديدة. ومن هذه المشاريع، على سبيل المثال:

1. مشروع منطقة جزين:

تناولت وسائل الإعلام اللبنانية أن هناك خرائط في مكاتب الأونروا لمناطق لبنانية تمّ استطلاعها، ووضعت تقارير عن ملاءمتها لسكن اللاجئين الفلسطينيين. وقد تمّ استطلاع أرض في منطقة وادي خالد مساحتها 14 هكتاراً، إضافة إلى قطعة أرض أخرى واسعة شرقي مدينة صيدا، في البيسارية، وقد أعلنت الأونروا أن لا صحة لذلك؛ لكن الاتهامات استمرت في الادّعاء ردحاً من الزمن بأن المناطق المُستطلَعة شملت مراح الحباس – عبرا القديمة، وعين المير، ولبعا، وذلك لإسكان نحو 400 عائلة فلسطينية هناك. وفي إطار الحملة المضادة ذاتها نشرت صحيفة "الديار"[48]، في اليوم ذاته، ما وصفته بمخاوف من مشروع إسكاني توطيني آخر في "وادي لامارتين" في جبل لبنان.

2. مشروع القريعة:

لإسكان ستة آلاف عائلة مهجرة من المخيمات المدمرة (تل الزعتر، والنبطية، وجسر الباشا). وقد نظر إليه بعض أصحاب الحَملة على الفلسطينيين على أنه يهدف إلى إبقائهم في لبنان، معللاً ذلك بأن المساحة المقترحة في الشوف (1.2 مليون م^2) تكفي 12 ألف أسرة وليس ستة آلاف أسرة، وأن البناء مقرر لقرية نموذجية، ومشاغل خفيفة لتوفير عمل

للفلسطينيين، لتشكل نموذجاً لتوطينهم. غير أن المشروع قد تمّ تجميده من الناحية العملية، وتم التنكّر للمهجَّرين حيث اضطر كل واحد أن يرتِّب أموره بنفسه[49].

أربعة عشر: الملكية العقارية للاجئين الفلسطينيين في لبنان:

عانت المخيمات، وما تزال من الكثافة السكانية، ويسكن ما نسبته 60% من اللاجئين مجاناً، و30% منهم بالإيجار، بينما يمتلك الباقون مساكنهم[50]. وإذا كانت مساحة المخيمات الرسمية، المعترف بها من قبل الأونروا والدولة اللبنانية، والتي يقيم عليها اللاجئون، حالياً تقدر بـ 1,482.82 دونماً، فما هي المساحة التي يملكها اللاجئون خارج المخيمات، خصوصاً بعد إصدار قانون التملك بتاريخ 20-2001/3/21 الذي حرم بموجبه الفلسطينيون بطريقة غير مباشرة من أن يتملك أي قطعة أرض بحجة محاربة التوطين؟ وكم هي المساحة الإجمالية التي يقيم عليها اللاجئ الفلسطيني مقارنة بمساحة لبنان الإجمالية البالغة 10,452 كم^2؟

والجدول التالي يظهر تملك الفلسطيني للعقارات خارج المخيمات، والتي خلصت إليه وزارة المالية اللبنانية من بداية سنة 1993 وحتى 1993/8/25 [51].

جدول 1/6: ملكية الفلسطينيين للعقارات خارج المخيمات في سنة 1993

المحافظة أو القضاء	ملكية الفلسطينيين بالدونم	المجموع المصرح به للبيع للأجانب بالدونم	النسبة المئوية %
بيروت	2,390	20,214	11.8
بعبدا	48,649	227,311	21.4
المتن	3,294	73,457	4.5
كسروان	1,224	19,484	6.3
صيدا	44,395	45,398	97.8
النبطية	-	2,669	0.0
الشمال	5,321	20,624	25.8
البقاع	25,184	100,911	25.0
المجموع	**130,457**	**510,068**	**25.6**

إن الجدول السابق يشير وبشكل واضح بأن الفلسطيني حتى تاريخه يمتلك فقط 25.6 % من المساحة المسموح بها لتملك الأجانب، وبنسبة 1.25% من مساحة لبنان الإجمالية. أي منذ نكبة فلسطين في السنة 1948 وحتى السنة 1993، لم يتملك الفلسطينيون سوى ربع المساحة المسموح بها للتملك من قبل الأجانب، وهذا يعني أن القرار الذي صدر عن الدولة اللبنانية القاضي بعدم تملك الفلسطيني، بحجة رفض التوطين، يظهر أنه في المكان غير الصحيح، إذ أن الفلسطينيين لم يكونوا يسعون يوماً إلى التملك من أجل التوطين، وما تشير إليه الأرقام هو أن الفلسطيني مصرّ على حقّ العودة، ورفض التوطين، ويتخذ شكل تملكه لأي عقار صفة مؤقتة ليس إلا.

خاتمة:

لن تتوقف اختلالات الأرقام والإحصاءات وعدم دقتها للتوزيع الجغرافي والديموغرافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، لسبب بسيط ربما أصبح جزءاً لا يتجزأ من حياة اللاجئ اليومية، فالفلسطيني في لبنان عرضة دائماً للانتقال أو الرحيل أو الترحيل من منطقة إلى منطقة، أو من مخيم إلى مخيم، أو من تجمع إلى تجمع، أو من مخيم إلى تجمع، أو من تجمع إلى مخيم... إما بسبب الزواج، أو هرباً من ظروف أمنية، أو بحثاً عن مصدر للرزق. وهكذا؛ فتقلبات الأوضاع السياسية، والأمنية، والاجتماعية التي يعيشها لبنان، وتعيشها القضية الفلسطينية، والمنطقة عموماً بين الفينة والأخرى، كفيلة لتكون سبباً في الحل أو الترحال للاجئين.

ويبقى الأمر الجوهري، وهو شعور اللاجئ الفلسطيني في لبنان، بأن إقامته مؤقتة، وبأنه سيعود يوماً ما إلى فلسطين.

هوامش

[1] انظر: ريجينا الشريف، **الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة، رقم 96 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985)، ص 29-33.

[2] انظر الكلمة التي ألقاها شلومو غازيت (رئيس الاستخبارات العسكرية السابق في الجيش الإسرائيلي) في مؤتمر المجلس الصهيوني، الذي عقد في 2001/3/18، في كيبوتس "معاليه هحميشا" المجاور للقدس، انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ردود فعل عربية ودولية، 2001/3/26:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/reaction/2001/2001_3/quds_reaction_26.html

[3] دونا آرزت، **من لاجئين إلى مواطنين: الفلسطينيون ونهاية الصراع العربي الإسرائيلي** (نيويورك: مجلس العلاقات الخارجية، 1997)، ص 88.

[4] سلمان أبو ستة، **حق العودة مقدس وقانوني وممكن** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، ص 23.

[5] انظر: http://www.shaml.org/publications/monos/mono_refugees_in_lebanon.htm

[6] انظر: http://www.ouraqsa.com/uploads/references/rightOfReturn.pdf

[7] انظر: http://www.shaml.org/publications/monos/mono_refugees_in_lebanon.htm

[8] انظر: http://www.un.org/unrwa/arabic/index.htm

[9] http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/Who_Ref.htm

[10] نشرة الأونروا، بيروت، العدد الأول، 2005.

[11] دانا ناصر القطاني، "اللاجئون الفلسطينيون في لبنان مشتتون بين حق العودة والحياة الإنسانية،" جريدة **الغد**، عمّان، 2005/7/1.

[12] نصري صالح حجاج، **اللاجئون الفلسطينيون في لبنان...إلى متى؟** (القدس: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، 2000)، ص 9.

[13] انظر محاضر الجلسة 16/ مجلس النواب اللبناني في 1951/12/13 في: حسان حلاق، **موقف لبنان من القضية الفلسطينية 1918-1952: عهد الإنتداب الفرنسي و عهد الاستقلال** (عمّان: دار الشروق، 2002).

[14] انظر: http://www.un.org/unrwa/arabic/PublicStat/pdf/uif-15.pdf

[15] جريدة **الحياة**، لندن، 2006/1/8. ملاحظة: تم تقريب الكسور العشرية في المعدلات إلى أقرب رقم صحيح.

[16] صفحة الإنترنت (اللاجئون في لبنان)، انظر: http://www.pala7rar.org/leb.html

[17] نشرة **العودة**، لندن، مركز العودة الفلسطيني، العدد 160، نيسان/ أبريل 2005.

[18] ليلى الحر، **الفلسطينيون في لبنان** (بيروت: دار النهار، 1970)، ص 17.

[19] هاني مندس، "العمل والعمال في المخيم الفلسطيني،" بحث ميداني عن مخيم تل الزعتر.

[20] Nawaf Salam, "Between Repatriation and Resettlement: Palestinian Refugees in Lebanon," *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXIV, No. 1, Autumn 1994, p. 20.

[21] لكس تاكنبرغ، **وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، ص 25.

[22] انظر: **السفير**، 2005/11/15.

[23] عدد أفراد الأسر اللاجئة، ملف مخيمات اللاجئين، 2006/3/31، الموقع الرسمي للأونروا: www.unrwa.org

[24] *Report of the Commissioner General of the United Nations Relief and Work Agency for Palestine Refugees in the near East 1 July 2004 - 30 June 2005*, General Assembly Official Records (A,60,13), (U.N.: New York, 2005), p. 73.

[25] *UNRWA Statistical Profile-Education*, p. 2, see: www.unrwa.org,
وهذه النسب مبنية على الأرقام المعلنة في هذا التقرير للعام 1998-1999، ورغم قدم هذه الإحصائية، إلا أنها تصلح مؤشراً لأن شيئاً لم يتغير من الناحية القانونية، على قدرة اللاجئين الفلسطينيين على إلحاق أبنائهم بالمدارس الرسمية في كلا البلدين.

[26] *UNRWA in Figures*, as of 30 June 2006,
وتفيد هذه الإحصائية الدورية للأونروا أن عدد الطلاب الملتحقين بمدارسها في سورية بحلول 2006/6/30 كانوا 64,196، بينما كان عددهم في لبنان 39,290 فقط.

[27] وهم الذين طردهم الاحتلال من أرضهم بعد عام 1948، مثل عرب السمنية الذين خرجوا عام 1948 ثم عادوا إلى أرضهم وعاد الاحتلال وطرهم عام 1956، إضافة إلى بعض النازحين بعد حرب عام 1967، وبعض نازحي هذه الحرب الذين كانوا في الأردن وجاؤوا إلى لبنان عام 1970 مع منظمة التحرير بعد المواجهات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، ويقدر عدد معدومي الأوراق الثبوتية من هذه الفئات جميعاً بين ثلاثة – خمسة آلاف لاجئ. حول تركيبة هذه الفئة انظر: محمود العلي، **تسجيل اللاجئين الفلسطينيين في الأونروا في لبنان** (بيروت: مركز باحث للدراسات، 2006)، ص 6، في:
http://www.bahethcenter.org/arabic/derasat/2006 /3- 5-tasjel.htm؛ وحول عددهم انظر: منظمة العفو الدولية، لبنان: القيود المفروضة على حقوق الأطفال الفلسطينيين اللاجئين، مذكرة إلى لجنة حقوق الطفل، وثيقة رقم MDE 18/004/2006، 2006/6/5، ص 2، في:
http://ara.amnesty.org/library/Index/ARAMDE180042006
وكذلك يفيدنا توزيع أصول اللاجئين بحسب استطلاعي مركز الزيتونة والمعهد النرويجي للدراسات التطبيقية الدولية بأن الرقم هو في حدود ثلاثة آلاف، انظر: استطلاع رأي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006/5/20؛ وانظر أيضاً:
Age A. Tiltnes, *Falling Behind: a Brief on the Living conditions of Palestinian Refugees in Lebanon* (Oslo: Fafo, 2005), p. 32.

[28] الاستطلاع الشامل لآراء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2005/11/13.

[29] هم الذين حذفتهم الأونروا من السجلات نتيجة عدم انطباق معايير الحاجة للغوث والمساعدة عليهم، لكنهم سجلوا رسمياً لدى الأمن العام اللبناني، ويحصلون على بطاقات تعريف لمدة عام واحد ولا يحق لهم الحصول=

= على خدمات الأونروا، لكن الأخيرة عادت وسمحت لهم بالاستفادة من بعض خدماتها مثل التعليم تحت ضغط حاجتهم الملحة، وتتفاوت التقديرات في عددهم بين 10-40 ألف شخص، انظر مثلاً: منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، ص 2.

30 *Annual Report of the Department of Health* (UNRWA: 2005), p. 6.

31 دراسة ميدانية "ماضٍ صعب ومستقبل غامض". قام بالدراسة المعهد النرويجي للدراسات التطبيقية الدولية (الفافو)، وجمعية المساعدات الشعبية النروجية في لبنان، بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني. بيروت، 2003/6/6. والفافو هي مؤسسة نرويجية تمولها وزارة الخارجية النرويجية، وكلّفت النرويج من قبل "مجموعة العمل الخاصة باللاجئين" بتوفير معلومات عن اللاجئين الفلسطينيين.

32 انظر: http://www.prc.org.uk/data/aspx/d1/ 1913.aspx

33 مقابلة مع قاسم عينا، منسق تجمع المؤسسات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان، بيروت، 2006/3/19.

34 دراسة أوضاع المهجرين الفلسطينيين في لبنان منذ 1972 وحتى 1988، الهيئة الفلسطينية للإغاثة والتنمية، بيروت، ص 21-22.

35 مسح للمهجرين في سورية بالتعاون مع دائرة شؤون العائدين، في: المكتب المركزي للإحصاء، الدائرة الاقتصادية، م.ت.ف، 1990.

36 ورشة عمل: أوضاع المهجرين الفلسطينيين في لبنان، الأونروا، صيدا، لبنان، 1990/3/22، ص 15.

37 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الكتاب السنوي رقم 4، انظر:

http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3862&lang=ar-JO

38 باحث للدراسات، اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، 2005/4/23.

39 مقابلة مع محمود ليلى (أبو هشام)، مسؤول اللجنة الشعبية لمخيم نهر البارد، مخيم نهر البارد، 2006/4/24.

40 مقابلة مع الأب فادي حلاوة، الناطق الرسمي باسم مخيم ضبية، مخيم ضبية، 2006/1/16.

41 مقابلة مع أبو محمد واكد، مسؤول اللجنة الشعبية لمخيم ويفل (الجليل)، مخيم الجليل، 2006/3/7.

42 الأرقام من ملف مخيم اللاجئين، موقع الأونروا، آذار/ مارس 2004.

43 هيام القصيفي، "من أصدر تعليمات بعدم إعمار المخيمات؟،" جريدة **النهار**، بيروت، 1997/2/21.

44 نشرة **العودة**، العدد 156، كانون الأول/ ديسمبر 2004.

45 مقابلة مع اوليفييه دوريغل، منسق مشروع إعادة تأهيل تجمع العودة للمهجرين، صيدا، 2006/2/17.

46 علي هويدي، **المهجرون الفلسطينيون في لبنان: بين مرارة اللجوء ومآسي الهجرة** (لندن: مركز العودة الفلسطيني، 2006).

47 لورما مصرية، "سيسيولوجي أسباب فشل توطين اللاجئين الفلسطينيين: تجربة لاجئ قطاع غزة،" مجلة **السياسة الفلسطينية**، نابلس، مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية، السنة 4، العدد 13، شتاء 1997، ص 80.

48 غسان وهبة وجوني منيّر، "المطران جون كويتر يثير التوطين في منطقة جزين،" جريدة **الديار**، بيروت، 1998/2/24.

49 سهيل الناطور، "الفلسطينيون في لبنان وتعديل قانون الملكية العقارية،" **النهار**، 2002/8/26، نقلاً عن: فدى نصر الله، "رؤى لبنانية عن الفلسطينيين في لبنان: مؤتمر أكسفورد عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان 27-1996/9/30،" **النهار**، 1996/11/9.

50 حسان حلاق، **مرجع سابق**.

51 سهيل الناطور، "الفلسطينيون في لبنان وتعديل قانون الملكية العقارية،" **النهار**، 2002/8/26، نقلاً عن: عدنان الحاج، "قضية تملك الأجانب بين التدابير المؤقتة وفتح باب الخلافات والتلاعب،" **السفير**، 1993/10/25.

الفصل الثاني

الواقع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان

الفصل الثاني:
الواقع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان

محمود الحنفي*

مقدمة:

عندما لجأ الفلسطينيون إلى لبنان سنة 1948، استقبلهم اللبنانيون حكومة وشعباً استقبالاً جيداً. وأعلن الرئيس بشارة الخوري ترحيبه بالإخوة الفلسطينيين معتبراً أن لبنان بلدهم الثاني، وأن الدولة اللبنانية ستوليهم الاهتمام والرعاية اللازمة؛ لحين عودتهم إلى وطنهم. وأعلن رئيس الوزراء رياض الصلح، استعداد اللبنانيين "لاقتسام رغيف الخبز معهم"، فيما رحب وزير الخارجية حميد فرنجية "بالإخوة الفلسطينيين الهاربين بفعل الإرهاب الإسرائيلي إلى لبنان"، وقال: "سنستقبل في لبنان اللاجئين الفلسطينيين مهما كان عددهم، ومهما طالت إقامتهم، ولا يمكننا أن نحجز عنهم شيئاً، ولا تسامح بأقل امتهان ليلحقهم دوننا. وما يصيبنا يصيبهم، وسنقسم فيما بيننا وبينهم لقمة الخبز"[1].

وإذا ما قارنا بين تلك التصريحات الرسمية للمسؤولين اللبنانيين، وبين المعاملة الفعلية للاجئين الفلسطينيين نجد أن الفرق كبير. فالقوانين والقرارات التي تنظم الوجود الفلسطيني كانت قاسية وتحط بشكل كبير من إنسانية هذا اللاجئ، ولقد كانت معاناته في خط تصاعدي منذ أيام اللجوء الأولى.

وقد تجد لدى المشرع اللبناني أحياناً تفسيراً لهذه التشريعات والقوانين التي تنظّم الوجود الفلسطيني، نذكر منها على سبيل المثال: الحفاظ على حيوية القضية الفلسطينية، أو منع التوطين، أو الحسابات الطائفية والمذهبية، لكن في أحيان أخرى لا تجد تفسيراً لذلك، وبين هذا وذاك تبقى حقوق اللاجئ في مهبّ الريح.

---

* باحث فلسطيني، المدير التنفيذي للمؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) – بيروت.

وعلى كل الأحوال فإن قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تبقى على المحكّ دائماً، وتأخذ حيّزاً كبيراً في البحث السياسي، والقانوني، والاجتماعي، وتبقى قضيته بوصلة لقضية اللاجئين عموماً. تحاول الصفحات التالية الإجابة عن تساؤلات متعلقة بالقرارات والقوانين التي تنظم الوجود الفلسطيني، وما هو مضمونها وواقعها، ولماذا تتداخل الجوانب السياسية مع الحقوق، فتطغى التفاصيل السياسية عليها، وتضيع في ثناياها، وما هو الممكن والمستحيل في هذا المجال؟!.

أولاً: تعريف اللاجئ الفلسطيني:

يُطلق الكثير من شارحي القانون الدولي وفقهائه على اللاجئين الفلسطينيين اسم "المهجّرين القسريين" أو "المهجّرين الفلسطينيين"، وتعود هذه التسمية بالدرجة الأولى إلى تهجير الفلسطينيين قسراً من جانب السلطات الإسرائيلية، وإلى تعريف "اللاجئ" الوارد في الاتفاقية الدولية المتعلقة بحالة اللاجئين سنة 1951. وقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1949 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين "الأونروا".

ومما سبق نرى أن اللاجئين الفلسطينيين مميزين عن غيرهم من اللاجئين في مناطق أخرى من العالم، حيث لم يصنفوا لاجئين دوليين وفقاً لمفهوم القانون الدولي الدقيق لهذا التعبير[2].

ولقد عرّفت الأونروا اللاجئ الفلسطيني بأنه "الشخص الذي كان سكنه الطبيعي فلسطين لمدة عامين على الأقل بين 1946/6/1 إلى 1948/5/15، والذي فقد نتيجة الحرب في العام 1948 مسكنه ووسائل رزقه، ولجأ إلى إحدى الدول حيث تقدم الوكالة مساعدتها". وينسحب هذا التعريف وأهليته على تقديم المساعدة إلى الأولاد والأحفاد.

وإذا كان هذا التعريف اقتصر على فئة محددة من الفلسطينيين في الشتات، فإنه يوجد مصطلح آخر هو مصطلح "النازح"؛ وهو يستخدم للإشارة إلى الفلسطينيين الذين تركوا ديارهم نتيجة حرب حزيران/ يونيو سنة 1967 ونزحوا إلى مناطق أخرى، ومنها لبنان.

وعلى ذلك فإن الإشارة إلى اللاجئين سنة 1948 يستثني آلاف اللاجئين الآخرين ويضعهم خارج السياق القانوني.

وهؤلاء الذين لا ينطبق عليهم تعريف الأونروا، لا يتساوون في الخدمات مع أولئك المسجلين لدى الأونروا، كما لا يتساوون في الحقوق لدى دوائر الدولة اللبنانية، التي تمنحهم جواز سفر مدته سنة واحدة. مع العلم أن الأونروا قدمت إليهم مؤخراً بعض الخدمات، لكن الأولوية لأولئك المسجلين في سجلاتها "registered".

لقد نشأت العديد من المنظمات الدولية، التي تعنى بشؤون اللاجئين بعد الحرب العالمية الأولى، لمساعدة اللاجئين كلاجئي حروب ما بعد ثورة أكتوبر 1917 الشيوعية في روسيا، وكذلك اللاجئين الأرمن، وجماعات النازحين في الحروب الداخلية والصراعات السياسية. وتكرر ذلك في أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث انضمت عدة دول إلى إدارة الأمم المتحدة للمتابعة وإعادة التأهيل United Nations Relief and Rehabilitation Administration UNRRA؛ لتقديم المساعدة لما يقارب ثمانية ملايين نازح[3]. لكن مع وجود أزمة اللاجئين الفلسطينيين تغيرت المعطيات، فوُضع اللاجئون الفلسطينيون تحت إشراف هيئة مستقلة عن المفوضية العليا للاجئين والمنظمات التابعة لها، سميت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة "UNRWA".

واللاجئون الفلسطينيون هم الفئة الوحيدة الموضوعة خارج نظام معاهدة 1951، بسبب الطابع السياسي للقضية، والذي يُعدّ خارج صلاحيات المفوضية العليا للاجئين، التي تصف فعالياتها ونشاطها بأنه غير السياسي.

الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين الصادرة في تموز/ يوليو 1951، تحدد تعريف اللاجئ في المادة الأولى، الفقرة (أ) باعتباره الشخص الذي أصبح خارج بلده إثر أحداث جرت قبل أول كانون الثاني/ يناير سنة 1951، ولكونه من الثابت أنه كان يخشى على نفسه من الاضطهاد بسبب عرقه، أو دينه، أو قوميته، أو انتمائه لفئة اجتماعية أو سياسية، فقد أصبح غير قادر أو غير راغب بسبب هذا الاضطهاد في العودة إلى بلده.

وبعيداً عن الجدلية القائمة حول شمول اللاجئين الفلسطينيين في إطار المفوضية العليا

لشؤون اللاجئين؛ فليس ثمة شك في أن الفلسطينيين هم في الحقيقة لاجئون. لكن ومع ذلك فإن اتفاقية جنيف الرابعة Fourth Geneva Convention سنة 1949 تعطي وضعاً قانونياً أقوى لحال اللاجئين الفلسطينيين، وقد وقعت عليها "إسرائيل"، وصادقت عليها[4].

أما الميثاق القومي الفلسطيني، فقد ذكر في مادته السادسة أن الفلسطينيين هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى سنة 1947، سواء من خرج منها أو بقي فيها. وكل من وُلِد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها.

ثانياً: حقّ الإقامة والسكن:

أصدرت السلطات اللبنانية، انطلاقاً من سيادتها، القرارات والقوانين التي رأتها مناسبة للتعامل مع الوجود الفلسطيني في لبنان، فهي التي حددت أماكن تجمعاتهم في المخيمات، وهي من رفض، في اتفاق الطائف، توطينهم، كما رفضت إدارياً السماح بإقامة مخيم للمهجرين الفلسطينيين في منطقة القريعة في منتصف العام 1994. إضافة إلى أن السلطات اللبنانية هي التي بادرت بإنشاء المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية، ومنحتها صلاحيات محددة إزاء الأفراد، بموجب المرسوم 927 في 1959/3/31 وذلك لإحصاء عددهم، وحفظ سجلاتهم، ومنحهم الوثائق القانونية، وقبول طلبات وثائق السفر[5].

كان الدستور الفلسطيني الذي وضعه الاستعمار البريطاني في 1922/8/10 لا يفرق بين مواطني الدول العربية وسكان فلسطين الأساسيين، خصوصاً مادته 59 التي تقول: "تعني لفظة أجنبي أحد رعايا الدول الأوروبية، أو الأميركية، أو اليابان، لكنها لا تشمل الأهالي الأصليين لبلاد موضوعة تحت حماية دولة أوروبية، أو تُدار بمقتضى انتداب ممنوح لإحدى الدول الأوروبية".

في لبنان يعامل الفلسطيني معاملة الأجانب، لكن كأجنبي من نوع خاص، حيث يصل الأمر في بعض الأحيان إلى حرمانه من مكاسب قانونية، كما هو الحال في قانون التملك. ومن حيث الإقامة يحكم الأجانب قواعد قانونية، تلزمهم أن يكونوا مزودين بالوثائق

والسمات القانونية، وذلك بموجب قانون لبناني صادر في 1962/7/10، بيد أن هذا القانون لا يشمل الفلسطينيين والمقيمين في لبنان منذ سنة 1948. لكن صدر قرار رقم 319 في 1962/8/2 عن وزير الداخلية لاحظ فيه هذه الثغرة، فأشار إلى فئة من الفلسطينيين قال إنهم أجانب لا يحملون وثائق بلدانهم الأصلية، ويقيمون في لبنان بموجب إقامة صادرة عن مديرية الأمن العام، أو بطاقات هوية صادرة عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين في لبنان.

وطُلِب من الفلسطينيين تصحيح أوضاعهم للاستفادة من حقّ الإقامة. وجاء اتفاق القاهرة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1969؛ ليؤكد خصوصية إقامة الفلسطينيين في لبنان، وأنها لا تشبه إقامة الأجانب، حتى وإن نُظِر إلى الفلسطيني على أنه أجنبي من نوع خاص.

ويُقسّم الفلسطينيون في لبنان إلى ثلاث فئات، يختلف موقعهم القانوني، وإذا كان بعضهم يتمتع بالحرية النسبية في الإقامة والسفر إلا أن البعض الآخر ليس كذلك، أما تلك الفئات فهي:

1. اللاجئون الفلسطينيون المسجلون: عددهم 411,005 شخص وفق إحصائية الأونروا الصادرة في 2007/7/30. وهذه المجموعة من اللاجئين مسجلة لدى الأونروا والسلطات اللبنانية، وتستفيد من خدمات الأونروا، وتشكل تقريباً ما نسبته 10% من الشعب اللبناني. وإستناداً للإحصائيات المتوفرة لدى الأونروا يقيم ما نسبته حوالي 53% منهم ضمن 12 مخيماً مسجلاً في لبنان.
2. اللاجئون الفلسطينيون غير المسجلين "NR" ويبلغ عددهم 35 ألف شخص تقريباً وفق تقديرات المنظمات غير الحكومة ولا يشمل تفويض الأونروا هؤلاء اللاجئين لأنه يحتمل أنهم:
   - تركوا فلسطين بعد سنة 1948.
   - أو تركوا فلسطين ولجؤوا إلى مناطق خارج نطاق عمليات الأونروا.
   - أو تركوا فلسطين في سنة 1948 لكنهم لم يكونوا في عوز وحاجة.

وبالتالي فهم لا يتمتعون بخدمات الأونروا، ولكن بدأت الأونروا بتقديم بعض الخدمات لغير المسجلين، كما أنهم باتوا يحملون أوراقاً ثبوتية من السلطات اللبنانية، وجواز سفر يجدد كل عام وليس كل خمس سنوات.

3. اللاجئون الفلسطينيون الفاقدون للأوراق الثبوتية "NON ID" ويبلغ عددهم ثلاثة آلاف شخص وفق تقديرات 2004، واللاجئون الفاقدون للأوراق الثبوتية، ليسوا مسجلين لدى أي وكالة في لبنان أو مؤسسة دولية، وليسوا حائزين على أية مستندات صالحة تعرّف عن وجودهم القانوني، وبالتالي فإنهم لا يستفيدون من مساعدة الأونروا، وهم يعانون من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة بسبب انعدام وجود أي مورد رزق ثابت، لعدم تمكّنهم من العمل[6].

إن المخيمات الفلسطينية تمثّل روح قضية اللاجئين الفلسطينيين، لكن الزائر لهذه المخيمات يرى أنها أزمة بؤس وفقر وحرمان، ولا يتوافر فيها الحدّ الأدنى من متطلبات السكن، فتجد مثلاً أن اللاجئ الفلسطيني لا يتمتع بحقّ السكن، فمساحة المخيمات بقيت على ما هي عليه، في حين ارتفع عدد اللاجئين إلى أربعة أضعاف. وتزداد المؤشرات السلبية مع تزايد الأمراض والآفات الاجتماعية. كما تتزايد الضغوط على المخيمات، خاصة في مخيمات الجنوب، بسبب عدم سماح السلطات اللبنانية بإدخال مواد البناء حتى لو كانت للترميم، وذلك منذ سنة 1996.

إن قراءة هادئة للمعاناة الراهنة، التي يعيشوها الفلسطينيون داخل المخيمات تؤدي، بكل تأكيد، إلى نتائج سلبية على مختلف مناحي الحياة. ويعطي التقرير الذي أصدرته المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) حول المنازل التي لا تصلح للسكن في مخيم برج الشمالي، مثالاً على ذلك.

فقد تأسس مخيم برج الشمالي عام 1955 كمخيم "نموذجي"، نُقِل إليه اللاجئون من التجمعات المؤقتة التي أقاموها في عدد من المناطق الجنوبية في لبنان، وعلى الرغم من تضاعف عدد سكانه عدة مرات منذ تأسيسه؛ ليصلوا اليوم إلى حوالي 18,659 شخص بحسب سجلات الأونروا في نهاية سنة 2003، فإن مساحة المخيم البالغة 134,600 م^{2}

ظلت ثابتة لم تتغير منذ تأسيسه، وهو ما يعني أن كثافة السكان في هذا المخيم تبلغ اليوم 13.9 أشخاص في كل مائة متر مربع من المخيم، أي أن مقياس كثافة السكان في المخيم يبلغ 139 ألف لكل كم^{2}، وهو ما يجعله منطقة شديدة الاكتظاظ بكل المقاييس.

هذا من جهة الاكتظاظ السكاني، أما من جهة عدم ملائمة المنازل للسكن؛ فقد أفادت الدراسة أن عدد المنازل التي لا تصلح للسكن هي 233 منزلاً ويسكنها حوالي 1,178 شخصاً. وهذا لا يعني أن بقية المنازل تتمتع بظروف ملائمة؛ إذ إن هناك منازل أخرى عديدة تحتاج إلى ترميم وإعادة تأهيل. وتفيد الدراسة إلى أن ما نسبته 51% من سكان هذه المنازل يقطن فيها ما بين 4-7 أشخاص، وأن ما نسبته 17% من المنازل يسكنها أكثر من ثمانية أفراد، ومن حيث الوضع المادي لأولئك السكان نجد أن دخل 90% منهم لا يكفي، ويعمل معظم سكان مخيم برج الشمالي بأعمال الزراعة الموسمية، حيث إن أصحاب هذه المنازل يعملون كعمال مياومة في 55.4% من الحالات. وهذا يدل على صعوبة أكيدة في الترميم، أو إعادة بناء هذه المنازل من الناحية الاقتصادية.

ومعظم المنازل غير الصالحة للسكن لا ينطبق عليها تعريف المنزل الدائم أصلاً، فبنيتها هي أقرب للمنزل المؤقت والمتنقل، رغم أنها شهدت حياة ثلاثة أجيال من السكان إلى اليوم، ومرشحة لأن تشهد مزيداً من الأجيال في ظل استمرار القضية الأم، التي هي احتلال وطن هؤلاء اللاجئين، إذ إن ما نسبته 87.6% من هذه المباني تعتمد بشكل كامل أو جزئي على ألواح الزينكو المعدنية[7].

ثالثاً: حقّ العمل:

يعدّ حقّ العمل بالنسبة للاجئ الفلسطيني، من الحقوق اللصيقة به، إذ إن حرمانه منه يسبب نتائج سلبية مباشرة على وضعه الاقتصادي، والاجتماعي، وحتى النفسي. كما أن القوانين والقرارات اللبنانية المتعلقة بحقّ عمالة اللاجئين الفلسطينيين، اتسمت بكثير من الحرمان والمنع، ولم تسمح للفلسطيني بمزاولة الأعمال الحرة. ومنذ أن وطئت أقدام اللاجئين الفلسطينيين أرض لبنان، والظروف الاقتصادية تزداد سوءاً، حتى بات العمل

بالنسبة لهم هاجساً يومياً يطارد ذوي العائلات، وطلاب الجامعات، ويسرق الحلم والأمل من أطفالهم الذين ينظرون بألم وترقبْ لمستقبل يرون تفاصيله البادية على إخوانهم الذين سبقوهم، واضطرتهم الظروف إما للهجرة، أو العمل المياوم، وإما البطالة.

وعلى الرغم من أن الفلسطيني يعدّ أجنبياً من نوع خاص، إلا أنه لا يحظى بالمعاملة نفسها التي يحظى بها العمال الأجانب.

إن مذكرة العمل رقم (1/67)، الصادرة من قِبَل وزير العمل اللبناني طراد حمادة 2005/6/7 والتي نصّت على استثناء الفلسطينيين المولودين على الأراضي اللبنانية والمسجلين بشكل رسمي في سجلات وزارة الداخلية من أحكام المادة الأولى من القرار رقم 1/79 الذي نصّ على حصر بعض المهن باللبنانيين، لقيت اهتماماً بالغاً من ذوي العلاقة كما دوّت أصواتها عالياً على المستوى الإعلامي، وحتى الفضائي منه.

وقد بدت الأمور للوهلة الأولى أن لبنان يمنح اللاجئين الفلسطينيين الحقّ في العمل. وأن الحقوق الأخرى المرتبطة بهذا الحق مثل الضمان الاجتماعي والصحي وممارسة كافة أنواع المهن باتت تحصيل حاصل.

فما كان من اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن تنفرج أساريرهم لمجرد سماع هذا الخبر، فهم المعنيون مباشرة في هذا الموضوع وهم المتضررون على مدى عقود طويلة من حرمانهم من هذا الحقّ، ولكنهم ما لبثوا أن اكتشفوا أن هناك الكثير من الغموض، يكتنف هذه المذكرة، وأن الآثار الفعلية للقرار جزئية وبسيطة.

رابعاً: قانون العمل اللبناني:

بحسب القانون اللبناني طبقاً للمادة 9 من مرسوم 17561، والذي صدر في 1964/9/18، والخاص بتنظيم عمل الأجانب، يتم خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر من كل عام، وبناءً على اقتراح يقدمه مدير عام وزارة الداخلية وبعد أخذ رأي الهيئات والإدارات الخاصة، ومن ضمنها دائرة استخدام اليد العاملة الأجنبية، تحديد المهن والأعمال التي ترى الوزارة ضرورة حصرها باللبنانيين، وذلك بهدف الحفاظ على اليد العاملة اللبنانية[8].

وقد بدأ الوزراء المتعاقبون منذ ذلك التاريخ بحصر المهن ومنعها على الفلسطينيين منذ سنة 1982، حتى بلغت المهن الممنوعة 72 مهنة. مما اضطر اليد العاملة ذات الاختصاصات المهنية إلى السفر لدول الخليج للعمل، أو الهجرة إلى أوروبا الشمالية، وكندا، والولايات المتحدة، أو العمل في وظائف لا يوجد فيها ضمانات، أو امتيازات، فيكونون تحت رحمة أرباب العمل من حيث زيادة راتب، والإجازات السنوية والمرضية، وتعويض نهاية الخدمة، وعدم الإيقاف التعسفي عن العمل، والتأمينات الصحية وغيرها...

ومن جهة أخرى نجد أنه أُجيز للوزير استثناءات معينة تسمح للاجئين بالعمل ضمن الشروط التالية:

1. أن يكون خبيراً أو يكون عمله ضمن اختصاص لا يمكن تأمينه من قبل اللبنانيين.
2. أن يكون مقيماً في لبنان قبل سنة 1954.
3. أن يكون متزوجاً لبنانية أو ذات أصل لبناني.
4. أن يكون مولوداً لأم لبنانية.

هذه الشروط تبدو قاسية، ولا يمكن أن تتحقق في لاجئين فلسطينيين إلا في حالات نادرة جداً، وتتطلب تقديم مستندات على درجة عالية من التعقيد. بالإضافة إلى أنه يمكن وضع استثناءات تنظر إلى الفلسطينيين نظرة إنسانية مختلفة، لكونه مقيماً منذ العام 1948.

الشروط السابقة تسمح للاجئين بالعمل، ولكن حتى يعمل الفلسطيني بشكل قانوني ثمة شرطان آخران:

- شروط الحصول على إجازة عمل.
- شروط المعاملة بالمثل بين لبنان وبين البلد الذي ينتمي إليه طالب العمل.

إن تحقيق هذين الشرطين يعدّ من "سابع المستحيلات" بالنسبة للفلسطيني، وذلك لاعتبارات واضحة؛ فشرط الحصول على إجازة صعب، وشرط المعاملة بالمثل غير ممكن، لأنه ليس هناك وطن للفلسطيني بالمعنى القانوني حتى تكون المعاملة بالمثل، "علماً أن اللبناني كان يتمتع بحقوق كثيرة خلال الحكم العثماني، منها حقه في العمل والتنقل، وحقوق اجتماعية أخرى".

المذكرة 1/67 لم تتمكّن من معالجة الخلل، واتخذت شكل قرار قد يأتي بعد ذلك أي وزير آخر ويقوم بإلغائه. ومن الناحية العملية، فإن المذكرة لم تتطرق إلى المهن الحرة، ولم تسمح للفلسطيني بمزاولتها؛ لأن ذلك يتطلب تشريعاً برلمانياً، أو أن تسمح النقابات بذلك.

المهن التي سمحت بها المذكرة كان يعمل بها اللاجئون، ولكن بطريقة غير قانونية. في حقيقة الأمر إن الدولة أرادت من هذا القرار أمرين؛ أولهما: سياسي يستهدف تحسين صورة لبنان الخارجية التي تضررت بسبب معاملتها للاجئين، فأظهرت من خلال القرار أنها منحت حقّ العمل، والأمر الثاني هو اقتصادي، حيث يستفيد رب العمل والعامل من عمل الفلسطيني غير القانوني. وذلك لأن وزارة العمل تتقاضى رسوماً من العامل الفلسطيني ليحصل على إجازة في العمل، كما أن صندوق الضمان الاجتماعي يفرض على أرباب العمل، تسجيل العمال الذين يعملون لديهم، إضافة إلى أن الضمان يخصم مبلغاً من أجرة العامل المسجّل لقاء الخدمات التي يقدمها له، ولكن من الناحية الفعلية لا يستفيد العامل الفلسطيني من تلك الخدمات وذلك بسبب شرط المعاملة بالمثل، مما يعني أن العاملَ الفلسطيني يتم تسجيله ويُخصم من راتبه دون أن يحصل على خدمات الضمان الاجتماعي.

ونوصي السلطات اللبنانية في هذه السطور استكمال مذكرة الوزير طراد حمادة؛ لتشمل الأعمال النقابية، والحرة، وإلغاء شرط استصدار رخصة عمل، والسماح للفلسطيني الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي طالما أنه يدفع الرسوم.

خامساً: قوة العمل الفلسطينية والاقتصاد اللبناني: تكامل لا تنافس[9]:

هو عنوان المقال الذي كتبه الأستاذ صقر أبو فخر في جريدة السفير 2006/1/20، ونأخذ منه ما يعزز فكرة ضرورة السماح للفلسطيني أن تكون له الحرية في العمل.

كان لبنان مجرد مجموعة من القرى المتناثرة في الجبل، تتميز بهواء صحي ملائم للمصطافين الفلسطينيين والسوريين والعراقيين. لكن، بسقوط فلسطين

سنة 1948، حمل اللاجئون معهم إلى لبنان، دفعة واحدة، نحو 150 مليون جنيه إسترليني، أي ما يعادل 15 مليار دولار بأسعار هذه الأيام، وفق بعض التقديرات. وهذا الأمر أطلق فورة اقتصادية شديدة الإيجابية، فاليد العاملة الفلسطينية المدرّبة ساهمت في العمران، وفي تطوير السهول الساحلية اللبنانية، والرأسمال النقدي أشاع حالة من الانتعاش الاستثماري الواسع. وكان لإقفال ميناء حيفا ومطار اللّد شأن مهم جداً في تحويل التجارة في شرق المتوسط إلى ميناء بيروت، ثم في إنشاء مطار بيروت الدولي، بعدما كان مطار بئر حسن مجرد محطة متواضعة لاستقبال الطائرات الصغيرة. وفي هذا السياق لمع في لبنان الكثير من الفلسطينيين الذين كان لهم شأن كبير في الازدهار اللبناني أمثال يوسف بيدس؛ مؤسس بنك إنترا، وكازينو لبنان، وطيران الشرق الأوسط، واستديو بعلبك، وحسيب الصباغ وسعيد خوري؛ مؤسسا شركة اتحاد المقاولين 222، ورفعت النمر [مؤسس] البنك الإتحادي العربي ثم بنك بيروت للتجارة، وباسم فارس وبدر الفاهوم؛ [مؤسسا] الشركة العربية للتأمين، وزهير العلمي؛ [مؤسس] شركة خطيب وعلمي، وكمال الشاعر؛ [مؤسس] دار الهندسة، وريمون عودة؛ [مؤسس] بنك عودة، وعلاوة علي عبد المحسن القطان، وتيوفيل بوتاجي، وتوفيق غرغور، وأدوين أبيلا، ومحمود فستق، ورضا إيراني وغيرهم كثيرون.

ويضيف صقر أبو فخر قائلاً:

إنه لم تكن اليد العاملة الفلسطينية منافسة لليد العاملة اللبنانية بتاتاً. فهي، في نهاية المطاف، محدودة العدد وضئيلة الحجم. وحتى ستينيات القرن العشرين كانت أعداد العمال الفلسطينيين في لبنان لا تزيد على الثلاثين ألف عامل فقط. فالفلسطينيون اللاجئون انقسموا اجتماعياً، إلى ثلاث فئات هي؛ أولاً الفئة العليا: وهم رجال الأعمال وأصحاب الرساميل وذوو الخبرة في ميادين المال والتجارة. وهؤلاء شكلوا نحو 5% من اللاجئين، ومعظمهم اكتسب الجنسية اللبنانية. وتولت شركات الكات، واتحاد المقاولين، والبنك العربي تشغيل بعض هذه الكفاءات الفلسطينية. ثانياً الفئة الوسطى: وهم حملة الشهادات الجامعية والمهنية، وهؤلاء عملوا في الإدارة والتدريس والخدمات، وكانوا

يشتغلون بأجور أقل من أجور أمثالهم اللبنانيين وبلا أي ضمانات. وتميزت هذا الفئة (والتي تشكل ما نسبته 50% من طاقة العمل) بهجرة أبنائها إلى دول الخليج العربي، وهؤلاء كانوا يعيدون تحويل مدخراتهم إلى المصارف اللبنانية. وقد أسهمت التحويلات المالية لهؤلاء في تنشيط الطلب على السلع، وعلى العقارات معاً، وفي تكوين احتياطي مهم من العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان. ثالثاً العمال: وهؤلاء هم سكان المخيمات بالدرجة الأولى الذين أسهموا في تحسين القطاع الزراعي، وفي إمداد القطاع الصناعي في الدكوانة، وتل الزعتر، والمكلس، والشويفات باليد العاملة، وفي تطوير قطاع البناء.

وعلى هذا فإن مساهمة الفلسطينيين في تطوير بعض القطاعات الاقتصادية اللبنانية أفسح المجال أمام اليد العاملة اللبنانية، لتستفيد من اتساع الأسواق الذي أُتيح لها جراء هذا الإسهام[10].

سادساً: حق التملك:

أقرّ مجلس النواب اللبناني في جلسته التشريعية المنعقدة يوم الأربعاء 2001/3/21 مشروع قانون رقم 2001/296، الذي يرمز إلى تعديل المرسوم رقم 11614، والصادر تاريخ 1969/1/4، المتعلق باكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية في لبنان.

وجاء في المادة الأولى من نصّ القانون الجديد "لا يجوز تملك أي حقّ عيني، من أي نوع كان، لأي شخص كان، لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها، أو لأي شخص، إذا كان التملك يتعارض مع أحكام الدستور لجهة رفض التوطين". ونصّ القانون أنه:

> لا يجوز لأي شخص غير لبناني طبيعياً كان أم معنوياً، كما لا يجوز لأي شخص معنوي لبناني يعتبره القانون بحكم الأجنبي أن يكتسب بعقد، أو عمل قانوني آخر بين الأحياء، أي حقٍّ عيني عقاري في الأراضي اللبنانية، وأي حقٍّ عيني من الحقوق الأخرى التي يعيّنها هذا القانون إلا بعد الحصول على ترخيص، يُعطى بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح وزير المالية، ولا يشذّ عن هذه القاعدة إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة في هذا القانون، أو في نصّ خاص.

ولإحكام القبضة القانونية لمنع الفلسطيني من التملك؛ أو للاستفادة من أي ثغرة قانونية، أصدرت وزارة العدل اللبناني رداً على استشارة كُتّاب العدل حول تسجيل العقارات للفلسطينيين، حيث جاء في سؤالهم:

> بما أن الدوائر العقارية المختصة، امتنعت عن إعطاء الحقّ للفلسطينيين بالتملك، استناداً إلى القانون الصادر أعلاه، وبصورة خاصة الفلسطينيين. وبما أن كثيراً من الفلسطينيين قد أجروا عقوداً ابتدائية، ودفعوا ثمن عقارات وشقق سكنوها وما يزالون يحملون هذه العقود منذ زمن بعيد، وأن هذه العقارات لم يتمّ تسجيلها حتى الآن ولأسباب عديدة، ولإيضاح المطالب والأسئلة التي نتعرض لها نحن يومياً، نحن كتاب العدل، من قبل طالبي تسجيل العقارات من قبل الفلسطينيين؛ لإجراء عقود بيع ممسوحة على مسؤولياتهم إلى الاتفاقات والبيوعات الجارية لمصلحتهم سابقاً وقبل صدور هذا القانون...

وكان ردّ وزارة العدل بتاريخ 2001/6/19، أن هذه المادة لم يشملها التعديل الصادر بموجب القانون رقم 296 تاريخ 2001/4/3، وبالتالي ما زالت سارية المفعول بصيغتها المستمرة، وأن أي شخص يقوم، أو يتدخل، أو يشترك، أو يسجل أي حقٍّ عيني بشكل يتعارض مع أحكام القانون رقم 296، لا سيّما المادة الأولى منه في فقرتها الثانية، يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في المادة 16 من قانون 1969/1/4 [11].

سابعاً: لماذا جرى تعديل المرسوم السابق وكيف برز هاجس التوطين؟:

تقدمت الحكومة اللبنانية بمشروع تعديل قانون تملّك الأجانب في إطار الإصلاحات، التي قدّمتها حكومة الرئيس رفيق الحريري لمعالجة الوضع الاقتصادي، حيث برزت الحاجة إلى تشجيع الاستثمار، وتحفيز المستثمرين، والشركات العربية والأجنبية على الاستثمار في لبنان، في مختلف المجالات، ورأت الحكومة أن تعديل قانون التملّك سيسهل انتقال الشركات والأموال للاستثمار في لبنان.

لكن لدى مناقشة القانون في لجنة الإدارة والعدل، ثم في الجلسة العامة لمجلس النواب، أبرز بعض النواب مخاوفهم من قضية التوطين، وذلك بأن يكون القانون الجديد المعدّل

إحدى الأدوات المساعدة على تمرير مشروع التوطين، وقدّم أحد النواب إحصائية تُظهر شراء الفلسطينيين لعدد من الشقق رأى أنها نسبة شراء كبيرة. ودعا بعض النواب إلى وضع مادة في القانون تمنع الفلسطينيين من تملك العقارات، تحت ذريعة مواجهة التوطين "الذي لا يستطيع لبنان أن يتحمله، نظراً لضيق مساحته، ولكثافته السكانية، ولأوضاعه الاقتصادية التي تؤدي إلى هجرة الشباب"[12].

وكانت النتيجة أن صدر القانون؛ ليحرم الفلسطيني من امتلاك السكن، والمأوى تحت أي ظرف من الظروف.

ويخالف هذا القانون الدستور والمواثيق الدولية التي صادق عليها لبنان؛ فهو يخالف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة A، وبروتكول الدار البيضاء 1965، كما يتعارض مع المادة 13 من الاتفاق الخاص بوضع اللاجئين لسنة 1951، كما يتناقض مع إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لسنة 1963، وخصوصاً المادة الثانية.

كما يتعارض مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وعلى الرغم من هذه المخالفة الصريحة لروحية حقوق الإنسان، إلا أن شكيب قرطباوي، نقيب المحامين السابق في بيروت، قال بصراحة: "لا شكّ أن هذا القانون له جانب أساسي سياسي، بالإضافة إلى جانبه القانوني، ولا شك أنه يحوي مخالفة للمواثيق الدولية، لكنه إن غيرناه، سيكون له مخالفة في الدستور اللبناني الذي يمنع التوطين... إن مبدأ لا توطين، أهمّ بكثير من تغليب مصلحة حقوق الإنسان"[13].

ولقد استجد الجدل حول قضية منح الفلسطينيين حقوقهم الإنسانية وهل سيؤدي إلى التوطين، فكانت النتيجة أن يُحرم الفلسطيني من أبسط حقوقه، ويعيش مهمشاً في ظروف بائسة، منعاً للتوطين!.

ومع أن غالبية النواب اللبنانيين صوتت لصالح تعديل قانون تملك الأجانب، بما فيهم نواب حزب الله وحركة أمل، إلا أن المحاولة الثانية التي قدمها عشرة نواب للمجلس الدستوري للطعن في قانون تملك الأجانب في أواخر شهر نيسان/ أبريل سنة 2001، باءت

بالفشل، لأن المجلس الدستوري ردّ الطعن، مبرراً ذلك بالمصلحة العليا للبنان، وأن من حق لبنان وضع القيود التي يراها مناسبة لتملك الأجانب.

وبما أن الفلسطينيين يُعدّون أجانب، لكن من نوع خاص؛ فقد حرموا أصلاً من التمتع بهذا الحقّ، وليس بالتقييد عليهم فقط. وعلى الرغم من وجود أخطاء رآها القانونيون بأنها أخطاء استراتيجية ارتكبها المجلس الدستوري، كتجاوز صلاحياته، والبتّ بمسائل سياسية هي من صميم عمل السلطة السياسية مثل إعطاء الأولوية للمصلحة العليا للبلاد، أو عدم النظر في أن هذا القانون يتعارض مع مقدمة الدستور، التي ألزمت لبنان باحترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية. فإننا ولغاية هذه اللحظة، نجد أن مقترح تعديل هذا القانون ما زال في أدراج اللجان المختصة في مجلس النواب، وقد اعتلاها الغبار، بانتظار وقت سياسي مناسب ينتظره المتضررون بفارغ الصبر؛ لما ألحقه بهم من أذى بالغ على المستوى الإنساني.

ثامناً: منع مواد البناء عن مخيمات صور ومنع التملك خارجها:

اتخذت السلطات اللبنانية قراراً مفاجئاً يقضي بمنع إدخال كل ما يتعلق بمواد البناء إلى مخيمات صور، دون إبداء الأسباب والدوافع، وأصبح سارياً ابتداءً من فجر يوم 1997/1/1، وكان المنع صارماً وشديداً بحيث يمنع إدخال كل ما يتعلق بمواد البناء، ابتداءً من المسمار وانتهاء بمواد الحصى والرمل، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى 2004/11/11، ليسمح بعد ذلك بإدخال مواد البناء، وهذا الأمر وجد فيه سكان المخيمات فرصة سانحة؛ فانتشرت مظاهر البناء بشكل واسع. لكن المنع تجدد فجر يوم 2005/6/14، دون أن تكون هناك أسباب منطقية واضحة. ويعدّ هذا المنع انتهاكاً واضحاً للحق في مسكن لائق، فضلاً عن أنه يهدد بانهيار مبانٍ قديمة، ويعرض حياة المواطنين للخطر. وما يزيد الأمر صعوبة على اللاجئين أنهم ممنوعون من التملك، بموجب قانون صادر عن مجلس النواب سنة 2001.

الجهة التي تنفّذ هذا القرار هي الجيش اللبناني، الذي يضع نقاط تفتيش عند مداخل المخيمات، ويمنع دخول مواد البناء. حيث يتعرض من يخالف هذا القرار إلى عقوبة مالية، وإلى السجن. وهذا يعني أن صاحب القرار هو مجلس الوزراء اللبناني. وعلى الرغم من أن

إجراءات الجيش قد خفت عما كانت عليه سابقاً، إلا أن المنع ما زال سارياً وقد يصل في أحسن الأحوال إلى غض الطرف أحياناً عن دخول مواد البناء، وضمن قيود وظروف معينة.

ويتعارض هذا المنع مع مبادئ حقوق الإنسان بشكل كبير؛ فالمادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنصّ على أنه: "يولد جميع الناس أحراراً، ومتساوين في الكرامة [و] الحقوق، وقد وهبوا العقل والوجدان، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الأخوة".

ونجد أيضاً أن كل من يحاول إدخال مواد البناء إلى المخيم يتعرض لعقوبة غير عادلة، وهذا يتعارض مع الحقّ في المحاكمة العادلة، وعدم جواز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً؛ كما تنصّ المادة التاسعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن تعرض العديد من المنازل للتشقق أو الانهيار، وعدم تناسب مساحة المأوى مع عدد أفراد الأسرة، وعدم قدرة الأسرة ذاتها من الناحية الاقتصادية على الترميم، يتناقض مع المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، التي تنصّ على إقرار "الدول الأطراف في هذا العهد، بحقّ كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقّه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية"[14].

يعدّ منع إدخال مواد البناء إلى مخيمات صور، أو التقييد عليها من أكثر القضايا الإنسانية إلحاحاً؛ فالمبررات التي تسوقها السلطات اللبنانية لهذا التصرف غير واضحة. لا نستطيع أن نحدد بدقة حجم المعاناة التي يتسببها منع إدخال مواد البناء إلى مخيمات صور، لكنه في المبدأ يصيب إنسانية اللاجئ في الصميم؛ فهو يتساءل لِمَ هذا المنع، وكيف لي تَقبُّل المبررات حتى من الناحية النفسية، وكيف يمكن مواجهة التحديات الاجتماعية، لا سيّما الأسرية منها. أما أهمّ السلبيات التي يسببها المنع فهي:

1. تعريض حياة السكان الذين يعيشون في بيوت آيلة للسقوط للخطر.
2. إن السماح بإدخال مواد البناء يتم بطريقتين إما من خلال شرائها عبر طرف ثالث مما يرفع من أسعارها إلى الضعفين أو ثلاثة أضعاف، أو يتم الإدخال باستحصال رخصة تُمنح من قبل الثكنات العسكرية. وفي العادة لا تمنح الرخص بسهولة بل

ثمة إجراءات وقيود معينة، تتطلب وقتاً طويلاً. وفي الحالتين هناك تقييد؛ فالذين لا يقدرون على شراء مواد البناء بهذه الأسعار المرتفعة يتوقفون عن ذلك لحين تحسن الظروف، وقد لا تتحسن نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة، أما الذين يسلكون طريق الرخصة فهم قلّة.

3. إنّ عدم تناسب مساحة المنزل مع عدد أفراد العائلة، وعدم القدرة على زيادتها، سواء من الناحية المادية أو من الناحية القانونية، يؤدي إلى مشاكل أسرية كبيرة. كما يولّد حالة من الإحباط واليأس لعدم تحسن الظروف، مما قد يدفع سكان المخيمات إلى الهجرة بحثاً عن سبل عيش أفضل. هذا إن كانت لديه القدرة على تحمل تكاليف السفر.
4. مما يزيد من مأساوية الصورة، هو صدور قانون في نيسان/ أبريل 2001 يمنع تملك اللاجئ الفلسطيني تحت أي ظرف كان، مما يعني عدم القدرة على التملك خارج المخيمات، وعدم القدرة على البناء داخل المخيمات.
5. إن عدم السماح بزيادة مساحة المخيمات يولّد اكتظاظاً سكانياً، ويجعل الأبنية متلاصقة إلى بعضها البعض، بشكل يجعلها غير صحية، وغير ملائمة للسكن، ولقد كثرت الأمراض في المخيمات نتيجة لهذا الواقع.

تاسعاً: الحوار الفلسطيني - اللبناني والحقوق الإنسانية:

تردد في وسائل الإعلام وعلى لسان أكثر من مسؤول موضوع مقايضة السلاح الفلسطيني بالحقوق الإنسانية للاجئين. وليس في منطق حقوق الإنسان أن يقال أن هذا الحق يمكن بيعه أو شراؤه، فإن حقوق الإنسان كاملة غير مجتزأة وهي غير قابلة للنقاش والتفاوض. وهناك عقبات تحول دون استمرار الحوار اللبناني – الفلسطيني، أبرزها الانقسام السياسي اللبناني – اللبناني، والانقسام السياسي الفلسطيني – الفلسطيني، وأحداث مخيم نهر البارد بكل تفاصيلها الإنسانية المؤلمة وآثارها الكارثية، كل ذلك يحول دون الدخول في مشروع حوار لبناني – فلسطيني يؤسس لعلاقة سليمة قائمة على أساس احترام الحقوق الإنسانية للاجئين الفلسطينيين. إن لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني، والتي شكلت في بداية العام

2006، فقدت قيمة سياسية هامة عندما حاورت الحكومة اللبنانية طرفاً فلسطينياً دون آخر في موضوع اللاجئين الفلسطينيين.

خاتمة:

ما يزال الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان غير واضح المعالم، ولعل القصد من ذلك أن تظلّ حقوقه موضع نقاش وسجال يمتد مع سنين النكبة، فهو غير واضح المعالم بالنسبة للمشرّع اللبناني، فنجده ينظر إلى الفلسطيني على أنه أجنبي من نوع خاص، وفي الوقت نفسه يؤمن بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكننا نرى التشريعات المتعلقة بحق الفلسطيني متناقضة مع ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى يؤمن بعروبته وقوميته وكأن اللاجئ الفلسطيني ليس من العرب! حتى بتنا نستغرب من بعض الوزراء الذين يتحدثون عن القومية ليل نهار، وعندما يصل الأمر إلى اللاجئين، يتجاهلونهم.

وكل ما نسمعه من المشرّع اللبناني هو الحديث المتواصل عن رفض التوطين، وتأييد حق العودة دون أن يساعد ذلك المشرّع هذا اللاجئ المنهك حتى آخر نفس على التقاط أنفاسه، أو جعله صامداً لحين عودته.

الواقع... مخيمات عبارة عن أكوام من الإسمنت، وسكان يتزايدون كل عام، وتشريعات وقرارات تزداد كل عام؛ كمنع التملك خارج المخيمات، ومنع إدخال مواد البناء إلى مخيمات الجنوب، ومنع تشكيل الجمعيات والنقابات، والعمل مفروض عليه قيود شديدة، ونظرة غير إنسانية للفلسطيني، لمجرد أنه فلسطيني، وتشدد الحصار على المخيمات لمجرد سبب أمني... والحديث لا ينتهي والتفاصيل مؤلمة.

باختصار... ليس المطلوب من المشرّع اللبناني أكثر مما يؤمن به:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهود الدولية وملحقاتها، وقرارات جامعة الدول العربية...، أي أن ينظر إليه على أنه إنسان فقط إنسان لحين عودته إلى دياره وممتلكاته.

من أدبيات حقوق الإنسان "لا تعطي الجائع درساً عن حقوق الإنسان، أعطه فقط ما يسدّ به رمقه، لا تعطِ الواقع تحت التعذيب محاضرة في مناهضة التعذيب، وآليات الحماية الدولية، فقط أمنع يد السجّان عن جلد هذا المسكين".

هوامش

[1] ناجي صفا، "واقع اللاجئين الفلسطينيين من منظار القانون الدولي،" مجلة **دراسات باحث**، بيروت، باحث للدراسات، صيف/ خريف 2005، العدد 1426، ص 49.

[2] جواد الحمد وعبد الفتاح الرشدان وآخرون (محررون)، **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2002)، ص 701.

[3] نشرة الأونروا، بيروت، 1986/6/30.

[4] فيوليت داغر ومحمد حافظ يعقوب ومحمد أبو حارثية، **اللاجئون الفلسطينيون في لبنان** (دمشق: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص 17، انظر موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان: http:// www.achr.nu/achr.ar.htm

[5] جواد الحمد وعبد الفتاح الرشدان وآخرون (محررون)، **مرجع سابق**، ص 342.

[6] تقرير مسح عن وضع اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الثبوتية في لبنان، صادر عن المجلس الدانماركي للاجئين، بيروت، آذار/ مارس، 2005، ص 12.

[7] مؤسسة شاهد، دراسة ميدانية شاملة لأوضاع المنازل غير الصالحة للسكن في مخيم برج الشمالي في صور، 2006/6/21.

[8] العمل والعمال، **المجلة القضائية**، بيروت، دار المنشورات الحقوقية – مطبعة صادر، العدد 22، ص 162.

[9] صقر أبو فخر، "قوة العمل الفلسطينية والاقتصاد اللبناني: تكامل لا تنافس،" **السفير**، 2006/1/20.

[10] **المرجع نفسه.**

[11] إيداع رقم 2193 /ش/ بتاريخ 2001/6/14، رقم الإستشارة 2001/394.

[12] مؤسسة شاهد، قانون تملك الأجانب يصيب إنسانية الفلسطيني في جوهرها، 2006/3/10.

[13] سهيل الناطور، "الفلسطينيون في لبنان وتعديل قانون الملكية العقارية،" **النهار**، 2002/8/26 نقلاً عن: جريدة **المستقبل**، بيروت، 2001/4/7.

[14] صادق لبنان على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 1972/11/3.

الفصل الثالث

تعليم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

الفصل الثالث:
تعليم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

نافذ أبو حسنة

مقدمة:

يلاحظ المتتبع للشأن الفلسطيني، وجود موقع متميز للتعليم في حياة الشعب الفلسطيني؛ داخل فلسطين وخارجها. وإذ يحاجج البعض بأن انصراف الفلسطينيين نحو الاهتمام بالتعليم بعد نكبة فلسطين؛ هو أمر طبيعي، بسبب ضياع الأرض، وتخلخل البنى الاجتماعية التقليدية، وارتباط المكانة الاجتماعية بالتحصيل العلمي، وحتى اختيار التعليم كمهنة كانت أكثر تيسراً للمتعلمين الفلسطينيين، من سواها عقب النكبة، فإن كل ذلك لا ينفي حقيقة أن فلسطين كانت قد شهدت نهضة تعليمية لافتة قبل النكبة؛ تجسدت في عدد كبير من المدارس والمعاهد ذات التبعيات المتعددة: الحكومية والأهلية والتبشيرية. وتمثلت ذروة سنام هذه النهضة بـ"الكلية العربية في القدس"، والتي كانت بصدد التحول إلى جامعة، كما لعب خريجوها دوراً كبيراً في التعليم داخل فلسطين، وخارجها لاحقاً.

عصفت نكبة 1948 عصفاً شديداً بالشعب الفلسطيني، واقتلعت نحو 800 ألف إنسان من أرضهم ودورهم ومدارسهم؛ ليهيموا على وجوههم، قبل أن تضمهم خيام تتلاعب بها الرياح. وفي هذه الخيام بالذات، استأنف الفلسطينيون التعليم والتعلّم؛ فقد وجدوا في ذلك إثباتاً للذات في معركة تستهدف وجودهم، وتشبثاً بالمستقبل إزاء واقع مرير، لا يمكن تغييره بالركون إلى التحسر، أو بالسقوط تحت وطأة الخيبة والهزيمة.

ومن الخيام إلى غرفٍ بائسة، ثم إلى مبانٍ مدرسية بمواصفات مقبولة، كانت ورشة فاعلة، تضفي صفة مميزة على واقع الفلسطينيين في المخيمات أساساً، لتتحول إلى سمة تطبع بطابعها المجموع الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، ومنها لبنان.

لعبت الأونروا دوراً في تهيئة ظروف ملائمة لتعليم أبناء اللاجئين. وهذه حقيقة ينبغي

الاعتراف بها. وقد التقت مع قابلية فلسطينية لتلقف فرصة التعليم، والتفاعل الايجابي معها. خصوصاً في المخيمات التي انتشرت في غزة، والضفة، والأردن، وسورية، ولبنان، على تفاوت الظروف العامة بين المخيمات في أماكن انتشارها المتعددة، وخضوعها لأنماط مختلفة من التعامل السياسي، والقانوني، والاجتماعي.

كان من الطبيعي أن تنعكس مجمل تعقيدات الوضع اللبناني على العملية التعليمية للفلسطينيين في لبنان، فالبطالة والقلق والإحساس بانسداد الأفق، تمثل عوامل كبح للاندفاع نحو التعليم، ناهيك عما لحق بمؤسسات التعليم الأساسي التابعة للأونروا، من أضرار وتراجعات، ترافقا مع عجز المنظمات غير الحكومية (أو الأهلية) عن تقديم بدائل مقبولة، ثم أضيفت التعقيدات المتصلة بالتعليم الجامعي، لتجعل من تعبير "الكارثة" في وصف الأوضاع التعليمية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، غير مفارق للواقع كثيراً.

لقد تراجعت منذ سنوات، تلك الإشارات المتكررة إلى أن "الفلسطينيين يمتلكون أعلى نسبة من المتعلمين في الوطن العربي"، وتراجع بوتيرة متسارعة الحديث عن اهتمامهم المكثف بالتعليم. أما في لبنان فيدور الحديث عن "كارثة" لدى مقاربة أوضاع تَعلُّم الفلسطينيين، خاصة في السنوات الأخيرة وبعد خطوات التقليص في الإنفاق التي اتخذتها الأونروا. فما هو واقع تعليم الفلسطينيين في لبنان في الوقت الراهن؟.

أولاً: تطور الأوضاع التعليمية للفلسطينيين في لبنان:

لا يمكن فصل تطور الأوضاع التعليمية، عن مجمل التطورات التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني اللاجئ في لبنان. فقد شملت خدمات الأونروا التعليمية اللاجئين في لبنان، ومثل مجتمعات اللاجئين الأخرى، كان الإقبال على التعليم في مستويات جيدة، وثمة إشارات عديدة إلى أن أبناء اللاجئين في لبنان تمكنوا "من تحقيق أعلى مستويات في التعليم، وتحول المجتمع الفلسطيني في لبنان إلى أكثر المجتمعات العربية تعلماً قياساً بعدد السكان، وحتى العام 1982 كان من الصعب أن لا نجد في أي بيت فلسطيني عدداً من طلاب أو خريجي الجامعات"[1].

لقد سلفت الإشارة في المقدمة إلى إقبال الفلسطينيين رغم ظروفهم الصعبة على التعلم، ومن الناحية القانونية، لم يكن هناك ما يحرم الفلسطيني في لبنان من حقّه في تحصيل العلم، حيث يحقّ للطالب الفلسطيني الانتساب إلى المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة والثانوية، كما يحقّ له الانتساب إلى المدارس الخاصة، وكل ذلك طبقاً لشروط القطاعين العام والخاص. وينطبق هذا الأمر على ما بعد دراسة المرحلة الثانوية، إذ يستطيع الطالب الفلسطيني متابعة دراسته في الجامعات الرسمية والخاصة وفقاً لشروطها، غير أن الاستثناء يتم لأشياء محددة مثل كليات التعليم المهني والتقني الرسمية، وكليات الطب، ومعاهد التعليم التربوي. وتحدد القوانين التعليمية في لبنان، نسبة الطلاب الأجانب في المدارس والجامعات ويأتي تصنيف الفلسطيني من بينها[2].

وتبلغ هذه النسبة "المخصصة للأجانب جميعاً 10 %، وعليه لم يتجاوز عدد الطلبة الفلسطينيين الثلاثة آلاف في كل المدارس اللبنانية والجامعات سواء الحكومية أو الخاصة"[3]. عملياً فإن عدم وجود مانع قانوني للتعلم، باستثناءاته المشار إليها، لا ينفي انعكاس الحرمان من الحقوق الأخرى على العملية التعليمية من مختلف جوانبها؛ فالفقر الناجم عن الحرمان من حقّ العمل، أثّر على نسبة التعليم وحجمه، كما أن آلافاً ممن لا يملكون الأوراق الثبوتية محرومون من كافة الحقوق، بما فيها حقّ التعلم.

وقد أثرت الحروب بشكل مباشر على المستوى التعليمي للفلسطينيين، إذ أدت إلى هبوط المستوى العالي الذي اشتهرت به الأونروا في مجال التعليم المجاني، وذلك نتيجة الأضرار التي لحقت بالأبنية وضياع أوقات الدراسة، والإخلال بتدريب المعلمين. وتأثير الصدمات في قدرة الأطفال على التركيز، وغالباً ما يشار إلى بدء انهيار الواقع التربوي عام 1975، الذي شهد اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، فأصبحت نسب النجاح متدنية، وكلّفت أحداث مثل حرب المخيمات خسارة ثلاثة أعوام دراسية، كما أدى التهجير إلى انقطاع الطلاب من أبناء المهجرين عن مدارسهم، ولمدة لا تقل عن سنة دراسية كاملة، وزادت صعوبة انتقال الطلاب من أماكن إيوائهم إلى مدارسهم السابقة، مما أدى إلى انقطاع أكثرهم عن متابعة الدراسة، أو تأخر التحاقهم بمدارس بديلة بسبب الصعوبات المالية، أو عدم توفر المدارس[4].

ومنذ عام 1982 تواصل تدهور الأوضاع التعليمية للفلسطينيين في لبنان على نحو أكبر مما سبق، فحتى ذلك الحين، كانت التأثيرات المتعاكسة لوجود منظمة التحرير الفلسطينية تمسّ العملية التعليمية. صحيح أن قطاعات من الشبان والفتية قد انجذبت إلى الفصائل الفدائية، وإلى مغادرة مقاعد الدراسة لأسباب متعددة، وأن تدخلات الفصائل في المدارس وتوفير "الحمايات الأمنية" لمدرسين لم يكونوا يقومون بواجبهم، أثّر سلباً في سير عملية التعليم، مما استدعى تدخل اللجنة التنفيذية للمنظمة لحلّ هذا الأمر[5]. ولكن في مقابل ذلك، فقد افتتحت المنظمة، ورعت مدارس ثانوية لم تكن الأونروا توفرها. وتدخلت في "الجانب الوطني للمنهاج الذي كانت تعتمده الأونروا، بالتأكيد على الجانب التاريخي للقضية الفلسطينية، علماً أن معظم المدرسين كانوا منضوين في أطر فلسطينية، ويتطرقون للموضوع الوطني في معظم حصصهم"[6]. أما الإنجاز الأكبر للمنظمة وفصائلها؛ فتمثل في توفير آلاف من المنح الدراسية الجامعية للطلاب الفلسطينيين في أوروبا الشرقية، وكوبا وبلدانٍ أخرى. ورغم كل ما يقال عن كيفية الإفادة من هذه المنح لجهة الاختصاصات والتوزيع... إلخ؛ فقد كانت ذات أثر كبير في رفع نسبة التعليم العالي لدى الفلسطينيين، وفي إتاحة فرص التعليم الجامعي، التي لم تكن متاحة في لبنان، سواء لضيق ذات اليد، أم لعدم توفر المقاعد الجامعية. كما أن المنظمة دعمت توفير الأقساط والكتب لعدد كبير من الطلاب، مما حولها في وقت من الأوقات إلى مؤسسة تعليمية موازية للأونروا. وقد تابعت اهتماماتها هذه لبعض الوقت بعد الخروج من لبنان، لكنها بدأت بالتضاؤل التدريجي، وصولاً إلى ما يشبه الغياب الكلي في السنوات الأخيرة، مما كان له أثر سيء على أوضاع تعليم الفلسطينيين.

بيد أن عاملاً آخر أساسياً، بدأ ينخر جسد العملية التعليمية للفلسطينيين في لبنان، وهو قيام الأونروا بالتقليص التدريجي للخدمات؛ ومن بينها التعليم.

منذ العام 1992، وعلى إثر انطلاق المفاوضات العربية – الإسرائيلية، في مدريد على وجه التحديد، أو ما يعرف بمرحلة السلام، تدهورت خدمات وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين بشكل حادّ. كانت الأزمة المالية التي بلغت حدّ الإفلاس التقني، كما أكّد المفوض العام بيتر هانسن Peter Hansen في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام

1997، هي السبب المعلن، في حين أن الخطط والبرامج المستقبلية للمرحلة الانتقالية في العام 1995، ومواءمة الخدمات في عام 1996، التي تهدف لتقديم الخدمات للدول المضيفة هي السبب الفعلي غير المعلن[7].

لقد تم توجيه اهتمامات الأونروا، وأرصدتها، وإمكاناتها إلى خدمة "عملية السلام"، وتركزت أنشطتها الرئيسية في الضفة الغربية، وقطاع غزة في محاولة لإنجاح تسوية أوسلو Oslo Agreement. وأصدرت "الوكالة" في عام 1996 برنامج مواءمة الخدمات، الذي استعرض أنشطة الأونروا، وحدد خططها المستقبلية، وفيما يتصل بالمواءمة في لبنان، أشار برنامج الوكالة الدولية إلى أن:

> نسبة الاستيعاب الصفّي في مدارس الأونروا في لبنان أكبر كثيراً منها في المدارس الحكومية. وتطبّق الأونروا المعايير الرسمية القصوى للعبء التعليمي في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة معاً. وبساعتين دراسيتين إضافيتين للمعلم الثانوي الواحد في المدرسة الثانوية، التي تديرها الوكالة في بيروت، ولدى وزارة التربية معايير تنازلية للعبء التعليمي لكل معلم استناداً إلى سنوات خبرته، بينما الأونروا لا تطبق هذه المعايير، ولذا فإن تبني العمل المدرسي بنظام الفترة الواحدة، ومعايير العبء التعليمي للمعلم الحكومي، ونسب الاستيعاب الصفي لدى الحكومة سيتطلب استحداث وظائف إضافية، وبناء مدارس جديدة، وافتتاح صفوف وغرف متخصصة؛ مما يستلزم تكاليف كبرى.

كما أشار البرنامج إلى أن التلامذة في المدارس الحكومية اللبنانية؛ يدفعون رسوم تسجيل قدرها عدة أضعاف ما يدفعه تلامذة الأونروا، وعائلات اللاجئين في لبنان لا يستطيعون دفع رسوم التعليم في المدارس الحكومية أو الخاصة...، وفي لبنان ينبغي للتلامذة أن يشتروا جميع كتبهم المدرسية، ولوازمهم الدراسية، وهذه تكاليف يصعب على عائلات اللاجئين تغطيتها[8].

قدم البرنامج توصيفاً دقيقاً، وطالب باعتمادات كبيرة من أجل برنامج المواءمة، لكن ما حدث على أرض الواقع، كان تقليصاً مطرداً في خدمات الوكالة، ظهرت آثاره في جميع أنشطتها، ومن ضمنها التعليم الذي طالما شكّل مفخرة إنجاز لها.

وعلى الرغم من تركز المخاوف إزاء "التقليص" على قضية اللاجئين عموماً، وعلى حقّ العودة خصوصاً، وعلى الآثار الكارثية لانخفاض الخدمات الصحية، والاهتمام بحالات العسر وغير ذلك، واعتبار التعليم أقل من سواه تضرراً، فإن تشابك الخدمات من ناحية، ووضع اللاجئين الصعب أصلاً من ناحية ثانية، أدى إلى انعكاسات سلبية مباشرة وغير مباشرة على العملية التعليمية، والتي لا تقتصر على توفّر صفوف وقرطاسية وكتب ومعلمين، بل ما هو أكثر من ذلك، وقد لاحظ تقرير المؤتمر التربوي – التعليمي الأول للاجئين الفلسطينيين في لبنان أن "المشكلات التي يعاني منها الفلسطينيون لا يمكن تجزئتها، وأن من يتحمل مسؤولية تردي الأوضاع التربوية، هو مجمل الهيئات الراعية للاجئين، إلى جانب الأوضاع والظروف القاسية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون"[9].

ثانياً: الواقع التعليمي الراهن للاجئين الفلسطينيين في لبنان:

ما تزال الأونروا هي المسؤول الأول عن تعليم الفلسطينيين في لبنان، وحسب الإحصائيات الصادرة عنها بتاريخ 2006/6/30، للعام الدراسي 2006/2005، فإنها تدير 87 مدرسة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، كان عددها 80 مدرسة في بداية السبعينيات، يبلغ عدد الطلاب فيها 39,290 طالباً وطالبة. وللمقارنة فقط فإن الإحصائيات ذاتها تحدثت عن وجود 437,790 لاجئ في سورية، ولهم 118 مدرسة، يرتادها 64,169. وإذا سلمنا بدقة إحصائية الأونروا لعدد اللاجئين في لبنان 406,342 وبعدد المدارس المخصصة لهم، فإن هذا كافٍ لإظهار حجم المشكلات التي يواجهها تعليم الفلسطينيين في لبنان. وبحساب بسيط يتبين أن نسبة الطلاب إلى عدد السكان الفلسطينيين هي 9.67% بينما هي في المجتمع اللبناني 23%[10].

ومن المفترض أن هذه الإحصائيات لا تشمل غير المسجلين، وبالتالي فإن الصورة تصبح أشد قتامة وسوداوية، باحتساب أوضاع هؤلاء ممن يفتقدون الحقّ في التعليم أصلاً.

تشير التقديرات أن عدد فئة غير المسجلين يصل إلى 41 ألف نسمة، منهم 26 ألفاً حصلوا على وثيقة سفر من دائرة شؤون اللاجئين في وزارة الداخلية اللبنانية، و15 ألفاً ليس لديهم

أي أوراق ثبوتية[11] ومحرومون من خدمات الأونروا[12]. وهنا أيضاً نحصل على تقديرات متضاربة[13]، وبحسب دراسة أجراها المجلس الدانماركي للاجئين ومنظمة حقوق الإنسان الفلسطيني في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، فإن ما نسبته 64% من الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية يستقرون في مخيمات الجنوب، وما نسبته 16% في البقاع، ثم الشمال بواقع 15.5%، ويليها بيروت بواقع 5%[14].

والواقع أنه ينبغي التمييز بين غير المسجلين وفاقدي الأوراق، فعدم التسجيل في الأونروا يُبنى على الشرط الذي يطلب أن يكون اللاجئ من سكان فلسطين ما بين حزيران/ يونيو 1946 وأيار/ مايو 1948. وهناك من لم يُسجلوا كلاجئين أصلاً. أما من حصلوا على تسجيل لدى الدوائر اللبنانية؛ فبعضهم جاء في الخمسينيات من القرن الماضي، وبعضهم الآخر تدبر أمر التسجيل بشكل أو بآخر. ويبقى فاقدو الأوراق وهؤلاء ممن جاؤوا مع المقاومة الفلسطينية من الأردن، ومصر، والعراق، وسورية، وبقوا في لبنان بعد رحيل المقاومة. وهؤلاء لا يستفيدون من خدمات الأونروا كافة، بما فيها التعليم. وهنا يقع اللبس أحياناً فيشار إلى استفادتهم من التعليم، والمقصود هو غير المسجلين لدى الأونروا ولكنهم يمتلكون الأوراق الثبوتية اللبنانية.

والحقّ الوحيد لفاقدي الأوراق الثبوتية هو الجلوس في الصفوف "كمراقبين ومستمعين فقط دون تقديم الامتحانات" ويقول أحدهم:

> لا زلت أذكر كيف كان أستاذ المدرسة يبعث بطلب والدي لإخباره بأسف لعدم السماح لي بتقديم امتحانات نهاية العام الدراسي، كوني غير مسجل في المدرسة بصورة رسمية، بينما كنت أنظر [إلى] أصدقائي بحسرة وهم منهمكون في التحضير للامتحانات وترقب نتائجها، وأنا لا أملك سوى الأمل بتغير حالي، وحصولي على ورقة تثبت هويتي، فأنا لا أملك شهادة ميلاد،

وتصل نسبة من هم في سن الدراسة من هذه الفئة إلى 48%، ويشكل الأطفال دون سن التاسعة ما يقارب 19.5%، بينما يُشكل الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و17 سنة ما نسبته 28.5%[15].

ومن المفهوم أن أبناء هذه الفئة لا يستطيعون أيضاً الالتحاق بالمدارس الرسمية أو المدارس

الخاصة اللبنانية. وبالتالي فإن أوضاعهم هي الأكثر سوءاً في التعليم وسواه. ومن المتصور أن الأونروا تتحمل مسؤولية أساسية في تسوية أوضاعهم، على الأقل في جعل أبنائهم مشمولين بخدمات التعليم.

وعملياً فليست هذه هي المسألة الوحيدة، التي تتحمل الأونروا المسؤولية عنها، وهو ما يتبين من خلال استعراض مشكلات تعليم الفلسطينيين في لبنان، خاصة في مراحله الأولى الابتدائية والإعدادية والثانوية، وهي المراحل التي تشرف عليها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، فضلاً عن معهد التأهيل المهني في سبلين.

1. العجز المالي وسياسة التوظيف:

يجري توصيف التقليصات "التي قامت بها الأونروا بسبب الأزمة المالية"، عاملاً أساسياً في تراجع الوضع التعليمي للفلسطينيين، في مراحل التعليم الأساسي، (عدا عن رياض الأطفال وهي غير مشمولة بخدمات التعليم التي تقدمها الأونروا) والثانوي.

بدأت انعكاسات العجز بالظهور في مطلع التسعينيات، واتخذت الأونروا سلسلة إجراءات؛ لخفض العجز تجلّت أساساً في تقليص النفقات على الخدمات الأساسية ومنها التعليم.

تنطق الأرقام بوجود العجز، لكن أسباباً عديدة تدفع إلى القول بأن تفاقم المشكلة يرتبط بالأولويات لدى الوكالة، وتقديم تلبية رواتب الموظفين الدوليين المرتفعة على الأهداف الأساسية لوجود هذه الهيئة الدولية، أي خدمة اللاجئين الفلسطينيين. فـ:

> الميزانية العامة للأمم المتحدة تتحمل مثلاً تكلفة نحو المائة وظيفة دولية، في حين تشارك اليونيسف واليونسكو ومنظمة الصحة وغيرها، في تحمل تكلفة بعض الوظائف، لكن ما يلاحظ هو انسحاب الكثير من هذه المؤسسات ليبقى على الأونروا تغطية الانسحاب أو التخلي عن هذه الوظائف، التي في كثير من الأحيان تكون من الوظائف المهمة، كالمتعلقة بالتعليم مثلاً، فاليونسكو التي كانت تغطي 14 وظيفة دولية تراجع نصيبها إلى ثلاث وظائف. وأوقفت منذ العام 1994 دعمها التقني لبرنامج الأونروا التعليمي الذي كان يغطي تكاليف

> توفير منح وزمالات ومعدات ومستشارين ووسائل فنية سمعية وبصرية[16].

لم تُحدِث الوكالة تحولاً للتكيف مع حالة "التخلي"، وتحميلها عبء دفع رواتب كبيرة، ففي:

> موازنة العامين 2002 و2003 خصصت الأونروا 2.9 مليون دولار للموظفين الدوليين، منها 1.9 مليون دولار لتغطية تكاليف سبع وظائف دولية إضافية، و1.4 مليون دولار نظراً للزيادة الحاصلة في التكاليف القياسية للجغرافية بالنسبة إلى أملاك الموظفين الدوليين. وهذا يعني تخصيص نحو 257,142 دولار أمريكي لكل موظف، وهو ما يساوي مخصصات 3,673 لاجئاً فلسطينياً في السنة. وفي ميزانية العامين المذكورين تمّ تخصيص ما نسبته 4.2% من الميزانية العامة، لتسعة موظفين دوليين مقابل 67.5% من الموازنة لرواتب 24,730 موظفاً محلياً[17].

يمكن لبحث متخصص أن يناقش ما يُحكى عن "فساد" في الهيئة الدولية، لكن الحديث هنا إنما يستهدف تقديم مقاربة للأولويات في ظلّ ما يقال عن "عجز" لدى الأونروا، وما دمنا في مجال الوظائف، فمنذ العام 1995 أدخلت الوكالة على نظام التوظيف فيها، الكثير من التعديلات، فإلى جانب وقف كل أشكال التوظيف القائم على النظام غير المحدد Indefinite Bases، تم تغييره بأكثر من نظام كان قبل الأخير فيها في العام 1998، والذي عرف بالاتفاق الخاص Special Agreement الذي اعتمد نظام الدفع اليومي.

فشل هذا النظام بسبب عدم إقدام أصحاب الكفاءة وخاصة من المدرسين على التقدم للوظائف الجديدة، وما رافقه من نتائج سلبية دفع المفوض العام خلال النصف الثاني من العام 1999 إلى إصدار نظام توظيف جديد أقل سوءاً من سابقه[18]. لكن هذا النظام لم ينه المشكلة، إذ بقيت سياسات التوظيف سلبية ناهيك عن دور قوى الأمر الواقع في فرض نفسها (وتداخلها في مناقلات) تحدث للأساتذة وتؤثر في إنتاجية الأستاذ[19].

ويُفهم من مذكرة "اللجان الشعبية" في لبنان، والموجهة إلى المدير العام للأونروا في 2005/10/21 أن "التوظيف يتمّ بطريقة عشوائية وانتقائية، بعيدة عن التخطيط الذي يجب أن يستند إلى معايير علمية، تأخذ بعين الاعتبار، الكفاءات التي تحرم أصحابها من

نيل فرصتهم"، وتضع مكانهم أشخاصاً يتمّ توظيفهم بناء لصلة القرابة والمحسوبيات. وفي مجال المناقلات والتعيينات؛ فهي:

> تتمّ بشكل عشوائي مزاجي غير مدروس، تترك آثاراً سلبية على عاتق المدرسين، وتزيد من الأعباء الاقتصادية عليهم وعلى الطلاب، حيث يفقد المدرس الحالة المشجعة والمعنوية على بذل دور ريادي في إيصال المادة التعليمية، حيث تتمّ مناقلات البعض من الشمال إلى الجنوب أو بالعكس دون وجود مبرر منطقي لذلك[20].

أدى عدم توظيف الأكفّاء بدعوى العجز في الميزانية، إضافة للمناقلات العشوائية إلى إلحاق أذى كبير بالعملية التعليمية، حيث تلحظ مذكرة اللجان الشعبية أن "تدني المستوى التعليمي للطلاب يعود في أحد أسبابه؛ إلى غياب التوجيه التعليمي والإشراف التربوي، والمتابعة الميدانية من الموجهين ومديري المدارس، الذين يفترض بهم ممارسة مهامهم بشكل جيد يحسن من الأداء التعليمي، ويرفع من مستوى الطلاب".

وثمة من يعدّ المشكلات المتعلقة بالتوظيف أساسية في أزمة التعليم لدى الفلسطينيين، ذلك أن:

> غياب سياسة توظيفية للمدرسين، تعتمد على الكفاءة كمعيار أساسي، وعدم وجود نظام التوجيه الملائم والمحاسبة، وعدم مراعاة التخصصات في المرحلة المتوسطة، والإهمال المتعمد للجامعيين وحاملي الشهادات العليا في التوظيف، وتقاعس المسؤولين في ملء الشواغر، والمماطلة في إرسال المدرسين بهدف التوفير المادي، وغياب النظار، وإلزام المدير بتدريس 6 حصص أسبوعياً أو أكثر[21].

كل ذلك خلّف آثاراً كارثية ملحوظة. وبحسب استطلاع جمعية الخريجين الفلسطينيين[22] فإن نسبة لافتة من الطلاب أبدت تشكيكاً بقدرة المعلمين، وقد أشار الاستطلاع إلى أن ما نسبته 30% من أفراد العينة لا يفهمون شرح المدرس لمادة اللغة الانجليزية، فيما رأى 63.5% من الأفراد أن غياب وسائل الإيضاح لمواد الفيزياء والأحياء والرياضيات والكومبيوتر والتكنولوجيا، يؤثر جدياً على تحصيلهم.

وقد كان لافتاً أن المؤتمر "التربوي – التعليمي الأول للاجئين الفلسطينيين في لبنان" أوصى في بيانه الختامي بـ"تأهيل المعلم بالمناهج الجديدة تأهيلاً صحيحاً، وتأمين أساتذة

متخصصين لكل مواد التعليم، واعتماد الكفاءة والخبرة في اختيار المعلمين وتعزيز الإشراف التربوي والإداري، وتفعيل مركز التطوير التربوي".

2. الأبنية المدرسية ونظام الدفعتين:

يمكن افتراض صلة وثيقة بين واقع الأبنية المدرسية التابعة للأونروا، والحديث عن "العجز المالي". لكن الحقيقة أن الوضع لم يكن أفضل قبل سياسة التقليصات، وقد لاحظت مذكرة اللجان الشعبية آنفة الذكر، عند الحديث عن البنى التحتية للمدارس أنه مع بداية كل عام دراسي:

> نفاجأ بورشة إصلاحات وإعمار تؤخر بدء العام الدراسي. هذه الإصلاحات يفترض أن تتمّ خلال العطلة المدرسية في الصيف، إلى جانب ضرورة الإسراع بوضع الخطط والبرامج المسبقة لتلبية احتياجات المدارس من إعمار شعب (صفوف) جديدة، تستوعب أعداد جميع الطلاب بما ينهي سياسة الدفعتين[23].

تعاني الصفوف في مدارس الأونروا من اكتظاظ شديد (نحو 40-50 تلميذ في الصف الواحد). ويعمّق من مشكلة الاكتظاظ اعتماد نظام الدفعتين والثلاث أحياناً (بمعنى أن يداوم الطلاب في المدرسة الواحدة على شكل دفعتين أو ثلاثة دفعات متتالية). ويكفي القول إن كافة المعنيين بشؤون التربية والتعليم يجمعون على أن هذا النظام المعتمد، شكل استثناء، وليس قاعدة في أسلوب التعليم المتعارف عليه، بينما هو في وكالة الغوث القاعدة التي يسير عليها نظامها التعليمي بكل مساوئه، وانعكاساته السلبية على مجمل العملية التربوية، وقدرة التلاميذ على الاستيعاب، وقدرة المعلمين على العطاء[24].

وتفتقر المدارس المكتظة عامة إلى وجود الأجهزة والأدوات التعليمية الأساسية والمساعدة؛ كالكمبيوتر، والمجسمات العلمية والطبية والمختبرات ووسائل الإيضاح، والأدوات المكتبية كما أن 45% من المدارس مستأجرة، وتفتقد إلى الملاعب، والتهوية، والإضاءة المناسبة[25].

3. لوازم التعليم والضغوط والإهمال:

فرضت الأونروا منذ سنوات على الطلاب دفع رسوم زهيدة لكنها تثقل كاهل الأسر

الفلسطينية الفقيرة، حيث يدفع الطالب في المرحلة الابتدائية خمسة آلاف ليرة لبنانية (3.33 دولار)، ويدفع الطالب في المرحلة المتوسطة عشرة آلاف ليرة (6.67 دولار)، كما يدفع الطالب في الثانوية 25 ألف ليرة سنوياً (16.67 دولار). علماً أن الأونروا كانت تقدم سابقاً منحة لطالب الثانوي قيمتها 40 دولاراً أمريكياً، وأوقفتها منذ أواخر السبعينيات. وقد أشارت مذكرة اللجان الشعبية الفلسطينية الصادرة في 2005/10/21 إلى هذه السياسة، التي تلزم التلاميذ بداية كل عام بدفع مبلغ معين في وقت يكون هو بأشد الحاجة إليه، لشراء القرطاسية التي يفترض أن تقوم الأونروا بتأمينها. ولا تتوقف السياسة عند هذا الحدّ بل تقوم الأونروا باقتطاع ما نسبته 30% لحساب دائرة التربية والتعليم، بدلاً من وضعها في خدمة طلاب المدرسة نفسها.

كما أن الطلاب محرومون من حقّهم في الحصول على القرطاسية، التي كانت توزع عليهم سابقاً، ويتأخر توزيع الكتب، مما يتسبب بضياع عدد من أيام الدراسة[26].

ويشكو الطلاب من سياسات الإهمال، والتعنيف الشديد، حيث أجاب ما نسبته 55% من أفراد العينة، في الاستطلاع الذي أجرته جمعية الخريجين الفلسطينيين من الجامعات والمعاهد اللبنانية، بنعم على سؤال عن انتهاك كرامتهم بالشتائم والإهانات[27]، ففي دراسة أعدتها مكتبة الأبحاث الاجتماعية الفلسطينية يوضح د. باسم سرحان أن ما نسبته 91.5% من الطلاب الذين جرى استفتاؤهم شاهدوا أستاذاً يضرب التلاميذ[28]. وتلجأ الأونروا إلى سياسات الترفيع التلقائي في الصفوف الانتقالية، عبر تحديدها لنسب الرسوب؛ ليواجه الطلاب مشكلات جدّية في امتحانات الشهادات الرسمية.

4. انعكاسات السياسة التعليمية للأونروا:

في الاستطلاع الذي أجرته جمعية الخريجين الفلسطينيين عام 2003، رأى 68% من الطلاب الفلسطينيين المستطلعة آراؤهم، أنهم كانوا يستطيعون تحصيل علامات أكثر لو كانوا في مدرسة غير مدارس الأونروا.

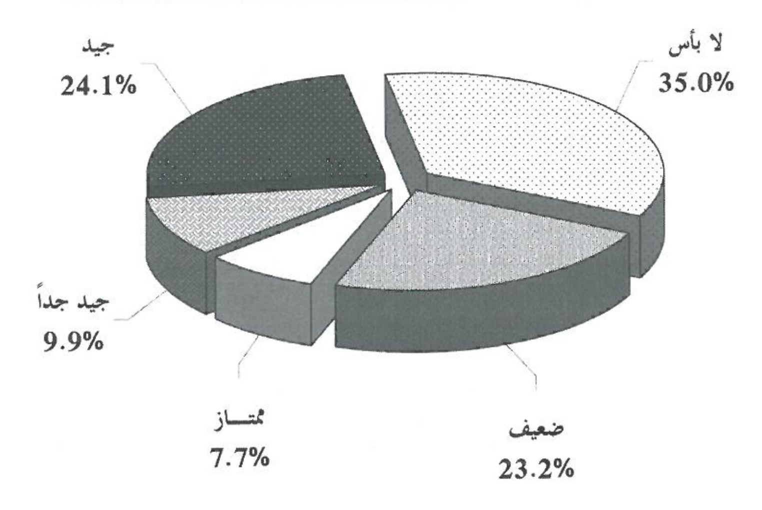
أما في استطلاع مركز الزيتونة الذي نُفّذ في الفترة 12-2005/11/13؛ فقد أبدى 41.7% من العينة، التي أجابت عن سؤال حول تقييمها لأداء الأونروا، تقديراً إيجابياً لتعليم الأونروا،

أما الذين صنفوه في الخانات الأدنى من التقدير، فكانت نسبتهم 58.2% من المشاركين في الاستطلاع (انظر جدول 3/1)، ومما له دلالته في تقييم أداء الأونروا في التعليم أن 63.6% من الأفراد قالوا إنهم يفضلون نقل أبنائهم إلى مدارس خاصة إن تيسر لهم ذلك (انظر جدول 3/2)[29].

وعموماً، فإن حالة من عدم الرضى، بل والسخط أحياناً، تَسِم نظرة الفلسطينيين في لبنان إلى سياسات الأونروا، وضمن ذلك سياساتها تجاه التعليم. وعلى الرغم من الإقرار بتداخل العوامل التي أدت إلى تدني مستوى التعليم لدى الفلسطينيين في لبنان، إلا أن هناك ميلاً عاماً لتحميل الأونروا المسؤولية الأساسية، وذلك عن ظواهر، تعدّ انعكاساً لسياساتها تجاه اللاجئين عامة، وتعليمهم على نحو خاص، وهي الرسوب، والتسرب، والأمية.

جدول 3/1: توزيع أفراد العينة حسب تقييم تعليم الأونروا

	العدد	النسبة المئوية %
ممتاز	60	7.7
جيد جداً	77	9.9
جيد	187	24.1
لا بأس	271	35
ضعيف	180	23.2
المجموع	**775**	**100**



جدول 3/2: توزيع أفراد العينة حسب تفضيل نقل الأبناء إلى مدارس خاصة

	العدد	النسبة المئوية %
نعم	456	63.6
لا	261	36.4
المجموع	**717**	**100**

نعم
63.6%

لا
36.4%

أ. الرسوب:

تميزت مدارس الأونروا بتحقيق نسب نجاح عالية، ولكن المستوى التعليمي لمدارسها في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، تدهور إلى درجة أن نسبة التلاميذ الذين تجاوزوا امتحان الشهادة اللبنانية المتوسطة للعام الدراسي 1998–1999 (الدورة الأولى)، لم تزد عن 41.42 %. وجاءت هذه النسبة أقل بكثير من معدلات النجاح العامة للمدارس اللبنانية، في المقابل حافظ تلامذة الوكالة في سورية، وغزة على نسبة النجاح نفسها التي تتراوح بين 85-95%[30].

وفي عام 2004، لم تستطع سوى مدرستين (مدرسة نابلس للفتيات في صيدا، ومدرسة العوجا في عدلون) الحفاظ على نسبة نجاح تزيد عن 40% (47.76 % لمدرسة نابلس،

و46.15% لمدرسة عدلون). أما نتائج بقية المدارس فكانت كارثية، إذ بلغت نسبة النجاح في مدرسة جدين للذكور في مدينة صيدا 16.29%، وتدنت النسبة إلى 15.38% في مدرسة يافا للذكور في مخيم عين الحلوة. و لم يستطع سوى 311 طالب وطالبة، من أصل 1,011 أي ما نسبته 30.76%، من مدارس الأونروا في صيدا لنهاية المرحلة المتوسطة (البريفيه) تجاوز امتحان المدرسة النصفي[31]. و لم تثر هذه الأرقام أي تحرك من جانب دائرة التربية والتعليم في الأونروا، ولا هي دعتها إلى بحث جدي فيما يحصل، ولا إلى التصرف الإيجابي إزاءه.

ب. التسرب:

يمثل "التسرب" أخطر ظاهرة يواجهها التعليم الفلسطيني في لبنان. ومن الملاحظ أن الأونروا تتجاهل قضية تسرب التلاميذ من المدارس نحو سوق العمل بشكل مبكر، مما يحولهم إلى أيدٍ عاملة رخيصة، فلا هم متعلمون، ولا هم يشكلون يداً عاملة ماهرة، مما يحتم عليهم البقاء في مستوى اجتماعي متخلف اقتصادياً، وهذه الظاهرة ليست جديدة، فقد بلغت نسبة المتسربين للالتحاق بسوق العمل خلال عام 1992 حوالي 15%[32].

وللتسرب أسباب عديدة، حيث يعدّ العامل الاقتصادي من أهم الأسباب في تفاقم ظاهرة التسرب، إلا أن العامل التربوي يمثل سبباً لا يستهان به، حيث بلغ عدد الذين تركوا المدرسة بسبب الرسوب 17.5%[33].

وبحسب الإحصاءات التي قامت بها جمعية الفافو النرويجية (FAFO)؛ فإن 13% من الأطفال في المخيمات لم يلتحقوا بالمدارس، و18% تسربوا منها قبل إتمام المرحلة الابتدائية، و10% فقط أتموا المرحلة الثانوية[34].

ويقف التسرب عند معدلات عاليـة، تبلغ "أكثر من 7% للمرحلة الابتدائية، ونحو 19% بالنسبة للمتوسطة، ويلاحظ أن ازدياد عدد التلاميذ السنوي (في مدارس الأونروا) أقل بكثير من الزيادة الطبيعية لعدد الأطفال، وهذه الزيادة تكاد تكون غير ملحوظة في سنوات عدة"[35].

الأزمة الأكثر تجلياً من الأمية هي فرصة إتمام المرحلة المدرسية الأساسية، فنجد أن

35% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لم يتمكنوا من إتمام المرحلة الابتدائية. وهذه النسبة ليست آخذة بالاختفاء، فـ 25% ممن تتراوح أعمارهم بين 15-29 لم يتموا المرحلة الابتدائية، والتوزيع غير المعتاد لنقص التعليم بين الجنسين حاضر هنا أيضاً، إذ أن 22 % من الذكور بين 15-29 لم يتموا المرحلة الابتدائية، بينما هذا الرقم للإناث هو 17%[36]، إضافة إلى أن الإناث يشكلن 51.7 % من المنخرطين في التعليم الإعدادي (المتوسط) لدى الأونروا، و60.4% من المنخرطين في التعليم الثانوي[37]، ورغم كل ذلك ما تزال المؤسسات الدولية تصرّ على التعامل مع قضية التعليم بناء على تشخيص واقع اللاجئين عند لجوئهم، حيث كانت نسب التعليم أقل عموماً لدى الإناث، وما تزال إلى اليوم تعطي تسهيلات خاصة للإناث في المراحل التعليمية المختلفة، وتخصص صندوقاً خاصاً لمنح الإناث فقط في المرحلة الجامعية، رغم الحاجة الملحة لتوجيه المال للقضاء على الأمية ونقص التعليم بين الفئات الأصغر عمراً ذكوراً وإناثاً، إذ أن ما سُقناه يعني أن طفلاً من بين كل 11 طفل فلسطيني في لبنان لا يجيد القراءة والكتابة، وطفلاً من بين كل خمسة أطفال لا يتمكن من إنهاء تعليمه الابتدائي.

اللافت هنا هو أن الأرقام تؤكد أن اللاجئين الفلسطينيين في مختلف مناطق شتاتهم هم في العموم أكثر تعلّماً من محيطهم، باستثناءٍ واحد هو لبنان[38]، رغم أن مدارس الأونروا موجودة بالكثافة نفسها في كل هذه البلدان، بل لعلها في لبنان أكثر حضوراً. وباعتقادنا أن التفسير الأكثر منطقية هو أن الطفل الفلسطيني اللاجئ في تلك البلدان تتاح له فرصة التعليم الرسمي في مختلف المراحل الدراسية، مما يقلل اعتماده على الأونروا ويقلل العبئ التعليمي الملقى على كاهل هذه الأخيرة، بينما هو في لبنان محروم من التعلّم في المرافق الحكومية اللبنانية بموجب القانون اللبناني الذي يرى أن التعليم الإلزامي "حق لكل لبناني في سنّ التعليم الابتدائي"[39]، وهو ما يجعل المصدر الوحيد الممكن للتعليم هو مدارس الأونروا، ويضطر الأونروا إلى تكريس حوالي نصف ميزانيتها للتعليم رغم الحاجات الملحة للاجئين في مختلف القطاعات الأخرى، فضلاً عن أن غير المسجلين لدى الأونروا، والنازحين المحرومين من الأوراق الثبوتية لا يستطيعون تسجيل أبنائهم لا في التعليم الرسمي، ولا

في الأونروا، وحتى حين تمنحهم الأونروا حقّ حضور الفصول فإن من لا يحملون أوراقاً ثبوتية لا يستطيعون التقدم للشهادات الرسمية الإعدادية أو الثانوية.

أما النسب المتدنية لتعليم الذكور الأصغر سناً على وجه الخصوص فسببها الاتجاه المبكر للعمل، فإغلاق مختلف المهن أمام اللاجئين الفلسطينيين قلّل كثيراً من إيمانهم بالجدوى الاقتصادية للتعليم، علاوة على أن ظروفهم الاقتصادية الضاغطة، لا تُتيح ترف مواصلة تعليم الأبناء رغبة في قيمته المعنوية والقيَميّة البحتة، خصوصاً للآباء الذين لم يسبق أن اختبروا أثر التعليم في حياتهم، وهم لذلك يتجهون إلى إدخال أبنائهم سوق العمل بشكل مبكر، حتى يتعلموا حرفةً تُمكنهم من الإسهام في دخل الأسرة وتُعدّهم للعب الدور المتوقع منهم مستقبلاً بالإنفاق على أسرهم الخاصة. وتشير الدراسات إلى أن نسبة الانخراط في التعليم تبدأ بالهبوط من عمر 14 عاماً، حيث يبلغ تسرب الأطفال من المدارس في هذا العمر حوالي 20%، لتصل إلى حوالي 50% بوصول الأطفال إلى سن 16 عاماً[40].

أما النتائج التي توصل إليها استطلاع مركز الزيتونة، فتثير الهلع، إذ أن نسبة الأسر التي ترك واحد من أفرادها أو أكثر التعليم المدرسي، وهم في سن التعليم، هي 60.1%[41] (انظر جدول 3/3). ومع أن ظاهرة التسرب ترتبط بمعطيات كثيرة، مثل المستوى التعليمي للآباء والأمهات (انظر الجدولين 3/4 و3/5)، والأوضاع الاقتصادية للأسر، إلا أن النوعية المتدنية لنظام التعليم، إضافة إلى عدم الثقة فيه، تشكل عاملاً أساسياً في ابتعاد الأطفال عن المدرسة، لأن الأطفال يدركون في قرارة ذاتهم أن النظام المدرسي الموجود لا يوفر لهم مهارات الحياة، ولا يؤمن لهم مهارات سوق العمل. ويتعزز هذا الاعتقاد بحقيقة أن معظم من سبقهم من زملائهم الطلبة الذين أنهوا تعليمهم الرسمي لم يجدوا معظمهم عملاً، أو أنهم التحقوا بأعمال ذات أجور منخفضة جداً[42].

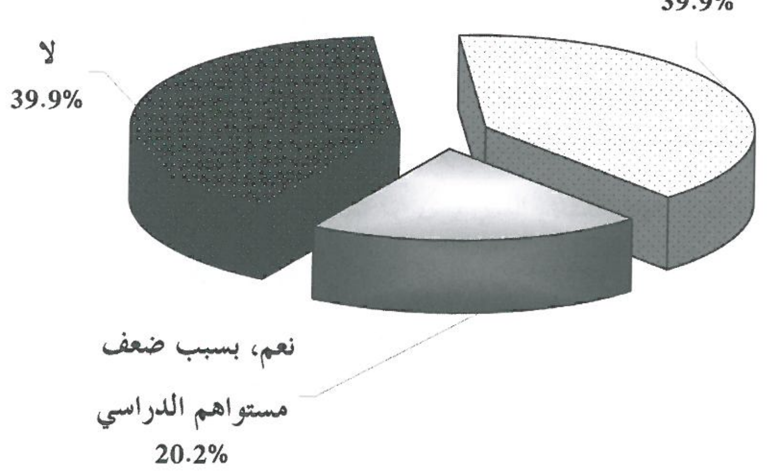
تبين نتائج استطلاع مركز الزيتونة (جدول 3/3) أن نسبة من تركوا التعليم للالتحاق بسوق العمل، تبلغ 39.9%، فيما تبلغ نسبة من تسربوا بسبب ضعف مستواهم الدراسي 20.2 %. إن هذا يشكل دليلاً واضحاً على تداخل الأسباب المؤثرة في تدني المستوى التعليمي عند الأطفال. ويظهر مرة أخرى التأثير الكبير للظروف الاقتصادية والاجتماعية

للاجئين الفلسطينيين في لبنان على العملية التعليمية. ففي مخيم "برج الشمالي" مثلاً، وبعد أن ينهي الطالب الفلسطيني المرحلة المتوسطة "يصطدم بغياب ثانوية تابعة للأونروا، وبالقانون اللبناني الذي يجيز لعدد محدود من الفلسطينيين الالتحاق بثانويات حكومية لبنانية، وتبعاً لمعدلات مرتفعة"[43]، وبعجز الأهل عن دفع أقساط الثانويات الخاصة.

وتظهر تحقيقات صحفية ميدانية، فضلاً عن لقاءات قام بها الباحث، عاملين متساندين وراء التسرب الناتج عن الظروف الاقتصادية؛ هي حاجة الأهل من ناحية، وعدم ثقة الأهل (والتلاميذ أحياناً) بأن التعليم سوف يوفر فرصة أفضل من ناحية أخرى.

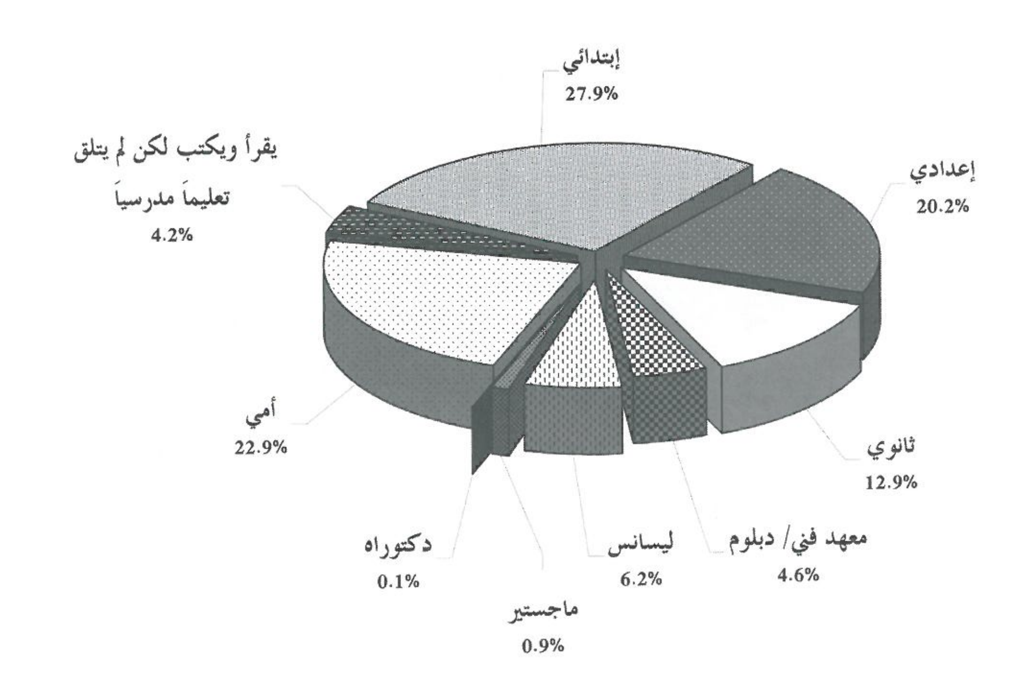
جدول 3/3: توزيع أفراد العينة حسب وجود أفراد من العائلة تركوا الدراسة في المدارس

	العدد	النسبة المئوية%
لا	291	39.9
نعم، بسبب حاجة العائلة لهم	291	39.9
نعم، بسبب ضعف مستواهم الدراسي	147	20.2
المجموع	**729**	**100**



جدول 3/4: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأب

	العدد	النسبة المئوية %
أمي	158	22.9
يقرأ ويكتب لكن لم يتلق تعليماً مدرسياً	29	4.2
ابتدائي	192	27.9
إعدادي	139	20.2
ثانوي	89	12.9
معهد فني/ دبلوم	32	4.6
ليسانس	43	6.2
ماجستير	6	0.9
دكتوراه	1	0.1
المجموع	**689**	**100**



جدول 3/5: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأم

	العدد	النسبة المئوية %
أمية	274	40.8
تقرأ وتكتب لكن لم تتلق تعليماً مدرسياً	13	1.9
ابتدائي	145	21.6
إعدادي	176	26.2
ثانوي	50	7.5
معهد فني/ دبلوم	3	0.4
ليسانس	10	1.5
المجموع	**671**	**100**

ومن الأمثلة الحية على هذا الواقع نورد المثالين التاليين: كان ياسر (13 عاماً) تلميذاً مجتهداً، توفيت والدته بسبب المرض، ومرض والده، فلم يعد قادراً على إطعام أطفاله الستة،

مما اضطر ياسر إلى ترك المدرسة، والعمل في محل "ميكانيك" للسيارات كي "يعيش". وهذه قصة تتكرر كثيراً، وتشمل حتى الفتيات أيضاً، مثل منى التي تعمل مع والدتها في غسل أدراج المباني، وإن كانت نسبة تسرب الفتيات أقل من الذكور.

لكن جانباً أعمق للمشكلة يظهر في "تغير النظرة إلى التعليم"؛ فقد كان اندفاع الفلسطينيين نحو التعليم، رغبة في تحقيق الذات، وتأمين مستوى لائق من العيش، أما الآن فثمة نظرة غير موضوعية للتعليم والمتعلمين، إذ يوجد قسم كبير من العاطلين عن العمل أو من الذين يعملون بغير تخصصاتهم. فنظرة الأهل تغيرت اليوم، وما عادوا مقتنعين بالدراسة كاستثمار مجد، فينصحون أولادهم بالعزوف عنه والتوجه لتعلم المهن[44].

يكمن أساس هذه النظرة المتجددة في إدراك الفلسطينيين لواقع أنهم محرومون من ممارسة الكثير من المهن، ويقول والد أحد التلاميذ المتسربين: "لا أملك حيلة أمام عذابات محمد، إلا أنني أواسي نفسي بتخيل الحال الذي سيؤول إليه وضعه بعد حصوله على الشهادة، سيتركها جانباً ليعمل إما دهاناً، أو سائق سيارة أجرة لا يملكها، مثل أغلب الشباب الفلسطيني المتعلم، إذن لماذا التعب"[45] لكن هذا لا يمنع طفلاً من التساؤل: "لماذا أترك المدرسة لأعمل وغيري يتابعون دراستهم؟ لماذا يُطلب مني، وأنا في هذا السن العمل كي أتمكن من العيش أنا وإخوتي الصغار؟"[46].

مع لامبالاة الأونروا تجاه ظاهرة التسرب، فإن معدلاتها المرعبة أثارت قلقاً واسعاً في أوساط فلسطينية عدة. ومع غياب جهة رسمية ترعى شؤون الفلسطينيين، فقد تحركت الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية للعمل على "تحسين أوضاع المتسربين، معتمدة على التمويل الذاتي والتبرعات، وتقوم هذه الجمعيات بتنظيم صفوف تعليمية لهم، وتخصيص منهاج تعليمي مبسط يتناسب مع قدرتهم الاستيعابية، خصوصاً وأن الكثيرين منهم لا يتقنون القراءة والكتابة"[47].

لكن هناك من ينتقد عمل هذه "الجمعيات"، مشيراً إلى "انعدام التنسيق، وغياب التخصصية، وعفوية البرامج والخدمات، فضلاً عن المشكلات المتعلقة بمصادر التمويل وخطورتها على الهوية الوطنية"[48].

وتبقى هذه المشكلة واحدة من أخطر المشكلات التي يواجهها تعليم الفلسطينيين في لبنان.

ج. الأمية:

وهي على ارتباط وثيق بالتسرب المدرسي (الانسحاب وعدم الالتحاق بالمدرسة أصلاً)، وتعد مرتفعة على نحو مقلق (انظر جدول 3/6 وجدول 3/7).

إن إمكانية التعليم ونوعيته تعدّ من التحديات التي تواجه الطفل الفلسطيني في لبنان، وتعيش معه بقية حياته، فعلى الرغم من أن الكثير من الدراسات تشير إلى أن الفلسطينيين في الداخل وفي الشتات هم أكثر الشعوب تعلماً في الشرق الأوسط، إلا أن حالة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يمكن أن تعدّ استثناءً، إذ تبلغ النسبة العامة للأمية بين اللاجئين الفلسطينيين 20%[49] بينما هي 7.5 % لعموم المقيمين في لبنان[50]، أي بفارق 12.5 % عن اللاجئين، وحوالي 8% لفلسطينيي سورية و9% للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة[51]. هذه النسبة العالية للأمية ليست متركزة في كبار السن كما هو معتاد في المجتمعات النامية، بل هي آخذة بالزيادة بين الذكور الأصغر سناً، إذ تبلغ الأمية 8.7% بين اللاجئين الذكور في الفئة العمرية 15-29، وهي نسبة تفوق مثيلتها للفئة العمرية بين 30-44 والتي تبلغ 7.3% بين الذكور. هذه الحقيقة تشير إلى أن أزمة الأمية هي أزمة يعاد استيلادها في المجتمع الفلسطيني في لبنان، وأزمة الأمية من الأزمات المزمنة التي قد تُحمل مع مجتمع اللاجئين في لبنان لأجيال قادمة. هذه الأمية مخالفة للمعهود كذلك في نمط توزعها بين الذكور والإناث، فعلى الرغم من أن التوقع المعتاد بأن تكون نسبة الأمية أعلى بين الإناث، إلا أن واقع الأمر يشير إلى أن نسبتها بين الذكور الأصغر سناً أعلى؛ إذ تبلغ 8.7% مقابل 5.4% بين الإناث[52].

وحسب معطيات المكتب المركزي للإحصاء ومصادر الطبيعة الفلسطيني، الصادر في نهاية عام 2004، فإن ما نسبته 24% من الطلاب الفلسطينيين من عمر 15 سنة وما فوق هم أميون، وأن اللاجئين لديهم مستويات تعليمية أقل من اللبنانيين بحيث أن 12 % من اللاجئين مقابل 22% من اللبنانيين أكملوا المرحلة الثانوية.

وفي الواقع يصعب الحصول على النسبة الحقيقية للأمية في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وفق تعريفها التقليدي، "الذي يقتصر على فكّ الحرف قراءة وكتابة"، أما إذا جرى تجاوز هذا التعريف؛ فالمشكلة أخطر بكثير، ويصعب حصرها في نسبة محددة، ومعلومة.

ويمكن اعتماد تداخل الأسباب وراء التسرب المدرسي، عند مقاربة ظاهرة الأمية، وهنا أيضاً لا نجد تدخّلاً من قبل الأونروا، ولا من جهات رسمية فلسطينية.

5. التعليم ما بعد الثانوي:

مع المشكلات الضخمة للتعليم الثانوي مثل قلة عدد المدارس (مثلاً يوجد ثانوية واحدة لأربعة مخيمات في منطقة صور)، وغياب المنح؛ فإن الأونروا لا تتدخل في التعليم ما بعد الثانوي للفلسطينيين، باستثناء إدارتها لمعهد التأهيل المهني في سبلين. و"على الرغم من أهمية هذا المركز، والذي أنشئ مع بداية (عمل) الأونروا، إلا أنه للأسف لم يتمّ تطويره من كافة النواحي التعليمية والاختبارية والمهنية والإنشائية. مما انعكس سلباً على سياسة الطلب الوظيفي للمتخرجين، حيث كان في السابق يتم حجز فرص عمل للطلاب مسبقاً"[53].

ولا يستقبل المعهدُ الطلابَ من فئتي غير المسجلين وفاقدي الأوراق، لكنه يشكل موئلاً أساسياً لمئات من الطلاب الفلسطينيين في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي، حيث يوفر سنوياً مقاعد لنحو 600 تلميذ وتلميذة فقط، وهذا لا يفي بالطلبات المتزايدة وسط الشباب، ولا يتضمن كافة الاختصاصات المطلوبة، حيث يبقى كثير من الطلبة خارج التعليم المهني[54].

ويواجه الطلاب مشكلة الأقساط المرتفعة لمعاهد التعليم المهني المرموقة، لذلك فإنهم يلجؤون إن استطاعوا إلى دورات مهنية قصيرة، لا تفي بالغرض، ولا تضمن فرصة عمل معقولة.

ولذلك فقد دعا المؤتمر التربوي – التعليمي الأول للاجئين الفلسطينيين في لبنان سنة 2005 إلى السعي لتطوير معهد سبلين، وإمداده بالكادر التعليمي والتجهيزات، كي يتمكن من استقبال عدد أكبر من الطلاب، ويواكب متطلبات الأسواق المحلية والعربية، والسعي لمعادلة الشهادات المهنية في معهد سبلين بما يوازيها في الدولة المضيفة.

ثالثاً: التعليم الجامعي ومشكلاته:

سدد توقف المنح التي كانت تؤمنها منظمة التحرير الفلسطينية للطلبة الفلسطينيين في لبنان، للدراسة في دول صديقة لها، ضربة قاسية للتعليم العالي الفلسطيني في هذا البلد. ورغم عشوائية هذه المنح، واعتماد مبدأ "أخذ كل ما هو متوفر، والحصول على شهادة عليا" فإنها وفرت فرص تعليم لآلاف من الفلسطينيين، لم تعد متاحة أمام الأجيال التالية، حين أصبحت في مرحلة التعليم الجامعي أواخر ثمانينيات القرن الماضي. وقد تزامن ذلك مع بدء "الأزمة المالية" في الأونروا، وسياسة ضغط النفقات التي أدت إلى توقف المنح الدراسية للطلبة الجامعيين، ما خلا استثناءات تخصّ "المحسوبيات والمقربين من أصحاب النفوذ في دائرة التربية والتعليم في الأونروا"[55].

وقد قام "صندوق الطالب الفلسطيني"[56]، بتغطية بعض العجز، لكن بشروط صعبة، وانخفضت تقديماته مؤخراً مع ضعف التمويل، وغالباً لا يستطيع القطاع الأوسع من الطلبة الفلسطينيين الالتحاق بالجامعات الخاصة في لبنان، أما الجامعة الرسمية فتقبل أعداداً منهم في فروعها الأدبية والعلمية، وضمن النسبة المخصصة للأجانب، المشار إليها سابقاً.

وتضمّ الجامعات في لبنان، رسمية وخاصة، حوالي ثلاثة آلاف طالب فلسطيني:

> يوجد أقل من نصفهم في جامعة بيروت العربية، والنصف يتوزع على فروع الجامعة اللبنانية، ويبقى مئات عدة منهم موزعة على الجامعات: اللبنانية الدولية، ومعهد الإدارة والكومبيوتر الجامعي، مع حوالي 76 طالباً في كل من الجامعتين اللبنانية – الأمريكية، والأمريكية، والبعض من الأخيرين يحملون الجنسية الأردنية. بالطبع من هؤلاء عشرات في الدراسات العليا والدكتوراه، ويتوزعون كسواهم بين الكليات النظرية والتطبيقية[57].

يتولى عدد من الجهات المانحة تقديم منح ومساعدات للطلاب الفلسطينيين، لكنها محدودة جداً، إذ إن مجموع "المنح التي تديرها الأونروا والمقدمة من الوكالة الكندية للتنمية [Canadian International Development Agency (CIDA)]، ودولة قطر، وصندوق أوبيك للتنمية [Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC)]، وحكومات إسبانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وصلت جميعها في العام 2005 إلى 236

منحة جامعية، [أي أنها] لا تغطي أكثر من 5 إلى 7% من مجموع الطلبة الفلسطينيين"[58].

ويعتمد آخرون على مساعدة الأهل والأقارب، وعلى العمل خارج أوقات الدراسة، وفي مهن صعبة وقاسية، لتوفير أقساطهم الجامعية.

ترخي أوضاع اللاجئين الصعبة في لبنان، بظلالها على الجامعيين الفلسطينيين من أبناء اللاجئين، فإلى جانب القلق تجاه تأمين الأقساط الذي يرافق حياتهم الجامعية، هناك قلق يتصل بالعمل بعد التخرج، وهو ما يسميه البعض بـ"الدخول في نفق مظلم بعد التخرج، فنحن محرومون من 72 وظيفة والحقوق المدنية، فما فائدة التعليم؟ يسأل حسام مرواس (طالب في كلية طب الأسنان)"[59].

وغالباً ما يتحكم إدراك الحرمان من الحقوق المدنية، وأهمها حقّ العمل، في اختيارات الطلاب الفلسطينيين لدراستهم الجامعية. وبحسب نتائج استطلاع مركز الزيتونة سنة 2005؛ فإن:

> الاختصاصات التي يختارها أولئك الذين يبلغون مرحلة التعليم الجامعي، بدت متأثرة بالآفاق الممكنة للعمل؛ فقد توجه 57.7 % من هؤلاء إلى دراسة الإدارة والمحاسبة والآداب والعلوم الإنسانية والكومبيوتر، وهي كلها – باستثناء المحاسبة – تخصصات لا يحتاج العمل فيها إلى التسجيل في النقابات والاتحادات، فيما توجه 9.5 % لدراسة الهندسة، و8.5% منهم لدراسة الطب، و5% لدراسة القانون[60].

تشهد مشكلات قطاع التعليم الجامعي الفلسطيني في لبنان، تفاقماً مطرداً، وقد أوصى المؤتمر التربوي – التعليمي الأول للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بالسعي لإنشاء جامعة وطنية فلسطينية في لبنان، وتفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين في لبنان، وإنشاء صندوق للطالب الفلسطيني في م.ت.ف، وإحياء دور دائرة التربية في المنظمة، والاهتمام بمساعدة المتخرجين على توفير فرص عمل في السوق المحلي، والسعي لإلغاء أو تعديل الشروط القانونية المجحفة بحقّ الخريجين في مجال العمل[61].

بالطبع فإن شيئاً من هذا لم يحدث، ومع حلول العام الدراسي الجامعي 2007/2006، بدا الطلبة الفلسطينيون في الجامعات، أيتاماً لا معين لهم؛ فالكثيرون منهم لم يستطيعوا

العمل في فترة الصيف بسبب العدوان الإسرائيلي على لبنان، وكذلك كان حال أهلهم الذين كانوا يقدمون لهم العون، والأونروا عاجزة، والمنح لا تغطي سوى نسبة ضئيلة مع تعدّد الجهات المانحة. وقد أدى هذا الواقع إلى تهديد نحو ثلثي الطلاب الجامعيين الفلسطينيين أي ما يقارب 2,100 طالب، بفقدان مقاعدهم الدراسية، أما الأرقام المتفائلة فتذهب إلى حدّ تأكيد خروج ما لا يقل عن 1,800 طالب من أصل الثلاثة آلاف من الجامعات[62]. وقد بادرت لجان طلابية إلى التحرك ومناشدة الأونروا وم.ت.ف، والمانحين، لإنقاذ الجامعيين الفلسطينيين ولم تتوفر معطيات محددة حول نتائج هذا النشاط.

جدول 3/6: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين في لبنان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية للجنس لعام 2001

الحالة التعليمية	الذكور	الإناث	المجموع
أميّ	10.8	28.2	19.6
ملمّ	43.4	28.2	31.3
ابتدائية	27.0	26.8	26.9
إعدادية	14.1	12.1	13.1
ثانوية	9.7	4.0	6.8
معهد متوسط	1.6	0.3	0.9
جامعة فما فوق	2.4	0.4	1.4
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: المركز الفلسطيني للإحصاء – دمشق.

جدول 3/7: نسب الأمية للفلسطينيين في لبنان من مجموع سكان الفئة العمرية حسب الجنس لعامي 1995 و2000

السنة	1995			2000		
فئات العمر	الذكور	الإناث	النسبة العامة	الذكور	الإناث	النسبة العامة
14-10	2.1	2.2	2.2	6.3	3.9	5.1
19-15	4.1	3.9	4.0	5.9	5.5	5.7
24-20	4.1	6.4	5.2	5.7	8.4	7.1
29-25	5.1	11.9	8.3	8.6	10.7	9.7
34-30	4.6	21.3	12.7	8.3	11.4	9.9
39-35	7.6	36.9	22.8	5.6	18.1	12.1
44-40	9.2	62.1	39.4	7.4	36.2	24.4
49-45	19.0	79.4	50.9	11.9	52.6	32.0
54-50	30.6	89.2	63.6	19.1	73.6	46.9
59-55	38.1	95.0	68.5	27.0	91.3	61.4
64-60	38.5	95.4	69.3	38.0	94.1	69.6
69-65	54.4	98.1	76.6	46.8	95.1	74.1
+70	75.8	99.1	87.8	67.0	99.0	83.3
النسبة العامة	**10.8**	**28.2**	**19.6**	**10.8**	**22.5**	**16.8**

المركز الفلسطيني للإحصاء – دمشق.

خاتمة:

كان يمكن لهذه الخاتمة أن تخلص إلى توصيات واستنتاجات، بيد أن الإدراك المسبق بمعرفة الجهات المعنية بواقع التعليم الفلسطيني، وبوجود ما لا يُحصى من التوصيات ومقترحات الحلول، لا بد أن يقودها في اتجاه آخر، خصوصاً وأنه يصعب تحديد عامل واحد وراء التدني الكارثي للمستوى التعليمي للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

لقد أظهرت نتائج استطلاع جمعية الخريجين الفلسطينيين لسنة 2003 أن 40.9% من

المستطلعة آراؤهم أعادوا السبب إلى إهمال المدرسين والإدارة، وأعاد 20.1% السبب إلى إهمال المنظمات الطلابية الفلسطينية، وكانت البقية من حصة الأهل وغياب المتابعة... إلخ.

والواقع أنه من الصعب تجزئة المشكلة، وبالتالي تصعب تجزئة الحلول. إذ كيف يمكن أن يكون واقع التعليم مع نسبة بطالة تفوق الـ 40% من القوة العاملة؟ وكيف ينتظم التعليم مع بيوت لا شمس ولا هواء فيها، ومع مدارس مكتظة؟ وكيف يكون حال المتعلم، وهو لا يتوقع من الجهد الذي يبذله تبدلاً في المكانة الاجتماعية والاقتصادية؟.

إن الأونروا تتحمل مسؤولية أساسية بوصفها الجهة المكلفة بمتابعة شؤون اللاجئين المقتلعين من ديارهم. لكن الوقوف عند هذه النقطة يحمل أخطاراً لا تقل عمّا تخلفه سياسة الأونروا من كوارث؛ فهناك أيضاً مسؤولية الدولة اللبنانية، وضرورة التزامها ببروتوكول الدار البيضاء في 1965/9/11، من حيث معاملة الفلسطينيين الذين يقيمون فيها معاملة رعايا الدول العربية، وهناك مسؤولية م.ت.ف، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، والمسؤولة عن شؤونه، فضلاً عن مسؤوليات يتحملها رجال الأعمال والممولين، ومؤسسات المجتمع المدني وفصائل العمل الوطني.

إن أهم آثار التعليم في حياة الطلاب اليوم هو أنه يسهم إلى حدٍّ بعيد في تحديد نوعية الحياة التي سيحظى بها الطالب مستقبلاً، خصوصاً في مجتمع لاجئ لا تُشكّل الملكية أو رأس المال أو الصناعة جزءاً فعالاً من مكونات حياته الاقتصادية، فحرمان اللاجئ الفلسطيني في لبنان من حقه في التعلّم لا يحكم عليه بمحدودية المعرفة فحسب، بل يُحدّد موقعه في السلّم الاجتماعي كعامل أو صاحب حرفة أو في أفضل الأحوال مقدم خدمات ثانوية، سواء بقي في لبنان حيث يعيش اليوم، أو هاجر إلى خارجه تحت وطأة الضغوط المتكاثرة، أو حتى إن تحررت بلاده يوماً وعاد إليها، إذ سيُشكّل حينها اللاجئون الذين كانوا في لبنان الفئة الأقل تعلّماً وتأهيلاً وثقافة إن استمرت الأمور على ما هي عليه اليوم، ولا يخفى ما في هذا من عنصرية تُقرّر دونية الفرد الفلسطيني اللاجئ في لبنان على مدى حياته وفي كل أماكن تواجده.

ثمة ما يستدعي تحركاً فورياً لحلٍّ شامل، يواجه كل المشكلات، وإلا فإن أجيالاً كاملة سوف تبقى غارقة في الجهل والأمية والحرمان.

هوامش

[1] حسين شعبان، **مرجع سابق**، ص 79.

[2] رأفت مرة، **مرجع سابق**، ص 45-46.

[3] جريدة **نداء الوطن**، بيروت، 1999/6/9.

[4] انظر: قضية اللاجئين لغم موقوت، الحلقة الخامسة، جريدة **الاتحاد**، الإمارات، 2000/5/31، دراسة من إعداد دار الجليل، عمّان.

[5] يروي د. طلال ناجي، مدير دائرة التربية في م.ت.ف، أن "عدداً من المعلمين لم يكونوا يحضرون إلى صفوفهم بحجة مهامهم التنظيمية، وكان علي أن أتصدى لهذا الأمر الذي يخلّف أثراً سيئاً على أبنائنا؛ فطرحت الموضوع أمام اللجنة التنفيذية للمنظمة بالصيغة الآتية: إن أي معلم فلسطيني لا يأتي إلى مدرسته، أعتبره متآمراً على الطلاب، ومتآمراً على القضية الوطنية الفلسطينية، لأنه تسبب في تجهيل الطلاب. وأخذت قراراً من اللجنة التنفيذية بمعاقبة كل معلم لا يؤدي عمله، ثم قمت بزيارة جميع الأمناء العامين للتنظيمات فوافقوا على هذا التوجه بحيث يفصل كل معلم لا يؤدي عمله"، طلال ناجي، **الخيمة الأخرى: صفحات من الذاكرة**، ط1 (بيروت: دار الرواد، 2001)، ص 273.

[6] **المرجع نفسه.**

[7] حسين شعبان، **مرجع سابق**، ص 72.

[8] نشر نصّ البرنامج على حلقات في: **الديار**، 1999/8/1، علماً أن النصّ الأصلي وعنوانه "ورقة للمناقشة، مواءمة خدمات الأونروا، تحديات ومنجزات"، قُدِّم أمام اجتماع الدول المضيفة في عمّان، 8-1996/5/9.

[9] كراس المؤتمر التربوي التعليمي الأول للاجئين الفلسطينيين في لبنان، نظمه مكتب الخدمات الصحافية والإعلامية (ميزوف – MISOF)، قصر اليونسكو، بيروت، 2005/7/17، وأصدر ميزوف وثيقة عن أعماله وتوصياته في كراس خاص.

[10] نشرت الإحصائية في: **السفير**، 2006/3/24؛ وانظر:
http://www.un.org/unrwa/arabic/PublicStat/pdf/uif-13.pdf

[11] جرت محاولة لحلّ الأزمة قامت بها الحكومة اللبنانية، وبالتنسيق مع ممثل م.ت.ف في لبنان شفيق الحوت عام 1991، بإصدار وثيقة تعريف، وما إن أصدرت هذه الوثيقة حتى ألغيت، وباتت غير صالحة لاستغلالها من قبل بعض الفارّين من القانون لتعديل أوضاعهم الأمنية، **المستقبل**، 2005/8/31.

[12] رضوان عبد الله، تعليم الفلسطينيين في لبنان بين الواقع والمرتجى، دراسة غير منشورة.

[13] هناك من يقول إن عددهم ثلاثة آلاف فقط، انظر: لينا عبد العزيز، "3 آلاف فلسطيني يسلكون في طرق النضال وخارجون عن اللجوء في مرحلة التسوية،" **المستقبل**، 2005/8/31.

14 **المرجع نفسه.**

15 **المرجع نفسه.**

16 ضياء حيدر، "النتائج الدراسية تخفض الأونروا خدماتها للفلسطينيين في لبنان،" **السفير**، 2003/11/7.

17 **المرجع نفسه.**

18 حسين شعبان، **مرجع سابق**، ص 72.

19 ضياء حيدر، **مرجع سابق.**

20 يعاني نصّ المذكرة من مشكلات في الصياغة، لكننا أبقينا على نصّها كما هو.

21 لقاء مع إبراهيم إبراهيم، مدير سابق لعدد من مدارس الأونروا في مخيمات صور وباحث تربوي، مخيم شاتيلا، 2006.

22 عصام الحلبي، "تقليص اقتصادي الأونروا لخدماتها في المخيمات سياسة تآمرية أمر عجز،" جريدة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد 730، 2004/1/31.

23 نصّ مذكرة اللجان الشعبية في لبنان، الموجهة إلى المدير العام للأونروا في 2005/10/21.

24 فتحي كليب، **نداء الوطن**، 1999/6/12.

25 رضوان عبد الله، مرجع سابق.

26 عصام الحلبي، مرجع سابق.

27 رضوان عبد الله، مرجع سابق. مستخلص من استطلاع أجرته جمعية الخريجين الفلسطينيين من جامعات ومعاهد لبنان (2003).

28 وردت عند: نديم قطيش، "ضيق العيش والأفق والأحلام، التسرب المدرسي في المخيمات، برج الشمالي نموذجاً،" **السفير**، 1999/8/10.

29 الاستطلاع الشامل لآراء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2005/11/13.

30 حسين شعبان، **مرجع سابق**، ص 73.

31 رضوان عبد الله، مرجع سابق.

32 فتحي كليب، **نداء الوطن**، 1999/6/12.

33 **المرجع نفسه.**

34 لينا عبد العزيز، "أطفال المخيمات 13% لم يلتحقوا بالمدارس و18% يتسربون منها،" **المستقبل**، 2005/6/14.

35 حسين شعبان، **مرجع سابق**، ص 73.

36 Guri Tyldum and Najla Bashour, "Education," Ole Fr. Uglanded, *Difficult Past, Uncertain Future: Living conditions among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon* Oslo: Fafo, 2003), p. 112.

37 *Report of the Commissioner General*, p. 69.

38 Lauri Blome Jacobsen, Lena Endersen and Gro Hassleknippe, "Education Services," Marzio Babille and others, *Finding Means: UNRWA'S Financial Crisis and Refugees Living Conditions* (Fafo, 2003), Vol. III, p. 51.

39 منظمة العفو الدولية، مرجع سابق، ص 7.

40 Guri Tyldum and Najla Bashour, "Education," p. 117.

41 الاستطلاع الشامل لآراء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2005/11/13.

42 رضوان عبد الله، مرجع سابق.

43 نديم قطيش، **مرجع سابق.**

44 **المرجع نفسه.**

45 لينا عبد العزيز، "أطفال المخيمات 13% لم يلتحقوا بالمدارس و18% يتسربون منها."

46 **المرجع نفسه.**

47 **المرجع نفسه.**

48 حول هذا الموضوع انظر: حسين شعبان، **مرجع سابق**، ص 78-79.

49 Guri Tyldum and Najla Bashour, "Education," p. 115.

50 دائرة الإحصاء المركزي في لبنان، الأوضاع المعيشية في لبنان، جدول رقم 10، انظر: http://www.cas.gov.lb؛ لا بدّ أن ننوه هنا أن هذه النسبة تشمل كل المقيمين على الأراضي اللبنانية بمن فيهم الفلسطينيين، وهو ما يعني أن نسبة الأمية بين اللبنانيين أقل من هذا الرقم، وهو ما يزيد الفجوة بين الطرفين اتساعاً.

51 Laurie Blome Jacobsen, "Education and Human Capital," Laurie Blome Jacobsen, *Finding Means: UNRWA'S Financial Crisis and Refugees Living Conditions* (Oslo: Fafo, 2003), Vol. I, p. 82-83.

52 لينا عبد العزيز، "أطفال المخيمات 13% لم يلتحقوا بالمدارس و18% يتسربون منها؛" وانظر أيضاً:
Guri Tyldum and Najla Bashour, "Education," p. 115.

53 مذكرة اللجان الشعبية الفلسطينية.

54 رضوان عبد الله، مرجع سابق.

55 على ما جاء في دراسة رضوان عبد الله، مرجع سابق.

56 وهو صندوق يموله عدد من رجال الأعمال الفلسطينيين، ويدفع منحاً مستردة بعد التخرج، وعلى مدى 15 عاماً، وقد تأسس عام 1973.

57 زهير هواري، "من يقذف بالطالب الفلسطيني خارج مؤسسات التعليم العالي، فقر وتقتير، وصندوق على شفير الإفلاس، وأقساط متصاعدة،" **السفير**، 2006/10/9.

58 يوسف حاج علي، "الجامعيون الفلسطينيون يرفعون صوت ظلامتهم، أبواب الجامعات تقفل في وجوههم، ولا مساعدات،" **السفير**، 2006/10/10.

59 أنور الموسى، "اللاجئون الفلسطينيون الجامعيون في المخيمات في مرمى النار: غياب الحوافز وتفكير مشتت، السفر أو التحصيل أو الزواج،" **السفير**، 2001/10/9. وفي هذا التحقيق يتحدث الطلبة عن إحساسهم بالعزلة والنبذ، ويشكون ظروف الحياة الصعبة في المخيم، وغالبيتهم لا تنظر بأمل إلى المستقبل، وتفكر في السفر، والهجرة إلى أوروبا.

60 الاستطلاع الشامل لآراء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2005/11/13.

61 المؤتمر التربوي التعليمي الأول للاجئين الفلسطينيين في لبنان، مرجع سابق.

62 زهير هواري، **مرجع سابق**.

الفصل الرابع

الوضع الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان

الفصل الرابع:
الوضع الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان

زياد الحسن*

أولاً: التكوين الاجتماعي وولادة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين:

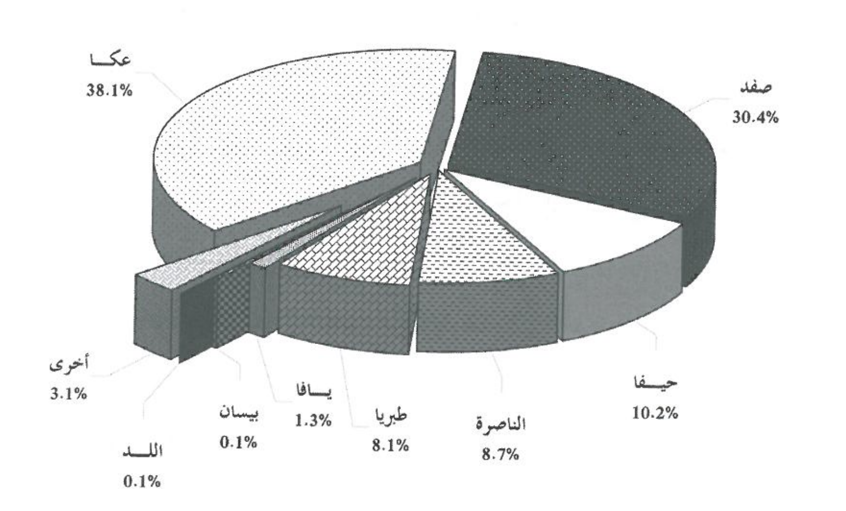
لقد كانت نكبة عام 1948 الحدث الأكبر تأثيراً في تكوين المجتمع الفلسطيني الحديث، فهي التي قسّمته إلى داخل وشتات، وجعلت الخيمة والمخيم مفردات رئيسية في وعي هذا المجتمع ووجدانه، ومع انضمام النكسة إلى قاموس المصطلحات الفلسطيني عام 1967، انقسم الشتات إلى لاجئين ونازحين، وانقسم الداخل إلى داخل الأراضي المحتلة عام 1948، وداخل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كان الفلسطينيون يميلون في رحلتهم من ديارهم إلى الاستقرار في أقرب مكان آمن، لتسهيل عودتهم التي كانوا يرونها قريبة، وهذا ما أدّى إلى تهجير بعضهم مرتين وثلاثاً، فخلال حرب عام 1948 التي استمرت 11 شهراً، خرج أبناء بعض القرى والمدن التي كانت تتعرض للهجوم إلى المدن والقرى المجاورة الأكثر أمناً، واضطروا للمغادرة من جديد حين امتدت الهجمات إلى هذه المدن والقرى؛ ليعبروا الحدود إلى البلدان المجاورة ليلحقوا بإخوة لهم كانوا تجشّموا عناء هذه الرحلة براً وبحراً منذ البداية. في ملاجئهم الجديدة، كانت السلطات المرتَبِكة حديثة النشأة تحاول إدارة الأزمة، فتجمع المهجّرين في أماكن وصولهم عبر الموانئ والحدود البرية في مراكز مؤقتة، إلى حين إعداد مراكز استقبال مؤقتة أيضاً لكنها أكثر تجهيزاً، وبعض هذه المراكز أخذت اللاجئين إلى أماكن أبعد عن مدنهم وقراهم الأصلية، حتى وصلت مخيماتهم إلى النيرب في ضواحي مدينة حلب شمال سورية على بُعد 355 كم من وطنهم، وإلى مخيم نهر البارد شمالي مدينة طرابلس، على

* باحث فلسطيني، المدير التنفيذي لمؤسسة القدس الدولية – بيروت.

مسافة 143 كم من الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة.

شكّل لبنان الوجهة الأساس لفلسطينيي الشمال، فاستطلاع الرأي الذي أجراه مركز الزيتونة يُشير إلى أن 95.5% من سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان، تعود جذورهم إلى مدن شمال فلسطين المحتلة وقراها، فيما كان 1.3% منهم فقط من يافا، و3.3% توزعوا على باقي مدن وقرى فلسطين[1]، والشكل التالي يوضح أصول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان:



كان المجتمع الفلسطيني قبل النكبة مجتمعاً زراعياً في أغلبه، فمعظم سكان فلسطين تركّزوا في قرى المناطق الخصبة، بدءاً من الشمال وجبال الجليل، وفي جبال الضفة الغربية لنهر الأردن حيث يصل معدل هطول الأمطار إلى 500 ملم سنوياً، وفي الأغوار التي ترويها مياه نهر الأردن وفروعه، وكذلك في السهل الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط، أما مدن فلسطين قبل نكبة عام 1948 فيمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين: الأول؛ كان المدن الداخلية مثل القدس، والناصرة، وصفد، ونابلس، والخليل، وبيت لحم، وكانت تشكل مراكز حضارية يعتمد عليها سكان القرى المحيطة في الحصول على الخدمات والصناعات الحرفية، وفي تسويق محاصيلهم الزراعية وماشيتهم ومنتجاتها، فيما تعتمد هي على سكان القرى في

الحصول على مواردها الغذائية الأساسية وفي تجارتها مع المدن المحيطة والخارج مستخدمةً منتجاتهم، وكانوا يشكلون سوقاً هاماً لما ينتجه حرفيوها وأسواقها القديمة. ثلاثة من هذه المدن الداخلية، القدس، والناصرة، وبيت لحم، تتمتع بقدسية دينية كانت تعطيها صبغة مميزة، وتضمن استمرار تدفق الحجاج والزوار لها خصوصاً في فترات الهدوء والاستقرار السياسي. وكان بعض زوار تلك المدن، خصوصاً، زوار القدس، يُسحرون ببهائها وتأسرهم قدسيتها، فيقررون البقاء فيها ليندمجوا في نسيجها الاجتماعي، ويزيدوه تنوعاً وثراءً. القسم الثاني كان المدن الساحلية، التي كانت إلى جانب علاقتها مع قراها المحيطة، تُعدّ مراكز تجارة واستيراد وتصدير، وكان عدد لا بأس به من سكانها، بل ومن سكان قراها، يعتمدون على مهن البحر كالصيد، والبحرية، وصناعة القوارب، وخدمة الموانئ، وكان لكل من عكا وحيفا ويافا وغزة موانئها، لكن ميناء يافا كان الميناء الأبرز، وكان من أكبر المراكز التجارية في شرق المتوسط.

هذا التوزيع السكاني يُظهر أن المجتمع الفلسطيني كان مجتمعاً زراعياً بامتياز، فكان يعتمد على زراعته، سواء في عيشه المباشر أو في صناعته وتجارته، وهذا ما جعل الأرض تحتل مكانة متميزة لدى الفلسطيني فلاحاً كان أم ابن مدينة.

الإسلام كان ومايزال مكوناً أساسياً لوعي هذا المجتمع وانتمائه، وقدسية الأرض التي يحيا فيها كانت حاضرة في وجدانه، كما أن فلسطين مليئة بالأماكن والمزارات والمقامات التي تذكر بالكثير من الأنبياء والصحابة والصالحين الذين عاشوا فيها. وما ورثه من ذكريات الحروب الصليبية، والتحرير على يد صلاح الدين الأيوبي كانت ما تزال حاضرة في عمرانه، ومؤسساته، وحتى عاداته حتى عام 1948، وكان الاحتفال بموسم النبي موسى[2]، الذي سنّه صلاح الدين الأيوبي، أحد أهم النماذج للعادات التي ترسخت في الوجدان الفلسطيني لمئات السنين.

القبيلة والعشيرة والحمولة والعائلة، بحسب المكان الذي نتحدث عنه، كانت مكونات أساسية للمجتمع، ومؤسسات رئيسة في صناعة وعي الفرد والجماعة وصوغ حياتهم، وحلّ مشاكلهم وصراعاتهم أو حتى افتعالها، وكانت مصدراً أساسياً للمكانة والنفوذ والتقدير، كما هو معتاد في المجتمعات الفلاحة والبدوية.

هذه الصورة التي رسمناها لمكونات المجتمع وأسلوب عيشه تنبئنا بوضوح عن نوع الصفوة والقيادة التي تسود فيه، فالمكانة في المجتمع الفلسطيني كانت مرتبطة بملكية الأرض كما كان حال آل الشوا في مدينة غزة ومحيطها، أو بالعشيرة وأصلها وحجمها كما كان حال عرب التعامرة في محيط بيت لحم، أو بالدرجة العلمية والمكانة الدينية كما كان حال عائلات الحسيني والخالدي في القدس، وعائلات طوقان وهاشم في نابلس، أو بالحرفة والتجارة التقليدية التي كانت أقل تأثيراً وأضيق امتداداً من مصادر التأثير السابقة. كانت هذه القيادات تقليدياً تحتل مركز الصدارة وتقود المجتمع على المستوى المحلي والوطني، ورغم ما قد يوجه من نقد لآلية تولد هذه الصفوة وللدور الذي كانت تلعبه، إلا أنها كانت منبثقة عن البنية العامة للمجتمع، وتتفاعل مع أجزائه ومكوناته؛ فتقوم بالدور المفترض للصفوة في توجيه الحياة والتأثير فيها وتوعية الجمهور ومحاولة حماية مصلحة المجموع، وكانت تتطور بشكل خلاق لتتفاعل مع التهديدات، وهذا ما شهدته ثورة عام 1936، التي ظهرت فيها صفوة جديدة من قادة الثورة الفلاحين من غير ذوي الأملاك أو العشيرة الكبيرة أو العلم، صنعتهم الثورة وصقلتهم وجعلت منهم أسياداً في الميدان، وكان المجتمع ككل مستقراً على شكل راسخ من التعاون، والعلاقات، والإنتاج، والتبادل، والتفاعل، والصراع.

ما فعلته النكبة هو أنها نقضت نسيج هذا المجتمع خيطاً بخيط، فلا قبيلة ولا عشيرة ولا حمولة ولا عائلة، الأسرة على صغرها تشتت أفرادها بين الداخل ومختلف المهاجر، ولا أرض ولا إنتاج زراعي، ولا بيع لمحصول ولا تجارة في مدينة ترتكز على هذا المحصول، ولا حانوت ولا حرفة ولا ميناء ولا صيد ولا رأس مال ولا تجارة، ولا مفتي ولا قائد، أغلبية الفلسطينيين أصبحت مبعثرة، وسعى كل واحد لأن يلمّ شعث نفسه، وله مكانة واحدة: لاجئ.

لقد كان التحدي الأكبر أمام المجتمع الفلسطيني، بعد أن استوعب الصدمة وأدرك أن هذا اللجوء سيطول، هو أن يُعيد هذا المجتمع بناء نفسه كوحدة متماسكة من جديد في مخيمات اللجوء على الرغم من كل المعوقات؛ فغابت الصفوة لفترة من الزمن. وكان

اللاجئون كتلة ديموغرافية طيّعة في يد السلطات المضيفة، تنقلها، وتوزعها، وتحددها، وتنظم تحركها أو تقيده، خصوصاً بعد أن تبدلت الروح الأخوية لإدارة الأزمة، وحلّت محلها روح أمنية تضع عينها على الحسابات الداخلية، بعد أن اكتشفت هذه الدول أن اللجوء سيطول. مرت فترة الخمسينيات من القرن العشرين والمجتمع الفلسطيني في الشتات عموماً، وفي لبنان خصوصاً، يحاول إعادة بناء نفسه، وإعداد الحدّ الأدنى الممكن الذي يؤهله لمواصلة الحياة، وترافق هذا مع جهد وكالة الأونروا؛ لتوفير الحدّ الممكن من العون والمواد الغذائية، ثم من البنى التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، ومع جهد من الدولة لحصر اللاجئين في مخيماتهم وتحديد أماكن إقامتهم وتقييد تنقلهم، فرضت عليهم شروطاً قاسية في التنقل، خصوصاً أولئك المقيمين في المخيمات والتجمعات المؤقتة في الجنوب، إذ كانت تفرض عليهم الحصول على تصاريح خاصة من الأمن اللبناني للانتقال إلى خارج دائرة سكناهم، وكان للمكتب الثاني (المخابرات) والأمن اللبناني مخافر ونقاط ثابتة في كل المخيمات والتجمعات؛ لتتابع دقائق حياة الأفراد الفلسطينيين وتتدخل في عيشهم. ومع ذلك، فقد نشأت بعض النخب الفلسطينية في مختلف مناطق الشتات، وكانت قاعدة تَولُّد النخب هذه المرة قائمة على التعليم بالدرجة الأولى، وعلى الوظيفة التي يُتيحها هذا التعليم لصاحبه، خصوصاً في دول الخليج، التي كانت تفتح أبوابها في ذلك الحين للطاقات الشحيحة المتوفرة في العالم العربي؛ لتسهم في البناء الحديث لتلك الدول بعد الطفرة النفطية، وهذا ما زاد قيمة التعليم، والتعليم الجامعي خصوصاً، رسوخاً لدى اللاجئين الفلسطينيين الذين كانت هذه الفرصة قَشَّتَهُم الوحيدة للنجاة.

كما بدأ بعض أصحاب المهن والحرف والتجار بمزاولة مهنهم، والمبادرة بفتح مصالح وتجارات في دول الشتات، فأنشأ اللاجئون الفلسطينيون في لبنان شركة فرج الله، أول شركة لتوزيع الصحف والمطبوعات، وسلسلة محال عطا الله فريج أول مجموعة محال لبيع الملابس الجاهزة في لبنان، وأسّس باسم فارس أول شركة عربية للتأمين في لبنان، وافتتح أدوين إيبلا أول "سوبرماركت"، وأسس فؤاد سابا وكريم خوري أول شركة لتدقيق الحسابات في لبنان، وكان منهم جورج دوماني أول من رفع العلم اللبناني

في القطب الجنوبي، وحنا حوا أول من قاد طائرة جامبوجت في شركة الميدل إيست اللبنانية، إضافة إلى الدكتور إبراهيم السلطي، أول رئيس عربي مقيم للجامعة الأمريكية في لبنان، وإدوارد سعيد المفكر الذي شغل الدنيا، وأسس وليد الخالدي وفايز الصايغ مع عدد من رموز الفكر في لبنان مؤسسة الدراسات الفلسطينية عام 1963، فكانت من أولى مؤسسات الدراسات المتخصصة في لبنان[3]. لقد تمكن اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من أن يكونوا رواداً مسهمين في الاقتصاد، والثقافة، والتعليم، ومختلف المهن رغم حداثة عهد مجتمعهم الناشئ، لكن هذه النخب كانت بحاجة لمزيد من الوقت لتنمو وتتطور وتكبر وتأخذ موقعها في قيادة المجتمع الناشئ وحمايته، والعمل على بلورة أهدافه الوطنية، وهذا ما لم يتيسّر لها.

جاءت حرب عام 1967 لتقضي على آمال العرب بالنصر الذي كانت تعدهم به الأنظمة التقدمية، ولتقضي على آمال اللاجئين بعودة قريبة، ولتؤكد أنهم من الآن فصاعداً يجب أن يأخذوا الزمام بأيديهم ليحقّقوا عودتهم، فبادرت الحركات الفلسطينية، وخصوصاً حركة فتح التي كانت تنشأ في المهجر بسرية، إلى مباشرة العمل المسلح من الأردن، ولم تلبث أن امتدت إلى لبنان، ثم انتقلت بالكامل إلى لبنان بعد المواجهات الضارية مع الجيش الأردني في 1970-1971. هذا الانتقال جعل منظمة التحرير وقيادتها تتصدى لقيادة المجتمع الفلسطيني في لبنان، وما لبثت صفوة جديدة أن نشأت على أساس الانتماء السياسي والكفاح والبندقية أن تصدرت المجتمع، واللافت في هذه الصفوة أن رموزها المركزية كانت في معظمها من خارج مجتمع اللاجئين في لبنان.

رُسّمت قيادة منظمة التحرير للوجود الفلسطيني في لبنان بتاريخ 1969/11/3 في اتفاق القاهرة الذي رعته مصر بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، لتصبح الأخيرة مسؤولة عن تنقل الفلسطينيين، وحركتهم، وسلاحهم، وتنظيم شؤونهم، ولتبدأ بافتتاح مؤسساتها العسكرية والمدنية التي استوعبت اللاجئين وخدمت مجتمعهم، وخدمت المجتمع اللبناني المحيط بهم، وكانت فترة وجودها هي الأفضل للاجئين من ناحية التشغيل، والخدمات، والتنظيم، ورعاية الشؤون، وبلورة الهدف الوطني الجامع؛ لكنها حملت معها ثمناً باهظاً

كان لا بدّ للفلسطينيين أن يدفعوه نتيجة إعلان المقاومة المسلحة، سواءً بسبب العدو الشرس الرابض على الحدود أو بسبب التوازنات الداخلية اللبنانية الهشّة.

لقد كانت الحروب المتوالية التي شُنّت على الفلسطينيين في لبنان، من أشرس الحروب المسجلة فيما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فأولى المواجهات الكبيرة كانت عام 1974 حين دكّت الطائرات الصهيونية مخيم النبطية، الذي كان مركزاً للقيادة العسكرية للمقاومة الفلسطينية، بسبب قربه من الحدود مع فلسطين المحتلة؛ فدمرته بالكامل مُشتّتةً سكانه في مختلف أرجاء البلاد، ولم تتسنّ إعادة بناء المخيم مرة أخرى. مخيم الدكوانة (تل الزعتر) كان على موعد مع مصير مشابه، لكن على يد الميليشيات الكتائبية وحلفائها، التي فرضت عليه حصاراً قاسياً ودمرته، وانتقمت من سكانه انتقاماً دموياً بعد تمكّنها من المخيم، وعاودت الكرة من جديد مع مخيم جسر الباشا القريب منه.

الموعد التالي كان مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، الذي لم يسلم منه أي مخيم تقريباً، وارتُكبت خلاله مجازر عدّة بحقّ الفلسطينيين كانت أشهرها مجزرة صبرا وشاتيلا، التي جاءت انتقاماً من صمود المقاومة في بيروت لأكثر من شهرين، كان خلالها هذان المخيمان عماد هذا الصمود، حيث قتل خلالها 3,297 فلسطينياً ولبنانياً. لقد ترك الدمار خلال الاجتياح عام 1982 أثراً هائلاً على مجتمع اللاجئين، فمعظم المؤسسات المدنية والعسكرية دُمّرت، وآلاف المنازل هُدمت، واضطر أصحابها للجوء إلى الأماكن العامة والمباني الخالية كمهجّرين، أو إلى إعادة التموضع في تجمعات معزولة ما تزال الأونروا لا تعترف بها، ولا تمنحها أي خدمات حتى اليوم، هذا غير الضريبة البشرية الثقيلة، فالاجتياح أدى إلى استشهاد 15 ألف شخصاً معظمهم من الفلسطينيين[4]. لقد كانت مخيمات بيروت الهدف الأول للقوات الغازية، وكانت الأجندة الواضحة هي تدميرها والقضاء على مركزيتها في قيادة مجتمع اللاجئين في لبنان، وقيادتها لعمله السياسي والعسكري، وهذا ما تمكنت من تحقيقه من خلال الحرب والحصار والمجازر المتتالية، فانتهى دور مخيمات بيروت في قيادة المجتمع الفلسطيني في لبنان، وفي التفاعل مع العاصمة، التي ظلت تشكل مركز البلد المضيف رغم كل الصراعات الداخلية فيه، وهذا كان له أثر مصيري في التهميش الاجتماعي اللاحق لمجتمع اللاجئين.

كان لخروج م.ت.ف من لبنان انعكاسات سلبية كبيرة على المجتمع الفلسطيني نتيجة هذه الحرب، فبعد أن تصدّرت المنظمة المجتمع، وتصدّت للثغرات التي كانت قائمة في حياته؛ فمنحته حرية التنقل والسفر، وأدخلت بموجب نفوذها بعض نازحي العام 1967، وتولّت دعم مؤسسة الهلال الأحمر لتؤسس مستشفياتها، وتصبح المقدّم الرئيس للرعاية الصحية إلى جانب الأونروا، ودعمت التعليم المدرسي والجامعي، وأنشأت صندوق الطالب الفلسطيني، الذي كان يُؤمّن فرصة الدراسة الجامعية لأعداد كبيرة من أبناء اللاجئين، وأصبحت الهيئة الأولى التي تُنسّق معها الأونروا كل أعمالها وخدماتها، وشغّلت اللاجئين في مؤسساتها، وداعبت بعملها المسلح حلم العودة في نفوسهم، بعد كل هذا خرجت قيادة منظمة التحرير... وكما جاءت من الخارج عادت إلى الخارج آخذة معها كل هذا إضافة إلى عدد من اللاجئين الشبان المدربين ذوي الكفاءات، ومخلّفة وراءها الدمار الذي تركته المواجهات، التي خاضتها وخاضها معها اللاجئون في مواجهة المحتل، وفي مواجهة بعض الأطراف الداخلية اللبنانية التي سَعَت إلى المواجهة.

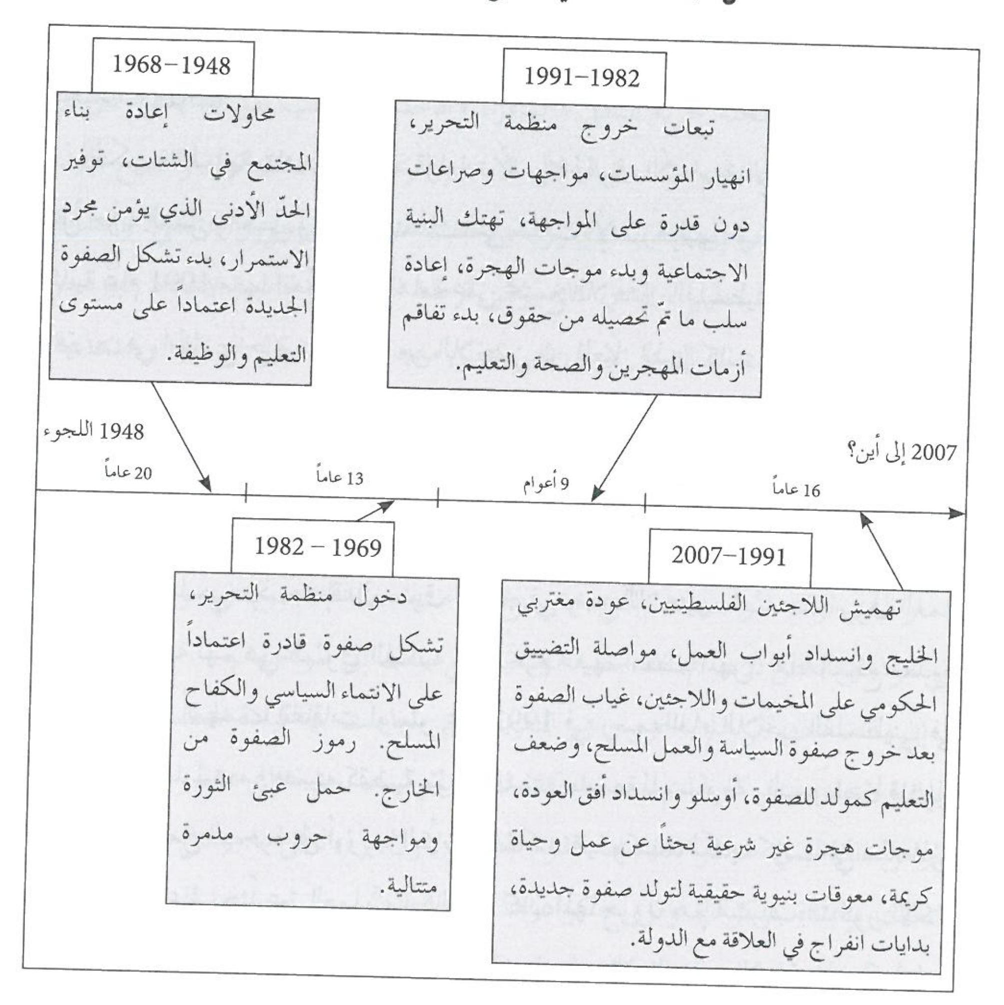
إن ما ضاعف أثر هذا الخروج هو الطريقة التي تعاملت بها قيادة المنظمة مع الساحة اللبنانية لاحقاً، فبعد كل الذي وصفناه كان فلسطينيّو لبنان بحاجة إلى دعم وجهد واهتمام أكثر من ذاك الذي حصلوا عليه عند قدوم المنظمة لأول مرة، لكن ما حصل هو أن المنظمة انشغلت بإعادة تمركزها، وتوزيع كوادرها وأعمالها، ورسم تصورها للمرحلة المقبلة، ومن ثم دخلت في مرحلة التركيز على دعم العمل في الأراضي المحتلة عام 1967، من خلال الانتفاضة المباركة سنة 1987 ثم في مرحلة أوسلو، وبعدها انتفاضة الأقصى. لقد كان حال فلسطينيي لبنان بعد خروج المنظمة أشبه ما يكون بحال أيتام لا حول لهم، فأصبحوا نهباً لكل ذي غاية أو ثأر، فكانت مجزرة صبرا وشاتيلا، ولم تكد المخيمات تتنفس الصعداء، حتى بدأت حرب المخيمات بين عامي 1985-1987، حتى اضطرت سكانها لأكل القطط والكلاب وشرب المياه العادمة، وأدّت هذه الحرب إلى موجة واسعة من الهجرة لأوروبا الغربية، ودول اسكندنافيا تحديداً بين أبناء المخيمات[5]، فكانت الموجةَ الثانية لتفريغ المخيمات من مخزونها الشبابي؛ العامل المقاتل الدافع لحركتها الاجتماعية في

غضون أقل من خمس سنوات، إضافة إلى أنها عمّقت أزمة المُهجّرين المتمركزين في المباني العامة والمهجورة، وفي تجمعات نائية وغير مخدومة، أو في تجمعات مهملة على أطراف المخيمات القائمة.

الحكومة اللبنانية عادت لاتخاذ قرارات تمس الحقوق الأساسية الإنسانية للفلسطينيين مثل حرية التنقل والعمل والبناء والتملك التي سبقت الإشارة إليها. وحملت حرب الخليج الثانية عام 1991 معها انعكاسات هامة على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فعودة المغتربين في الخارج حرمت الكثير من اللاجئين من المعيل الذي كانت تحويلاته المالية تقيم صلبهم، وفاقمت أزمة البطالة والسكن والمهجّرين، وعلى المدى البعيد أسهمت في تقليل أهمية التعليم كمولّد للصفوة، فاستثمار الفلسطينيين في التعليم واهتمامهم به أصبح أقل كثيراً بعد أن صارت نهاية المتعلم شبه الحتمية هي البطالة أو ممارسة حرفة يدوية لا علاقة لها بتعليمه الجامعي، إذ بعد إقفال سوق الخليج في وجه اللاجئين، أصبحت سوق العمل الوحيدة المتاحة لهم هي السوق اللبنانية التي تُحرّم عليهم معظم المهن. هذا الواقع معدوم الأفق، والذي أسهمت اتفاقات أوسلو عام 1993 في رسمه أمام اللاجئ الفلسطيني في لبنان بعد أن تعاملت مع قضيته كقضية مؤجّلة بدت خاضعة للمساومة والتسويات، قاد إلى موجة جديدة من الهجرة إلى أوروبا الغربية واسكندنافيا وكندا، لكنها كانت في هذه المرة هجرة غير شرعية بحثاً عن العمل[6]، وكالعادة كان المهاجرون هم الشباب الذكور الأكثر تعليماً وتأهيلاً في مجتمع اللاجئين، والأكثر قدرة على النجاح في الاستقرار واكتساب إقامات شرعية أو جنسيات في المَهَاجِر البعيدة.

ولو أردنا أن نرسم خطاً بيانياً لنشأة وجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتطوره؛ لاتخذ الشكل التالي:

الشكل 4/1: الخط البياني لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان



إن فهم الخلفية الاجتماعية لنشأة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتطوره، والتحركات والصراعات والاتجاهات والديناميّات التي كونت صورته المعقدة هي أساسية في فهم واقع هذا المجتمع والمعوّقات والمخاطر التي يواجهها، والآفاق الممكنة له ولمستوى حياة أفراده ومصيرهم كجماعة لاجئة. لقد هالَنا المنهج السُّكوني السائد في دراسة هذا المجتمع وفهمه، خصوصاً لدى المؤسسات البحثية والإغاثية الغربية والدولية، ومدى القصور والسطحية الناتجة عن استخدام مثل هذا المنهج في فهم واقع اللاجئين، فقصورُه لا

يسمح له أن يرى فيهم أكثر من مجموعة بائسة من السكان، لديها أزمات حقيقية في السكن والصحة والتعليم توصف مفصلة بالأرقام والمؤشّرات، مجموعة مهمّشة بالنسبة للمجتمع الذي يستضيفها، وتعاني من أزمات إنسانية حقيقية إذا ما قورنت بقريناتها من مجموعات اللاجئين في البلدان المجاورة، وبحاجة لتحرك عاجل وسريع؛ لتخفيف معاناتها في مختلف مجالات الحياة، لينتهي بتوصيات للحكومة اللبنانية وللأونروا وللدول المانحة والهيئات الإغاثية، وهذا المنهج على أهمية ما يلحظه من نتائج، خصوصاً عن المستوى الإنساني، يقصر عن رؤية صورة المجتمع المتكامل الحيّ المتفاعل الساعي إلى تحقيق هدفه الوطني الجامع، الذي شكلته فعلاً جماعة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ويقصر عن رؤية دور وجود الاحتلال في إيجاد هذا المجتمع، وتشكيل مجرى حياته ونوعها.

ثانياً: الفئات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين:

من بين نحو 800 ألف لاجئ يُقدر أنهم غادروا فلسطين المحتلة عام 1948، أحصت مصادر الصليب الأحمر Red Cross بحلول كانون الثاني/ يناير سنة 1949 حوالي 143 ألف لاجئاً في لبنان[7]، من مجمل اللاجئين في حينها، أما اليوم فلا توجد إحصاءات دقيقة لأعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتتفاوت التقديرات بين الأونروا والمصادر اللبنانية الرسمية، ويخضع تقدير أعداد اللاجئين أحياناً للمصالح السياسية للجهات التي تقدم هذا التقدير. الرقم الأكثر تداولاً على أي حال هو عدد اللاجئين الفلسطينيين الذي تعلنه الأونروا، والذي بلغ 411,005 لاجئاً مسجلاً حسب تقديراتها في 2007/7/30[8].

أما أوضاع الفئات الأساسية لهذا العدد من السكان فيمكن إجمالها بالتالي:

1. الأطفال:

تبلغ نسبة الأطفال تحت عمر 18 عاماً في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين 31.1%[9]، وهو ما يعني أن عددهم الحقيقي، اعتماداً على تقديرنا للاجئين الفلسطينيين المستقرين في لبنان البالغ 290 ألف لاجئ، هو حوالي 90,190 طفلاً.

يمثل الأطفال الفئة الأكثر ضعفاً في المجتمع، والأكثر تأثراً بالأزمات والكوارث والنكبات، لأنها تطبع أثراً دائماً فيهم وقد تُحدد ما سيكونون عليه في المستقبل، كما أنهم يشكلون من جهة أخرى "الاحتياطي الاستراتيجي" والقاعدة السكانية للمجتمع، فعدد أطفال اليوم هو الذي سيحدد القوة البشرية للمجتمع، ونسب الإعالة، والقدرة على الإنتاج بعد عشرين عاماً، ونوع ما يتلقونه اليوم من تعليم وتدريب وإعداد يحدد مدى قدرة المجتمع الكامنة على التطور والتوسع والإبداع. إن قدرة الجيل السابق على نقل منظومة الثقافة والقيم والمبادئ إلى الأطفال بنجاح هي المهمة الأخطر، فهي التي تحدد الانتماء والثقافة والهوية، التي سيملكها المجتمع في الجيل القادم، ونوع الأهداف المشتركة التي سيبلورها، والوسائل التي سيعتمدها للحصول عليها، وهذه العملية هي التي يسميها علماء الاجتماع "التنشئة الاجتماعية" أو "Socialization"، والتنشئة الاجتماعية في خصوصية الشعب الفلسطيني هي التحدي الأول والأبرز. ليست نسب وفيات الأطفال والإسهال والجفاف والتلاسيميا والإعاقات هي المشاكل الكبرى للطفولة كما تصوّرها المناهج السكونية، على ما تمثله هذه المشاكل والتحديات من أهمية إنسانية. إن المنهج السكوني في قراءة مجتمع اللاجئين كمجموعة من السكان البائسين، وهو الشائع في الأبحاث الدولية والغربية، التي تكاد تكون الوحيدة المُعالِجة للشؤون الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، يستثني تماماً موقع الأطفال الذي وصفناه كاحتياطي استراتيجي للمجتمع، فتلك الأبحاث لا تتعامل مع موقعهم في الحفاظ على هوية الجماعة الفلسطينية والمحافظة بالتالي على تطلعاتها الوطنية، فلا تتمكن بالتالي من أن تقرأ في الطفل الفلسطيني اللاجئ سوى أنه كائن بائس، سيء الحظ، ولِد في المكان الخطأ ولا بدّ أن نعينه في الحصول على فرصة عادلة في الحياة.

لقد أثبت اللاجئون الفلسطينيون في مختلف أماكن الشتات، وحتى هذه اللحظة، قدرتهم العالية على النجاح في هذه المهمة رغم مختلف الظروف، وفي الحفاظ على هوية مميزة لمجتمعاتهم في الشتات، وبلوَرة دورهم كجزء مهاجر مرتبط عضوياً بمن بقي في الوطن الأم، فالمخيمات الفلسطينية في لبنان تنتشر فيها الفصائل السياسية الفلسطينية ذاتها

المنتشرة في الأراضي المحتلة، ومداخلها وأزقتها تحفل بصور شهداء الانتفاضة، ومؤسساتها الكشفية ونواديها ومساجدها ومختلف فعالياتها، تتفاعل مع الحدث الفلسطيني يوماً بيوم، وتتأثر به بشكل مباشر، وهذا ما يؤكد نجاح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في هذه المهمة بامتياز، لكن مصير هذا النجاح في المستقبل غير واضح، خصوصاً في ظلّ هجرة اللاجئين الفلسطينيين المستمرة إلى مَهاجِر قد لا يتمكنون فيها من الحفاظ على هويتهم المتميزة، وتماسكهم العضوي.

المستوى التالي من الأزمات والتحديات التي يواجهها الطفل الفلسطيني اللاجئ في لبنان تتعلق بنوعية الوجود والحياة، فالرعاية الصحية الوحيدة المتاحة هي تلك التي تقدمها الأونروا، وهي عناية محدودة وقاصرة عن تغطية الاحتياجات الأساسية للاجئين كما سنرى لاحقاً، والطفل الفلسطيني الذي يصاب بأمراض قابلة للشفاء خلال السنوات الأولى من عمره تتاح له فرص نجاة أقل كثيراً من أقرانه اللبنانيين، ومن أشقائه اللاجئين في بلدان أخرى، فنسبة وفيات الأطفال تحت الخمس سنوات تبلغ بين لاجئي لبنان 37 طفل لكل ألف ولادة، بينما هي 30 لكل ألف طفل لبناني، و29 وفاة لكل ألف ولادة للاجئين الفلسطينيين في الأردن، و27 لأقرانهم في سورية[10]. أضف إلى ذلك أن 5% من أطفال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بين عمر 1-3 سنوات يعانون من نقص حادٍّ في التغذية[11]، و4% منهم من نقص التغذية بما يجعل المجموع 9% من أطفال اللاجئين في لبنان، بينما النسبة بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن هي 1% يعانون من نقص حادٍّ في التغذية في الفئة العمرية نفسها، و2% يعانون من نقص التغذية، بما يجعل المجموع بينهم 3%[12]، أي أن نقص التغذية بين أطفال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هو ثلاثة أضعاف نقص التغذية بين أطفال اللاجئين الفلسطينيين في الأردن.

2. النساء:

تبلغ النسبة العامة للذكور مقابل الإناث في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان 981 ذكراً لكل ألف أنثى[13]، وهو ما يعني أن 51% تقريباً من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من الإناث.

المرأة في المجتمع الفلسطيني، كمجتمع عربي مسلم، هي المسؤول الأول عن رعاية الأطفال والاهتمام بشؤون المنزل. وقدرتها على الإنجاب، ونوع التربية والعناية التي توفرها لأبنائها وأسرتها هي مصدر أساس للمكانة الاجتماعية التي تحظى بها، إلى جانب عوامل أخرى كالتعليم والعمل. وموقعها كابنة أو أخت أو زوجة أو أم أكثر أهمية في اعتبار المجتمع من مواقعها العلمية والعملية الأخرى، لكن هذا لا يعني أن المجتمع يحرمها منها تماماً، فالدراسات تفيد بأن المرأة تحظى بفرص التعليم نفسها التي يحصل عليها الذكور، إن لم تكن أفضل في بعض المراحل التعليمية، وتشارك في سوق العمل إلى حدٍّ ما، وهي مشاركة قد تُعدّ عبئاً وليست مكسباً في حالة اللاجئات كما سنوضح لاحقاً.

إن فهم موقع المرأة في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حيوي لتقدير أهم التحديات التي تواجهها، فواجب الباحث الاجتماعي أن يُشخّص هذه التحديات من موقع المرأة في مجتمعها بغض النظر عن رأيه في هذا النوع من المجتمعات ورأيه تجاه التوزيع التقليدي للأدوار بين الجنسين. لقد استفاضت بعض الدراسات، التي وضعت فهم وضع المرأة الفلسطينية اللاجئة هدفاً لها في استطلاع آراء ذكور وإناث المجتمع، حول قضايا مثل حقّ المرأة في "الإقامة وحدها في شقتها"، أو في "الترشح للمجلس البلدي"، أو "لمجلس النواب"، أو "التصويت في الانتخابات"، أو "إدارة عملها الخاص"، ويبدو أن الباحثين حين وضعوا هذه الأسئلة الافتراضية نسوا أنهم يحاولون تقييم وضع المرأة في مجتمع يعيش سكان 28 % من منازله متكدسين بمعدل يزيد عن ثلاثة أفراد في الغرفة الواحدة[14]، ولم يسبق لأي من أفراده أن ملأ ورقة اقتراع لأي نوع من المجالس المحلية أو التمثيلية منذ أن لجؤوا قبل 58 عاماً، فضلاً عن أن يفكروا في الترشّح لمثل هذه المجالس، ناهيك عن أن أفراده لا يملكون أصلاً حقّ التملك، ويعمل معظمهم في الحرف اليدوية، والخدمات الصغرى، ويُشكّل إدارة عمله الخاص حلماً بعيد المنال بالنسبة له[15].

إن القدرة على تشكيل أسرة خاصة والإنجاب، ومن ثم بالتالي الفرصة لتربية الأولاد والعناية بهم تُشكّل التحدي الأبرز أمام المرأة الفلسطينية اللاجئة في مجتمع يُقدّر لها، ويزرع فيها منذ الصغر دور الأم والزوجة، والاتجاه الحديث داخل هذا المجتمع يشير إلى أن

هذه الفرصة آخذة بالتناقص، فأكثر من 30% من النساء يتجاوزن سن الـ 30 دون زواج[16]، وبلُغة أخرى فواحدة من كل ثلاث نساء فلسطينيات تتجاوز هذه السن دون أن تُتاح لها فرصة تحقيق الدور الذي ينتظره منها المجتمع، ويمنحها التقدير على أساسه. وحتى اللاتي تُتاح لهن هذه الفرصة يضطررن أحياناً لتقديم تنازلات جمّة للحصول عليها، فالأرقام تشير إلى أن نسب الهجرة إلى خارج لبنان تزيد لدى الإناث عن الذكور في الفئات العمرية بين 15-30، وإذا أخذنا بعين الاعتبار خلفية المجتمع التي لا تسمح بهجرة الشابة العزباء في هذه الفئة العمرية بحثاً عن العمل أو التعليم، فإن السبب المنطقي الوحيد لهذه الهجرة هو الزواج، فمعظم الشباب الذين هاجروا في الفترات السابقة يعودون إلى المخيمات التي خرجوا منها بحثاً عن زوجة يصطحبونها معهم إلى بلاد الغربة.

الاضطرار إلى ترؤس الأسرة وتولي مسؤولية الإنفاق بالتالي، هو من أهم التحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان، فـ 17 % تقريباً من الأسر الفلسطينية في لبنان تترأسها نساء[17]، وذلك لأسباب مختلفة؛ منها الهجرة ووفاة الأزواج، إذ تصل نسبة الأرامل إلى 11 % من النساء الفلسطينيات البالغات في لبنان[18]. هذا العبء يضطر المرأة التي تقود الأسرة للخروج للعمل تحت ضغط الحاجة للإنفاق في مجتمع لا يُحمّلها في العادة هذه المسؤولية، وبالتالي لا يُعدّها لها. وإذا كان الرجل الفلسطيني المؤهل للعمل، سواء بحرفة أو تعليم أو قدرة جسدية على الأعمال الشاقة، لا يكاد يجد لنفسه عملاً في لبنان، فكيف بالمرأة التي يزيد احتمال كونها غير مؤهلة. إلى جانب ذلك، فإن خروج المرأة للعمل في هذه الحالة لا يعفيها من مسؤوليتها التقليدية، وهو ما يُرتّب على كاهلها عبئاً مضاعفاً سيكون من السذاجة معه أن نحتسب نسبة العاملات من النساء ونتبنّاها كتطور إيجابي في وضع المرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان. فبينما يصل إسهام النساء المتزوجات في سوق العمل إلى 15 % في أفضل الأحوال للفئات العمرية النشطة اقتصادياً بين 24-54 عاماً، تصل هذه النسبة إلى حوالي 80% بين النساء المطلقات للفئات العمرية نفسها، وحوالي 43% للأرامل في الأعمار نفسها، وهو أعلى قليلاً من نسبة مشاركة النساء من العمر ذاته، اللاتي لم يسبق لهن الزواج[19]. وعدم مشاركة المتزوجات نابع لدى أكثر من 90 % منهن من رؤيتهن بأنهن "ربات منازل متفرغات"، أو "معتنيات

متفرغات" وذلك ليس نتيجة أي ضغط آخر، إذ لا تتعدى نسبة النساء اللاتي يعزين عدم مشاركتهن في سوق العمل إلى منع الأسرة لهن نسبة 3% [20]، وهذه الأرقام تعني بلغة أخرى أن التفسير الأول لخروج المطلقة أو الأرملة، التي تتحمل العبء الأسري نفسه للمتزوجة، إلى سوق العمل هو الحاجة المادية.

وإذا ما تطرقنا إلى الوضع الصحي للمرأة اللاجئة، فيما يتصل بالحمل والأمومة، نجد أنه جيد عموماً، فالغالبية العظمى من الأمهات يتلقين عناية طبية متخصصة في فترة الحمل، إذ تحصل 54% ممن يتلقين عناية صحية في أثناء الحمل على هذه العناية من طبيب متخصص، بينما تحصل 40 % منهن على يد قابلات قانونيات متخصصات[21]، بينما تتمّ 76 % من الولادات في مستشفيات[22]، وبعد الولادة تحظى 55% من النساء بعناية طبية متخصصة[23]. لكن وضعها الصحي عموماً أسوأ من وضع الرجل الفلسطيني اللاجئ، فعلى مقياس القدرة الجسدية على أداء النشاطات اليومية، والذي يشمل القدرة على سماع المتحدث، والقدرة على قراءة الجريدة اليومية، والقدرة على حمل خمسة كغ من الوزن، والقدرة على التنقل لمسافات معقولة مشياً على الأقدام، وأخيراً القدرة على صعود الدرج، تفيد 26 % من النساء بأنهن يواجهن صعوبات في ثلاثة من هذه النشاطات الخمسة، مقابل 17 % من الرجال فقط[24].

3. الشباب:

يُشكل الشباب في العمر بين 19-45 سنة الفئة الاجتماعية الأكثر حيوية وتأثيراً في المجتمع، ففي هذه الفئة توجد معظم القوة العاملة المسؤولة عن إعالة بقية أفراد المجتمع، وفيها يقع طلاب الجامعات والمعاهد، وهي الفئة التي تُنشئ الأسر الجديدة، وتحدد الاتجاه الديموغرافي للمجتمع، كما أنها في الحالة الفلسطينية الفئة المؤتمنة على الحلم الوطني، وهي التي شكلت وقود المقاومة والثورة إبان وجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وهي الفئة التي تملك السلاح الفلسطيني في المخيمات اليوم، وإن لم تكن هي الفئة التي تقرر مصيره. إن ما يتمكن أفراد هذه الفئة من تحقيقه وإنجازه، هو الذي يُحدّد موقع المجتمع على

سلم التقدم أو التخلف، وعلى طريق تحقيق الأهداف الوطنية أو القصور عنها، وعلى هذا الأساس يمكن القول إنها الفئة الأكثر تأثيراً في أي مجتمع لاجئاً كان أم مقيماً في وطنه.

عددياً يشكل اللاجئون في هذه الفئة العمرية حوالي 46.5 % من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تقريباً[25]، بما يجعل حجمهم وفق تقديرنا حوالي 134,850 فرداً بين ذكور وإناث، بما يجعلهم الفئة الأكبر عدداً كذلك.

والتحدي الأبرز أمام هذه الفئة يمكن اختصاره ببساطة في كلمتين: أفق الحياة. يخرج المرء إلى الحياة خلال هذه المرحلة العمرية وهو مُحمّل بالآمال والتطلعات والطاقات، ينتظر أن يُحقّق ما يملكه من آمال عريضة كانت أو عادية، فيحلم بتأسيس أسرة وإنجاب أطفال، والحصول على عمل يفجّر من خلاله طاقاته أو على الأقل يُحصّل من خلاله القليل الذي يسمح له بتحقيق أحلامه الأخرى. بلوغ هذه المرحلة مختلف كثيراً بالنسبة إلى اللاجئ الفلسطيني في لبنان عما وصفناه، فهو حين يبلغ المرحلة يكون على الأغلب ترك الدراسة، وانخرط في تعلّم مهنة يعمل من خلالها بشكل غير مستقر، ويكون قد حجز موقعه الوحيد المتروك له في أسفل السلم الاجتماعي. أما لو كان من بين الـ 14%[26] المحظوظين الذين يتمكنون من إكمال دراستهم الثانوية، فسيدخل في الدوامة التالية: كيف سيحصل التعليم الجامعي، وأين؟ الاحتمالات المتاحة قليلة، فإما معاهد التدريب التابعة للأونروا، التي تعطي شهادة جامعية متوسطة تستمر الدراسة فيها لسنتين، وإما الجامعة اللبنانية في بعض الاختصاصات، أو الجامعات الخاصة التي لا يملك الطالب الفلسطيني رفاهية دفع أقساطها. وأخيراً، إن تمكن من اجتياز طبقات الفلترة المختلفة وكان بين الـ 8%[27] الذين يتمكنون من إنهاء هذه المرحلة من التعليم فتأتيه المعضلة التالية: أين سيعمل؟.

ليس أمامه أفق رحب، فالسوق اللبناني ينتظره بعشرات المهن المُحرّمة عليه، ونقابات لا تسمح له بالتسجيل فيها، وبالتالي لا تسمح له بالعمل في مجالها، لا الطب ولا الهندسة ولا المحاماة ولا الصحافة ولا المحاسبة ولا أي مهنة أخرى تقتضي ممارستها التسجيل في نقابة، فإن أراد العمل في مجاله تبقى أمامه الأونروا، الموظّف الأول الذي يبلغ عدد ما أتاحه من وظائف 3,532 وظيفة بحلول العام 2007 [28]، إضافة إلى المنظمات الدولية والمؤسسات غير

الحكومية العاملة في أوساط اللاجئين. وحتى عندما يحصل على عمل، فـ 16 % فقط من الأعمال المتاحة تقع في خانة المهن والأعمال الإدارية، و19% في مجال الخدمات والمبيعات، بينما 36% من الوظائف هي للحرف والعمال، و12% للعمال الزراعيين وعمال الصيد[29].

طبعاً هذا غير الاضطرابات السياسية والاحتمالات المفتوحة على الحرب التي يواجهها لبنان ككل، والتي تؤثر بقوة على وضعه الاقتصادي وتُقلّل فرص العمل المتوفرة فيه.

هذا الواقع المُظلم والمُعقَّد جعل الهجرة الاختيار الأول للاجئ الفلسطيني الشاب بمجرد دخوله معترك الحياة، إذ يقول 70.3 % من اللاجئين في الفئة العمرية بين 18-20 إنهم سيهاجرون إذا ما أُتيحت لهم الفرصة، ويؤيدهم في ذلك 67.7 % ممن تتراوح أعمارهم بين 21-30، و حوالي 55% من الفئات الأكبر عمراً[30].

4. المُسنّون:

وهم عموماً الذين تجاوزوا الـ 55 عاماً من العمر، وهم الفئة التي يُشكِّل جزء لا بأس منها أولئك الذين ولدوا في فلسطين وعايشوا الحياة فيها، واكتسبوا ثقافتها وعادات أهلها ونجحوا في نقلها إلى الأجيال التالية التي استقرت في الشتات، وهي الفئة التي تشكل خزان وعي المجتمع اللاجئ بوطنه وشكله وشكل الحياة فيه، بل الذي تنسج منه الأجيال اللاحقة أحلامها حول فردوسها المفقود. بهذا المعنى تلعب هذه الفئة دوراً أساسياً في المجتمع ربما يكون أكبر مما تلعبه الفئات الأكبر سناً في المجتمعات العادية، فهم في تلك المجتمعات يحكون تجربتهم بوصفها تراثاً يُنقَل للأجيال، أما في حالة المجتمع اللاجئ فهم يحكون تجاربهم بوصفها الصورة الوحيدة المتوفرة للوطن حين كان أصحابه فيه، وتُشكّل تجاربهم حافزاً للأجيال الأصغر لتبلوِر الهدف الوطني المشترك بالتحرر والعودة إلى حيث كانت هذه التجارب والأحداث.

تبلغ نسبة المسنين اليوم حوالي 12.3 % من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان[31]، أي أن عددهم يبلغ 35,525 شخصاً تقريباً وفق تقديرنا. وعلى الرغم من أن كثيراً ممن هم في هذه الفئة مروا بتجربة النكبة، وعاصروا الخروج من المدن والقرى والأملاك إلى المخيمات وبيوت الصفيح، وشقوا أولى خطوات المجتمع الفلسطيني الناشئ في بلدان الشتات، إلا

أن تقادم معاناتهم لم يعنِ أبداً أنها انتهت، فهم اليوم في لبنان يواجهون تحديات متعددة أوّلها وأهمّها الوضع الصحي.

الوضع الصحي يُشكّل التحدي الأبرز للمسنين في مجتمع اللاجئين في لبنان، حيث يُفيد 60 % ممن تزيد أعمارهم عن الـ 60 عاماً بأن وضعهم الصحي سيّئ أو سيّئ جداً[32]، علاوة على أن أكثر من 60 % من أبناء هذه السن مصابون بمرض مزمن واحد أو أكثر[33]، يُعد السكري وارتفاع ضغط الدم أكثرها انتشاراً، وتليهما أمراض القلب والأعصاب[34]، وحوالي 10% منهم مصابون بأزمات صحية مزمنة، أو إعاقات سببتها لهم الحروب المتتالية في لبنان[35].

التحدي الثاني البارز هو اضطرار أفراد هذه الفئة للبقاء في سوق العمل على الرغم من تقدم السن. وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن نسب الوفيات العالية بين الذكور الشباب خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وخلال الاجتياحات الصهيونية المتكررة، إضافة إلى نسب الهجرة العالية، وانتشار الفقر الذي تزيد نسبته عن 35% بين الأسر الفلسطينية اللاجئة[36]، فإن كبار السن يضطرون للاستمرار في الإسهام الاقتصادي، أو حتى الاستمرار في تولي المسؤولية الأساسية للإنفاق حتى سنٍّ متقدمة، إذ يبقى 45 % ممن تفوق أعمارهم سن الـ 60 في سوق العمل، بينما تبلغ هذه النسبة 70 % بين الذين تتراوح أعمارهم بين 55-60 عاماً[37]، ونحن طبعاً لا بدّ أن نستذكر هنا أن معظم قوة العمل الفلسطينية تعمل في الحرف أو كعمال مياومة، وأن أفراد هذه الفئة هم الأقل تأهيلاً وبالتالي يعمل معظمهم في هذا القطاع.

المسنّون الوحيدون (العازبون) ظاهرة أخرى موجودة، وإن لم تكن واسعة الانتشار، في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، إذ يُضطر جزء من أفراد هذه الفئة إلى العيش منفردين في منازلهم نتيجة عدم الزواج حيث 5.17% من النساء في عمر الـ 55 لم يتزوجن، أو نتيجة الهجرة أو فقدان الأقارب، إذ تبلغ نسبة الأرامل مثلاً 50.51 % بين النساء فوق عمر الـ 60 عاماً، وحوالي 10.23 % بين الرجال في العمر ذاته[38]. والعيش وحيداً يشكل تحدياً بالنسبة للمسن من جهتين: الأول عدم توفر المُعيل، والثاني عدم توفر رفيقٍ في المسكن يساعد المسن جسدياً، ويرعى صحته حتى وإن توفر المُعيل.

5. المعاقون وذوي الاحتياجات الخاصة:

توجد في كل المجتمعات أفراد تترك الوراثة أو الظروف أو الأمراض آثاراً مزمنة في بنيتهم الجسدية أو العقلية، تمنعهم من مواصلة الحياة بشكلٍ طبيعي، ويكون أفراد هذه الفئة بحاجة لرعاية خاصة من مختلف مؤسسات المجتمع من الأسرة إلى المدرسة، والمؤسسات الصحية، ومؤسسات الرعاية الخاصة حتى يتمكنوا من الحصول على حياةٍ طبيعية.

المجتمع الفلسطيني اللاجئ في لبنان تحضر فيه هذه الفئة كما في غيره من المجتمعات، لكن خصوصية الكوارث المتواصلة التي لحقت به، من نكبة العام 1948 إلى الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة والحرب الأهلية اللبنانية، انتهت بحرمان أعداد كبيرة من أبنائه من فرصة الحياة الطبيعية، سواء بسبب الإصابة المباشرة، أو بسبب الحصار المتواصل الذي منع تلقي الرعاية الصحية في الوقت المناسب، فأدى إلى تفاقم الحالات المتوسطة إلى حالات تستوجب البتر، أو تتسبب بأمراض كان يمكن تجنبها بمطعوم بسيط للطفل، بتدمير فرصته في الحياة السوية[39]. تقدر نسبة اللاجئين الذين يعانون من أمراض مزمنة وإعاقات نتيجة ظروف الحرب بحوالي 3% من مجمل اللاجئين في لبنان، وهم متركزون بين الذكور الذين تزيد أعمارهم عن 30 عاماً، إذ تبلغ النسبة بينهم حوالي 10%[40]، وهذا يعني أنه فضلاً عن النسبة العالية لأولئك المعاقين والمرضى قياساً إلى سكان المجتمع، فإن الأثر الذي تتركه إعاقتهم على المجتمع أبلغ وأكثر تأثيراً؛ لأن معظمهم يقع في الفئة المنتجة التي يفترض اليوم أن تكون في موقع المُعيل لا المعال.

الأرقام أعلاه على أي حال تشمل المعاقين وأصحاب الأمراض المزمنة، أما أصحاب الإعاقات فقُدِّر عددهم في العام 2002 بحوالي 3,033 شخصاً، يتركز 61 % منهم في المخيمات والتجمعات الجنوبية، ونحن إن علمنا أن معدل الزيادة للعامين السابقين كان بحدود الـ 208 أشخاص في كل عام[41]، يمكن أن نُقدر العدد بحوالي أربعة آلاف في العام 2006، ولو صحّ هذا الرقم فهو يعني أن نسبة المعاقين إلى مجموع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تبلغ 1.4 %. أما من حيث نوع الإعاقة، فنجد أنه تغلب على المعاقين اللاجئين الإعاقات الجسدية، إذ تبلغ نسبتها 48.7% من الإعاقات، تليها الإعاقات الحسية[42] بنسبة

15.8%، ثم الإعاقات العقلية بنسبة 11.3%، بينما يعاني 13.7% من إعاقات متعددة[43].

يبلغ عدد المؤسسات التي تقدم الرعاية للمعاقين في لبنان 283 مؤسسة يعمل منها 16 فقط في الوسط الفلسطيني، وهذه المؤسسات تُشكل معاً تجمعاً اسمه "هيئة الإعاقة الفلسطينية"[44]. تقدم هذه المؤسسات خدمات العلاج الفيزيائي والكراسي المتحركة، والعكازات ومساعدات الحركة، إضافة إلى الرعاية المتخصصة للمصابين بإعاقات عقلية لمساعدتهم على تعلم مختلف المهارات، لكن على الرغم مما تقدمه هذه المؤسسات يبقى عددها محدوداً بالنسبة إلى عدد المعاقين، خصوصاً في وسط فقير لا تقدر فيه الأُسر على توفير الحدّ الأدنى من الرعاية الخاصة للمعاق، فضلاً عن عدم شمول نطاقها الجغرافي، إذ تتركز معظمها في مخيمات محددة؛ أهمها مخيم مار الياس في بيروت. وعلى الرغم من أنها توفر خدمات النقل أحياناً للمستفيدين من خدماتها، إلا أن شمول التجمعات والمخيمات البعيدة بخدماتها يبقى متعذراً، كما تبقى فرص معرفتها بحالات الإعاقة في المناطق البعيدة أقل نسبياً.

هوامش

1 استطلاع رأي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006/5/20. والنتائج التي وصل إليها المركز شبيهة بالأرقام التي يعلنها المعهد النرويجي للدراسات التطبيقية الدولية (فافو)، انظر: Age A. Tiltnes, *Falling Behind*, p. 32.

2 موسم النبي موسى كان احتفالية إسلامية تقام بالتزامن مع عيد الفصح المسيحي، يتجمع فيها المسلمون من شتى أنحاء فلسطين في ألوية، ويبدؤون بالتوافد على القدس من أبوابها المختلفة، ويقام احتفال في شوارع القدس يستعرضه المفتي وأعيان القدس وفلسطين، ينتهي بالمسجد الأقصى، ثم يخرج المحتفلون منه إلى ساحة مقابل المسجد ليجتمعوا بالمسيحيين ويهنؤوهم بعيدهم، وقد سنّ صلاح الدين هذا الموسم بعد أن ضمن للمسيحيين حقّ الحج للمدينة بعد تحريرها، لكنه خشي أن يستغل الصليبيون هذا التسامح ليعيدوا احتلال المدينة تحت ستار الحج، فخرج بحل ذكي يسمح بالمحافظة للمسيحيين على هذا الحقّ، ويمنع الصليبيين من استغلاله، فسنّ هذا الموسم ليجتمع فيه المسلمون من كل مدن فلسطين على شكل ألوية تحمل معها عدتها وسلاحها؛ لتستعرضه تحت عين قادة وأعيان المسلمين في البلاد. وقد ورد وصف مفصل لهذا الموسم في مذكرات المقدسيين القدامى، خصوصاً المسيحيين منهم أمثال إميل الغوري وخليل السكاكيني، وقد أفضنا في شرحه، لأنه كان يسهم في صناعة ثقافة ووعي وتسامح الشعب الفلسطيني، وكان الحدث السنوي الأبرز في عموم فلسطين في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، ومنه انطلقت ثورة أولى ثورات فلسطين ضد المشروع الصهيوني عام 1920. لمزيد من المعلومات حوله انظر: خليل السكاكيني، **كذا أنا يا دنيا** (دمشق: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 1982)، ص 193-194؛ ومحسن صالح، **التيار الإسلامي في فلسطين**، ط2 (الكويت: مكتبة الفلاح، 1989)، ص 165-171.

3 نصري صالح حجاج، **مرجع سابق**، ص 39. كاتب هذه الدراسة أورد جداول مفصلة بالشخصيات الفلسطينية البارزة في لبنان في شتى المجالات، نقلاً عن دراسة للباحث صقر أبو فخر منشورة في بيروت لم يوضح عنها أي تفاصيل.

4 محسن صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2004)، ص 319-320.

5 سجلت الدانمارك والسويد وحدهما وصول 4,250 مهاجراً من فلسطينيي لبنان خلال عامي 1986-1987، وستة آلاف مهاجر خلال عامي 1988-1989 التاليين لحرب المخيمات معظمهم من الذكور الشباب. انظر: Mohamed Kamel Dorai, "Palestinian Emigration from Lebanon to Northern Europe: Refugees, Networks and Transnational Practices," Refuge Journal, Vol. 21, No. 2, 2003, p. 24, in: http://www.yorku.ca/crs/Refuge/Abstracts%20and%20Articles/Vol%2021%20No%202/dorai.pdf

6 Ibid.

7 محمود العلي، **مرجع سابق**، ص 2.

8 انظر: http://www.un.org/unrwa/arabic/PublicStat/pdf/uif-15.pdf

9 *Report of the Commissioner General of the United Nations Relief and Work Agency for Palestine Refugees in the near East 1 July 2004 - 30 June 2005*, General Assembly Official Records (A,60,13), (U.N.: New York, 2005), p. 73.

10 Age A. Tiltnes, *Falling Behind*, p. 19; and see also: www.unicef.org/infobycountry/lebanon.html

11 نقص التغذية يتعارف على قياسه من خلال محيط أعلى ذراع الطفل، بحيث إذا كان المحيط تحت 12.5 سم اعتبرت الحالة نقصاً حاداً، وإذا كان بين 12.5-13.4 اعتبرت نقصاً في التغذية.

12 Age A. Tiltnes, *Falling Behind*, p. 20.

13 Marwan Khawaja, "Population," Ole Fr. Uglanded, *Difficult Past, Uncertain Future: Living Conditions among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon* (Oslo: Fafo, 2003), p. 30.

14 Laurie Blome Jacobsen and Aziza Khaldi, "Housing and Environment," Ole Fr. Uglanded, *Difficult Past, Uncertain Future: Living Conditions among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon* (Oslo: Fafo, 2003), p. 189.

15 انظر مثلاً: Laurie Blome Jacobsen, *Educated Hose Wives: Living Conditions among Palestinian Refugee Women* (Oslo: Fafo, 2004),
وهي تفتتح دراستها باستطلاع رأي حول مشاركة المرأة في الحياة العامة شمل الجوانب الواردة أعلاه.

16 Marwan Khawaja, "Population," p. 34.

17 *Ibid.*, p. 46.

18 *Ibid.*, p. 33.

19 *Ibid.*, p. 131.

20 Laurie Blome Jacobsen, *Educated Hose Wives*, p. 26.

21 Age A. Tiltnes, "Health & Health Services," Ole Fr. Uglanded, *Difficult Past, Uncertain Future: Living Conditions among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon* (Oslo: Fafo, 2003), p. 92.

22 *Ibid.*, p. 95.

23 *Ibid.*, p. 98.

24 *Ibid.*, p. 72.

25 رقم مبني على حساب تقديري مركب، بناءً على أرقام المعهد النرويجي للدراسات التطبيقية الدولية (الفافو)، والأرقام التي تعلنها الأونروا.

26 Guri Tyldum and Najla Bashour, "Education," p. 110.

27 *Ibid.*

28 *Report of the Commissioner General*, p. 63.

29 Yousef al Madi and Ole Ugland, "Employment and Working Conditions," Ole Fr. Uglanded, *Difficult Past, Uncertain Future: Living Conditions among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon* (Oslo: Fafo, 2003), p. 145.

30 الاستطلاع الشامل لآراء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2005/11/13.

31 *UNRWA Statistical Profile-General*, in: www.unrwa.org

32 Age A. Tiltnes, "Health & Health Services," p. 92.

33 *Ibid.*, p. 68.

34 الاستطلاع الشامل لآراء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2005/11/13. وتشير نتائج الاستطلاع إلى أن مرض السكري هو الأكثر شيوعاً؛ إذ أنه موجود لدى 33.6% من الحالات المرضية، يليه ارتفاع ضغط الدم بنسبة 28.2%، ثم أمراض الأعصاب بنسبة 19.6%، وتليها أمراض القلب بنسبة 19.4%.

35 Age A. Tiltnes, "Health & Health Services," p. 68.

36 Willy Egset, "Poverty Profile of Palestinian Refugees in Jordan, Lebanon, and the West Bank and Gaza Strip," Willy Egset, Penny Johnson and Lee O'Brien, *Finding Means: UNRWA'S Financial Crises and Refugee Living Conditions* (Fafo, 2003), Vol. II, p. 36.

37 Yousef al Madi and Ole Ugland, "Employment and Working Conditions," p. 131.

38 Marwan Khawaja, "Population," p. 33.

39 علي هويدي، **معاناة اللاجئ الفلسطيني المعاق في مخيمات لبنان** (لندن: مركز العودة)، ص 13، في: www.prc.org.uk/data/aspx/005ARM2.aspx

40 Age A. Tiltnes, "Health & Health Services," p. 67-68.

41 بحسب ما نُقل عن هيئة الإعاقة الفلسطينية في: علي هويدي، **معاناة اللاجئ الفلسطيني المعاق في مخيمات لبنان**، ص 8.

42 نعني بالإعاقات الجسدية بتر أو تلف عضو من أعضاء الحركة بشكل يمنع استخدامه الطبيعي، أما الإعاقة الحسية فيقصد بها فقدان أو تضرر إحدى الحواس الخمس بشكل يمنع عملها الطبيعي.

43 علي هويدي، **معاناة اللاجئ الفلسطيني المعاق في مخيمات لبنان**، ص 11.

44 **المرجع نفسه**، ص 10.

الفصل الخامس

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان مشاريع التسوية وآفاق المستقبل

الفصل الخامس:
اللاجئون الفلسطينيون في لبنان:
مشاريع التسوية وآفاق المستقبل

معين منّاع*

مقدمة:

في عصر الحريات وحقوق الإنسان، بدأت تتزايد الضغوط الأمريكية على القيادة السياسية الفلسطينية، وعلى الحكومات والدول التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين. والهدف من هذه الضغوط، هو تغيير الهوية الوطنية للاجئين الفلسطينيين؛ ليصبح اسم اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا إلى الأردن: أردنيين، والذين هجّروا إلى لبنان: لبنانيين، هذا إن بقوا في لبنان. أما إن أجبروا على هجرة جديدة إلى بلد إسكندنافي مثلاً، فإن اسمهم سيكون دنماركيين أو سويديين. وليصبح اسم الفلسطينيين الذي بقوا في فلسطين بعد أن احتلتها العصابات الصهيونية والقوات الإسرائيلية، عام 1948: إسرائيليين.

أما فلسطين فهي ما تبقّى من أراضٍ انسحبت منها "إسرائيل" بعد احتلالها عام 1967، وباتت ضمن مسؤولية السلطة الفلسطينية؛ وبالتالي يكون من بداخلها فقط هم الفلسطينيون.

لم لا؟ وقد اعترفت السلطة الفلسطينية، بموجب وثيقة ستانفورد Standford Document، التي وقعها نبيل شعث، واعتمدت رسمياً، على اعتبار أراضي الضفة الغربية، وقطاع غزة، فلسطين. أما الأراضي التي بقيت تحت سيطرة "إسرائيل"، بما فيها الأراضي التي احتلتها عام 1948، اعترفت بتسميتها "إسرائيل"[1]. وعليه، فإنه بحسب هذا المنطق يمكن القول إن الفلسطينيين فقط هم الذين في فلسطين، والذين في "إسرائيل" هم إسرائيليون.

---

* باحث فلسطيني في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت.

لا شكّ أن هذه النهاية لا يقبل بها اللاجئون الفلسطينيون، سواء أولئك الذين داخل فلسطين التاريخية، أو الذين هم في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، أو حتى ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا وشُرّدوا من بيوتهم وممتلكاتهم وبلداتهم.

لكن النظر في مسيرة القرارات الدولية الطويلة، والمشاريع الأمريكية التي باتت مستعجلة في تفتيت قضية اللاجئين وتذويبها، إضافة إلى الإجراءات والخطوات الإسرائيلية، مع ما يصاحبها من صمت أو تخلٍّ عربي، وانتهاءً بما آلت إليه استعدادات القيادة الفلسطينية الرسمية، نجد أن قضية اللاجئين الفلسطينيين باتت على مفترق طرق؛ وخصوصاً، قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، الذين تجتمع عليهم مختلف المخاطر: السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والاقتصادية. فواقعهم الذي بات يتسم بالضعف، يتأثر ببيئة الدولة اللبنانية التي تعيش، هي أيضاً في هذه المرحلة، تحت المجهر الأمريكي بفعل القرار الدولي 1559، وما يتبعه من قرارات دولية، التي سيكون لها تأثير في مستقبل لبنان السياسي، وشكل العلاقة بين طوائفه ومذاهبه المتنوعة، والمتباينة الولاء والانتماء.

ولكي نستشرف مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، نعرض تطور قضيتهم، بوصفهم جزءاً من قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما سنستعرض مسيرة وضعهم في لبنان بشكل خاص، وذلك بحسب المراحل التالية:

أولاً: منذ نكبة 1948 وحتى نكسة 1967:

في البداية، لا بدّ من الإشارة إلى أن بريطانيا أقدمت على احتلال فلسطين عام 1918، وكان عدد اليهود المقيمين فيها لا يزيد عن 55 ألف نسمة سنة 1918، أي بنسبة لا تتجاوز 8% من إجمالي عدد الفلسطينيين، وتضاعف عدد اليهود من خلال الهجرة التي رعتها وحمتها بريطانيا إلى أن بلغوا حوالي 650 ألف نسمة، أي بنسبة 31.7% من عدد السكان، ولم يتمكنوا من الحصول سوى على نحو 6.5% من مساحة فلسطين بحلول عام 1948 [2].

بعد أن انتهت أحداث الحرب العالمية الثانية استغل اليهود مذابح هتلر ضدّهم، وضخموها

حتى حصلوا على دعم الحزبين الأمريكيين؛ الجمهوري والديموقراطي، وتعاطف الرئيس الأمريكي هاري ترومن Harry Truman معهم، الذي مارس ضغطاً كبيراً على هيئة الأمم المتحدة. فأقرّت بتاريخ 1947/11/29، قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين؛ الدولة العربية على مساحة 42.8% من أرض فلسطين ويسكنها 725 ألف عربي، و10 آلاف يهودي. وتكون الدولة اليهودية على مساحة 56.74% وسكانها 498 ألف يهودي، و497 ألف عربي[3].

مع ذلك، وبعد أن انتهت أحداث حرب 1948، التي أسفرت عن احتلال القوات الإسرائيلية لما يقارب 77% من مساحة أرض فلسطين، لم تبادر القوى الكبرى إلى إلزام قوات الاحتلال باحترام الحدود التي رسمها قرار التقسيم، ولكن على العكس، أقدمت على فرض هدنة على مصر، والأردن، وسورية، ولبنان، على الخطوط التي وصلت إليها القوات الإسرائيلية، كأنها حدود دولية، وبالتالي تعدّ جزءاً من الكيان.

إذن، هكذا استولت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلية على أرض فلسطين، وهكذا شرّدت أهلها الذين تحولوا إلى لاجئين. وبهذا الانحياز والتعاطف، تعاملت القوى الكبرى والمجتمع الدولي مع إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، مع أن ذلك تمّ على حساب الشعب الفلسطيني.

لذلك، سنتحدث عن واقع المجتمع الدولي، وكيف تعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين بوصفها جزءاً من القضية الفلسطينية. فيوم نشأت قضية اللاجئين الفلسطينيين، كان المجتمع الدولي قد دخل لتوه مرحلة الحرب الباردة، بين المعسكر الغربي الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي الذي كان يتزعمه الاتحاد السوفييتي السابق. وكانت غالبية الدول العربية ما زالت ترزح تحت نير الاحتلال، مما صعّب عليها القيام بأي دور فاعل لمواجهة المشروع الصهيوني، فضلاً عن أن يكون لديها الحدّ الأدنى من القدرة على تمرير أي قرار دولي يخدم الحقوق الفلسطينية.

وبعد أن بدأت الدول العربية تأخذ استقلالها، توزعت تبعيتها بين المعسكرين الدوليين القائمين، وبالتالي تمّ تشتيت تأثير دول العالم العربي. مما عنى أن المصالح العربية بقيت بعيدة

عن التقدير والمراعاة. خصوصاً وأن القرارات الدولية كانت وما زالت، تمثل حاصل وزن مصالح ونفوذ اللاعبين لأي من قوى المعسكرين.

في هذا السياق، تمّ التعامل مع القضية الفلسطينية عموماً، ومع قضية اللاجئين الفلسطينيين على وجه الخصوص. ففي 1948/5/14، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 138، الذي كلفت بموجبه لجنة مؤلفة من ممثلين عن الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، لتتابع مهام الوسيط الدولي الكونت برنادوت Bernadotte وأعماله، ولكي تضع التصورات المناسبة للتعامل مع نتائج احتلال فلسطين؛ فتوافقت اللجنة على تكليف وسيط دولي يعهد إليه تأمين القيام بالخدمات العامة الضرورية لسلامة سكان فلسطين، وتشجيع إيجاد تعديل سلمي في مستقبل وضع فلسطين[4]. فتمّ تكليف السويدي الكونت برنادوت، الذي قدّم تقريره للأمين العام للأمم المتحدة، قبيل أيام من اغتياله على يد مجموعة من عصابة "شتيرن" الصهيونية Stern Gang في 1948/9/17 [5]، لعلمها المسبق بمضمون تقريره، الذي ترفضه بشكل حاسم، وليمارسوا نوعاً من الضغط على المنظمة الدولية من أجل تعديل موقفها؛ فتراعي مصالح الكيان الصهيوني الوليد وطموحاته، تمهيداً لتكون فلسطين الوطن القومي لليهود، وتكون خالية ممن سواهم، حتى لو كانوا أصحاب الأرض الشرعيين.

جاء بعد ذلك تقرير الأمين العام مؤكداً باسم الأمم المتحدة على "حقّ الناس الأبرياء الذين شردوا من بيوتهم بسبب الحرب وعمليات الإرهاب التي رافقتها، في العودة إلى ديارهم، على أن تدفع تعويضات مالية عن الممتلكات لغير الراغبين في العودة"[6]. فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على هذا التقرير، القرار 194 الذي صدر في 1948/12/11، الذي يدعو إلى "وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة، وتكليف لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين"، مهمتها: "العمل على إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والسعي لإعادة تأهيلهم من جديد اقتصادياً واجتماعياً، وإقرار دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة..."[7].

كما أعدت اللجنة "بروتوكول لوزان – Lausanne Protocol" بتاريخ 1949/4/26،

الذي أكدّ "وجوب عودة اللاجئين وحقهم في التصرف بأموالهم وأملاكهم، وحقّ تعويض من لا يرغب بالعودة"[8]؛ فقبلت "إسرائيل" التوقيع على البروتوكول، لأنه كان يمثل شرط الأمم المتحدة لقبول عضويتها في المنظمة الدولية. وبعد أن تمّ لها ذلك، وقُبِلت عضويتها في منظمة الأمم المتحدة، تراجعت عن التزامها تجاه بروتوكول لوزان، وتنكّرت لمقررات اللجنة فرفضت تنفيذ شروطها، الأمر الذي اضطر لجنة التوفيق الدولية Conciliation Commission لإعلان فشل مؤتمر لوزان Lausanne Conference[9]. مما يعني أن مبرر قبول الأمم المتحدة بانضمام "إسرائيل" إلى عضويتها، لم يتحقق ولم تتقيد به "إسرائيل"، ولم يتمّ تنفيذه لغاية هذا التاريخ. مع العلم أن القرار 194 قد تمّ التأكيد على ضرورة تنفيذه من قِبَل الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من 110 مرات[10]، خلال الـ 55 سنة التي تلت صدوره، أي إن "إسرائيل" التي ضمنت لها الأمم المتحدة وجوب قيامها فوق الأراضي التي نصّ عليها قرار التقسيم، أي فوق الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1948، ترفض تنفيذ قرارها رقم 194، وغيره من القرارات الدولية التي تدعوها لقبول عودة كل اللاجئين الفلسطينيين، الذين يرغبون بالعودة إلى ديارهم. ومع ذلك استمرت "إسرائيل" في عضوية الأمم المتحدة.

وفي 1950/12/11 صدر قرار الجمعية العامة رقم 394، الذي طلب من لجنة التوفيق إنشاء مكتب، يتخذ كافة التدابير لتقدير التعويضات المنصوص عليها في القرار 194 ودفعها؛ فقام المكتب بتقدير كافة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التي تركها اللاجئون الفلسطينيون، وكانت النتيجة أن عدّتها اللجنة "ديناً للاجئين الفلسطينيين على الحكومة الإسرائيلية"[11].

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة همرشولد Hammarskjold في 1959/6/15 مشروعاً، دعا فيه إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين واستيعابهم، عبر مساعدة الدول التي يتواجدون فيها اقتصادياً. "فرفضه الفلسطينيون على المستويين الرسمي والشعبي، واحتجّوا عليه من خلال مؤتمر عقد لهذا الغرض في بيروت في 1959/6/26، معتبرين أن هذا المشروع سوف يؤدي – بحسب وجهة نظرهم – إلى تذويب الفلسطينيين في اقتصادات الشرق الأوسط"[12].

قسّمت المقررات والمشاريع الدولية القضية الفلسطينية إلى مستويين:

الأول: يهتم بتعويض اللاجئين وإغاثتهم وإعادة تأهيلهم. وهو ما قامت به الأونروا، التي تأسست بقرار من الأمم المتحدة في 1949/12/8 لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين المحتاجين ممن فقدوا بيوتهم وأرضهم وأسباب معيشتهم.

والثاني: يتعلق بالأرض وأسلوب "تعديل" مستقبلها؛ حيث قُدِّمت الكثير من المشاريع. وكان من ضمنها مشروع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون فوستر دالاس John Foster Dulles بتاريخ 1950/8/26، الذي اقترح فيه أحد حلّين لقضية اللاجئين الفلسطينيين، هما: "إما بعودة بعضهم إلى وطنهم الأصلي، ضمن حدود الممكن بحسب الإرادة الإسرائيلية، وإما بتوطينهم في المناطق العربية التي يقيمون فيها منذ رحيلهم عن بلادهم..."[13].

وهناك المشروع الذي أعدّه جوزيف جونسن، رئيس مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي Carnegie Endowment for International Peace، بتكليف من الحكومة الأمريكية، إلى لجنة التوفيق الدولية بتاريخ 1962/10/2، ليزيد من وضوح التوجه الأمريكي وتحديده، حيث اقترح فيه: "... إعطاء كل رب أسرة من اللاجئين الفلسطينيين فرصة الاختيار الحرّ، وبدون أي ضغط خارجي من قبل أي مصدر كان، بين العودة إلى فلسطين أو التعويض، إذا رفض العودة، ... ولإسرائيل الحقّ بإجراء كشف أمني على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه..."[14]، مما يعني ضمناً جعل إمكانية العودة لأي لاجئ مرهونة بالموافقة الإسرائيلية. هذه الموافقة التي أعلنت "إسرائيل" بأنها غير مستعدة لإعطائها لأي لاجئ فلسطيني يرغب بالعودة إلى بلده. لذلك كان نصيب هذا المقترح أيضاً، الرفض الإسرائيلي الرسمي، الذي جاء على لسان جولدا مائير Golda Meir، وزيرة الخارجية الإسرائيلية، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1962 [15].

وبعد انتهاء حرب 1967 التي هزمت فيها القواتُ الإسرائيلية الجيوشَ العربية، ظهر مشروع الولايات المتحدة الأمريكية لحلّ النزاع العربي – الإسرائيلي، وقضية اللاجئين الفلسطينيين في خطاب الرئيس جوزيف جونسون Joseph Johnson، بتاريخ 1967/6/19، بعد أن ناقش مقترحاته في لقاء قمة مع وزير الخارجية السوفييتي إليكسي

كوسيجن Alexey Kosygin. جاء فيه: "لا بدّ من حلّ مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً" محدداً سبيل تحقيق الحلّ العادل بقوله: "لذلك لا بدّ أن توجه دول المنطقة جهودها، من أجل رفع الظلم، الذي لحق بهؤلاء الناس"[16]. وكأنه يوجه خطابه إلى دول المنطقة التي يجب عليها أن توفر الحلّ العادل، وليس "إسرائيل". أي أن خطاب الرئيس الأمريكي قد أضاف توضيحاً جديداً، يتعلق بوجوب تحمل دول المنطقة، المستضيفة للاجئين، جزءاً من مسؤولية رفع الظلم عن هؤلاء الناس، وتحقيق العدالة.

وبتاريخ 1967/11/22، أصدر مجلس الأمن الدولي Security Council القرار 242، الذي يدعو فيه إلى "تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين"[17]. فإن كان القرار 194 يدعو إلى وجوب العودة، أو التعويض لمن لم يرغب، فإن هذا القرار يدعو إلى تسوية، والتسوية لا تأتي بالضرورة بحلٍّ وسط، أو بحلٍّ عادل، حتى ولو كان هذا العدل نسبياً، وإنما غالباً ما تأتي النتيجة لصالح ميزان القوة، وتراعي مصالح ورغبات الطرف الأقوى، وليس بالضرورة الطرف صاحب الحقّ والشرعية. ثم إعطاء القرار صفة التسوية عاجلة، وليست عادلة؛ لأنها تسوية إنسانية ذات طبيعة إغاثية.

ومن جهة أخرى فقد هيمنت الأنظمة العربية، وخصوصاً مصر، على مسار القضية الفلسطينية خلال الفترة 1948-1967. وتعاملت مع قضية فلسطين باعتبارها قضية تحرير وليس قضية لاجئين. غير أن الشخصية الوطنية الفلسطينية أخذت بالظهور الفعلي مع إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964. و لم تبدِ أياً من الدول العربية تجاوباً مع المشاريع أو القرارات الدولية التي كانت تصدر على هذا النحو، ولم يشذّ عن هذه القاعدة سوى الرئيس التونسي بورقيبة، الذي أعلن في تاريخ 1965/4/21، مشروعاً دعا فيه إلى: تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي على أساس قرار التقسيم، "ويعود اللاجئون الفلسطينيون إلى دولتهم الجديدة"[18].

أما لبنان، الذي يتشكل من أكثر من ثلاث عشرة طائفة ومذهب، والذي تمّ تركيب نظامه السياسي بكثير من الحساسية والحذر؛ فقد اتخذت كافة مكوناته الطائفية والسياسية موقف إجماع وطني في رفض توطين اللاجئين الفلسطينيين، خاصة وأن المؤسسة اللبنانية الحاكمة،

تنظر إلى اللاجئين الفلسطينيين، ومنذ وصولهم إلى لبنان، على أنهم "تهديد للتوازن الدقيق بين المسلمين والمسيحيين، ومن ثم للاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد"[19].

وبما أن لبنان معنيّ بالتعامل مع احتياجات اللاجئين الإنسانية، وتطورات قضيتهم على المستوى الدولي؛ فقد شكّلت الحكومة اللبنانية إدارة شؤون اللاجئين بتاريخ 1959/3/13، أي بعد أحد عشر عاماً على هجرة اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان، جعلت مهمتها "التنسيق مع وكالة الإغاثة الدولية"[20]، استجابة للتوجه الدولي الذي أوكل مهمة رعاية شؤون اللاجئين للوكالة، إضافة إلى مهمة التنسيق والتعاون مع الحكومات المحلية.

وفي المقابل كانت الحكومات اللبنانية المتعاقبة متجاوبة مع القضية الفلسطينية تماشياً مع حالة الإجماع العربي، ومثال ذلك تأييد رئيس مجلس الوزراء اللبناني، الدكتور عبد الله اليافي، في بيان حكومته الوزاري بتاريخ 1966/4/27، "حقّ شعب فلسطين بالعودة إليها دون ما قيد أو شرط"[21].

ثانياً: منذ 1968 وحتى حرب 1973:

استقبلت دول المنطقة هذه المرحلة، وهي ما زالت تعاني من تبعات نكستها، أمام القوات الإسرائيلية التي احتلت شبه جزيرة سيناء من مصر، ومرتفعات الجولان من سورية، كما احتلت ما تبقى من الأراضي الفلسطينية؛ أي الضفة الغربية، وقطاع غزة.

انطلاقاً من هذا الواقع قدّمت جارتا فلسطين؛ مصر عبر رئيسها القومي البارز جمال عبد الناصر، والأردن عبر ملكها الحسين بن طلال، الذي تستقبل بلاده العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، بتاريخ 1968/4/10 مشروعاً، اعترفتا بموجبه "بسيادة واستقلال جميع بلدان المنطقة [بما فيها إسرائيل] وقبول حلٍّ عادل لمشكلة اللاجئين العرب". لكن الحكومة الإسرائيلية سارعت إلى رفضه على لسان رئيسة مجلس وزرائها جولدا مائير. حيث كان التوضيح المصري لمفهوم الحلّ العادل، يقتضي "إقرار الحقوق المشروعة والمقدسة للشعب الفلسطيني" أي المشروعة وفق القرارات الدولية، بما لا يتعارض مع عودتهم إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هُجِّروا منها، أو منعوا من العودة إليها. كما دعا التوضيح

الأردني إلى "... تحقيق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة"، وطالب بوجوب "أن يمارس اللاجئون الفلسطينيون حقّهم في العودة إلى ديارهم أو التعويض عليهم"[22]، أي القبول بكل ما ورد في القرارات الدولية، التي تعطي الحرية للاجئين الفلسطينيين في ممارسة حقهم في الاختيار.

وعلى أي حال فإن التصور الإسرائيلي لمفهوم الحلّ العادل لم يتأخر كثيراً؛ فقدم وزير الخارجية أبا إيبان Abba Eban إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروعاً بتاريخ 1968/10/8. يدعو فيه إلى عقد مؤتمر لدول الشرق الأوسط تشارك فيه الدول التي تسهم في إغاثة اللاجئين، ووكالات الأمم المتحدة المختصة؛ بهدف وضع خطة خَمسية لحلّ مشكلة اللاجئين على أساس "دمجهم في البيئات التي يقيمون فيها..."[23]، وإذا كانت هناك أية تكاليف، فإن وكالات الأمم المتحدة المعنية، هي التي سوف تتولى تخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ هذه المهمة، من خلال الميزانيات التي تقدمها الدول التي تسهم في إغاثة اللاجئين. وليس مهماً عندئذ لو كانت نتيجة الحلّ تتجاوز رغبة اللاجئين أنفسهم وإرادتهم، وكانت متنكرة لحقوقهم الفردية المتمثلة في معاناتهم وممتلكاتهم، والجماعية المتمثلة بسيادة واستقلال بلدهم.

وبتاريخ 1973/10/22 أصدر مجلس الأمن القرار 338، إثر حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، دعا فيه إلى البدء الفوري بتنفيذ القرار 242 بجميع أجزائه، الذي وافقت عليه "إسرائيل" مع شيء من التحفظ، ولكنها لم تنفّذ أي جزء منه. ورفضته يومها منظمة التحرير الفلسطينية مؤكدة على حقّ الشعب الفلسطيني "في تقريره، بنفسه، مصيره على أرضه". كما رفضت أي قرار أو مشروع لا يعترف، أو يدعم تحرير فلسطين، وعودة أهلها إليها، مؤكدة ما ورد في ميثاقها، أن "العودة مرتبطة بالتحرير الشامل"[24]. أي أن المنظمة كانت لم تزل لغاية ذلك التاريخ تتعامل مع القضية كونها قضية واحدة من دون أي تجزئة أو تفصيل، على اعتبار أن القضية الفلسطينية هي قضية تحرير وليست قضية لاجئين، فالعودة تأتي نتيجة للتحرير وبعده.

بقي الموقف اللبناني خلال هذه الفترة، ملتزماً بما تُجمع عليه الدول العربية، واتضح

موقفه من خلال رسالة وزير خارجيته يوسف سالم، إلى المبعوث الدولي غونار يارنغ Gunar Yaring بتاريخ 1969/3/14، بيّن له فيها أن موقف لبنان "يقوم على دعم موقف البلدان العربية، التي جرى احتلال أراضيها من قبل إسرائيل، والتي قبلت بقرار مجلس الأمن 242"[25]. أي أن لبنان الذي لا يستطيع الخروج عن الإجماع العربي بات مهيئاً للتعامل مع البدائل والحلول التي تطرحها القرارات والمشاريع الدولية، بناء على الموقف العربي وتطوراته.

ثالثاً: منذ 1974 وحتى 1990:

كانت سياسة منظمة التحرير الفلسطينية ترفض كافة المشاريع والقرارات الدولية التي تتعامل مع القضية الفلسطينية على أساس أنها قضية لاجئين. إضافة إلى ذلك؛ فقد تمكنت المنظمة من تثبيت نفسها كممثل للشعب الفلسطيني سنة 1974، غير أن الدول العربية لم تستطع كسب أي معركة في مواجهة الجيش الإسرائيلي، بشكل حاسم، يجعلها قادرة على فرض تطبيق حقّ اللاجئين بالعودة إلى ديارهم. كما لم تبدِ أيٌّ من الدول العربية المضيفة استعدادها لتحمّل تبعات الموافقة على حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفق ما تطرحه المشاريع الأمريكية، أو ما هو مقبول إسرائيلياً.

في شهر حزيران/ يونيو 1974 أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية برنامجها السياسي المرحلي، الذي تضمن تحولاً جوهرياً في استراتيجيتها في التعامل مع القضية الفلسطينية، وإدارتها للصراع. كان تقدير المنظمة يومها ينطلق من قناعتها بعدم مواءمة الموقف الدولي؛ للوصول إلى حلّ للقضية الفلسطينية بما يتناسب مع تطلعاتها الوطنية، خصوصاً أن الولايات المتحدة، التي تقود المعسكر الغربي، وهي حليف استراتيجي لـ"إسرائيل"، قادرة على التأثير بشكل قوي ومباشر في القرارات والمشاريع الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين؛ فتعطل أي قرار لا يتناسب مع مصالحها، أو مصالح حليفتها "إسرائيل"، وتفسر أو تترجم أي قرار إلى حيز الواقع وفق رؤيتها. وفي الوقت نفسه فإن السوفييت، على الرغم من مواقفهم السياسية المتعاطفة مع العرب ودعمهم المادي، إلا أن دورهم لم يرتقِ إلى القدرة على التأثير

في صناعة الأحداث، أو توجيهها، أو لعب دور حاسم في مقابل الدور الأمريكي.

أكّدت المنظمة في برنامجها السياسي موقفها الرافض للقرار 242، الذي وصفته على أنه "يطمس الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني، ويتعامل مع قضية فلسطين كمشكلة لاجئين". كما جعل البرنامج "إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتمّ تحريرها"، هدفاً يمثل الحقوق الوطنية لشعبنا، وتحقيقه يستدعي إجراء تعديلات جوهرية في استراتيجيات المنظمة، والتي تجلّت على الشكل التالي:

1. "تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح"؛ تمهيداً لاعتماد تكتيك التفاوض والتسوية السياسية.
2. "تحرير الأرض الفلسطينية"[26] كمصطلح بديل عن "تحرير فلسطين"؛ إظهاراً لمدى التجاوب وقابلية التغيير في أهدافها النهائية.

بناءً عليه، كانت هذه المرة الأولى التي يظهر في وثائق المنظمة مصطلحا "اللاجئين، والسلطة الوطنية المستقلة"، كاستجابة من قبل المنظمة للتطورات الدولية، والاتجاه الأمريكي في التعامل مع القضية الفلسطينية.

وكنتيجة لهذا التطور المهم في موقف منظمة التحرير الفلسطينية، وتقديراً من المنظمة الدولية للدور الذي يمكن أن تؤديه منظمة التحرير، في سبيل تسوية مشكلة اللاجئين، أصدرت الهيئة العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1974/10/14، القرار 3210، حيث تؤكد فيه "أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، وتدعو منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني، إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة"[27]. بذلك يكون هذا القرار الدولي قد أضفى الشرعية على المنظمة كي تصبح الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كمقدمة لإعطاء المنظمة الشرعيةَ للدخول في مشروع التسوية.

كما تمّ إصدار القرار 3236 في الدورة نفسها مؤكداً على "الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وحقّ تقرير المصير"، وقد كان هذا القرار إنجازاً سياسياً كبيراً، غير أنه لم تتخذ أية آليات فعلية للحصول على الحقوق الفلسطينية، فضلاً عن أنه كان صادراً عن الجمعية

العامة وليس مجلس الأمن، و لم يتخذ أية صفة إلزامية بالاستناد إلى البند السابع في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي 1982/5/14، قدّم خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني مشروعاً، دعا فيه إلى "انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية على تلك الأراضي، وأن تكون أحكام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة هي المرجع القانوني"[28] لحل مشكلة اللاجئين. أي أن المنظمة قد قدّمت من خلال هذا المشروع تصوراً عملياً لما يمكن أن يتجه إليه حلّ القضية الفلسطينية؛ فيصبح على الشكل التالي:

1. الاعتراف بـ"إسرائيل".
2. أن تنسحب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها عام 1967.
3. يمارس الشعب الفلسطيني حقّه في تقرير المصير على الأراضي، التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية.
4. يتمّ حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرارات الدولية.

ومع ذلك فإن هذا المشروع لم يجد أذناً صاغية عند الإسرائيليين؛ لأنهم كانوا قد اتخذوا قرار إعلان الحرب على منظمة التحرير الفلسطينية من أجل اقتلاعها من لبنان والقضاء عليها.

وفعلاً بدأت حرب اجتياح لبنان، التي أدّت إلى خروج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان والسودان وغيرها إلى تونس واليمن. هذا الانسحاب مهّد لعزل المنظمة عن مسرح صناعة الأحداث، مما يعني أنها دخلت في مرحلة ضغط سياسي استمر حتى اندلاع انتفاضة الحجارة عام 1987، التي لم تستطع القوات الإسرائيلية إيقافها، على الرغم من قيامها بكافة الإجراءات والتدابير. الأمر الذي أوقع "إسرائيل" في حالة ارتباك اقتصادي واجتماعي، بالإضافة إلى حالة التوتر السياسي الذي دفعها للبحث عن شريك فلسطيني يساعدها في إيقاف الانتفاضة.

رابعاً: منذ مؤتمر مدريد 1991 وحتى قمة كامب ديفيد 2000:

تعدّ هذه المرحلة البداية العملية لتفكيك قضية اللاجئين، ووضعها على سكة الإنهاء والتصفية، وذلك لسبب رئيسي، يتمثل في انخراط منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مباشر في عملية التسوية التي تنازلت فيها عن العديد من الثوابت والحقوق الفلسطينية.

جاء انخراط المنظمة في الوقت الذي هيمنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي الجديد، بعد تفكك وانحلال الاتحاد السوفييتي، وفي الوقت الذي كانت ترى فيه أمن "إسرائيل" هدفاً حيوياً لا يمكن التخلي عنه أو التهاون فيه. وكانت المنظمة قد اتخذت موقفاً مؤيداً للعراق في احتلاله للكويت، الأمر الذي ضاعف من عزلة المنظمة عربياً، وخليجياً على وجه التحديد. وهذا ما أدى إلى ضعف الموقف الفلسطيني عموماً.

في تلك اللحظة دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مؤتمر دولي لحلّ النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، وفق رؤيتها، وبما يتناسب مع الشروط الإسرائيلية. وجاءت دعوة منظمة التحرير للمشاركة في هذا المؤتمر لاعتبارين؛ أولهما: إسباغ الشرعية على التسوية، التي سوف يفرضها المجتمع الدولي، الذي تقوده أمريكا وتملي عليه قراراتها. وثانيهما: حاجة "إسرائيل" إلى طرف فلسطيني يساعدها في إيقاف انتفاضة الحجارة.

توجهت الدعوات إلى حضور مؤتمر مدريد الدولي Madrid Conference بتاريخ 1991/10/18 تحت عنوان "... تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مباشرة، ... ترتكز على قراري مجلس الأمن رقم 242، و338"[29].

إذن لقد أسفر مؤتمر مدريد عن محادثات مطولة، كانت الأولى ثنائية، فلسطينية – إسرائيلية، أنتجت لاحقاً اتفاق "إعلان المبادئ" الذي أُعلن عنه في أوسلو، والذي وصفه محمود عباس الذي كان يومها مشرفاً مباشراً على إنجازه، وهو الذي وقع عليه نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية، والذي أصبح رئيس السلطة الفلسطينية التي أنشئت بموجبه، ولتحقيق أهدافه وبنوده. قائلاً: إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية هو:

1. "التوصل إلى اتفاق حول الترتيبات لإقامة سلطة حكم ذات انتقالية فلسطينية".
2. الدخول في مفاوضات... "تؤدي إلى تسوية دائمة على أساس القرارين 242، و338"[30].

أي أن التعامل مع القضية الفلسطينية سوف يتم إنجازه على مرحلتين، تكون المرحلة الأولى مخصصة لإنشاء "سلطة حكم ذاتي"، تُقام على أراضٍ فلسطينية تنسحب منها القوات الإسرائيلية، يكون اسمها فلسطين. والمرحلة الثانية لإنهاء مشكلة اللاجئين، على الشكل الذي بيّنه محمود عباس نفسه، عندما بيّن الواجبات الملقاة على عاتق "الدولة" الفلسطينية تجاه اللاجئين. وهي بدورها تنقسم إلى مرحلتين:

تهدف المرحلة الأولى، بحسب تعبير محمود عباس نفسه، إلى "تخفيف معاناة شعبنا في اللجوء إلى حين حلّ المشكلة"، من خلال:

1. توفير "حقّ المواطنة لكل فلسطيني أينما كان".
2. "وتنظيم علاقات الجاليات الفلسطينية، وضمان مصالحهم مع الدول المضيفة"[31].

وتهدف المرحلة الثانية إلى تحقيق الحلّ الدائم، "بالمفاوضات مع إسرائيل".

وبما أن الموقف الإسرائيلي معروف مسبقاً، ومحدد بالتوطين أو إعادة التوطين. فإن هذه الاستراتيجية سوف تجد طريقا كي تتحول إلى أمر واقع؛ لأن محمود عباس يعترف "بالواقع الذي يفرض نفسه على الأرض، وهو الذي يعتد به"[32]؛ لذلك فهو يتعامل معه. فالوقائع الإسرائيلية من حيث الإصرار على رفض عودة اللاجئين، وجلب المزيد من المهاجرين اليهود، وإسكانهم في بيوت اللاجئين الفلسطينيين وبلداتهم، وبناء المستوطنات فوق أراضيهم وأملاكهم. سوف تفرض نفسها على السيد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، وتجعله يعتد بها. عندها سندرك بأن أي تسوية لن تحمل معها عودة اللاجئين إلى ديارهم، ولا إلى بلدهم فلسطين التاريخية التي هُجّروا منها عام 1948. وتكون قيادة السلطة الفلسطينية قد رسمت مستقبل قضية اللاجئين على الشكل التالي:

1. العودة إلى الدولة الفلسطينية الموعودة.
2. التوطين في مكان اللجوء.
3. إعادة التوطين "التهجير" في بلد ثالث.
4. إعطاء الجنسية الفلسطينية "جالية فلسطينية في البلد المضيف"، كمرحلة انتقالية.

ولقد كشف محمود عباس في معرض حديثه عن دور السلطة الفلسطينية، وطبيعة

علاقتها بفلسطينيي الشتات، وبيّن ملامح المرحلة الانتقالية التي سوف يمرّ بها اللاجئون، وخاصة اللاجئون في لبنان، ريثما يتمّ التوصل إلى الحلّ الدائم. بالتشديد على ضرورة ارتباطهم بهذه "الدولة" الفلسطينية "من خلال الهوية ومن خلال مصالحهم العامة"[33].

أي أن المرحلة الانتقالية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، ستتميز ببعض الخدمات التي سوف تحققها لهم السلطة الفلسطينية، حيث سيتحولون إلى جالية فلسطينية تتمتع بالحقوق المدنية. ولن تجد الدولة اللبنانية غضاضة في إعطائهم إياها، ما دامت قد تجاوزت مسألة توطينهم على أراضيها، وما دامت إقامتهم في لبنان قد أصبحت مؤقتة، ريثما تتمّ عملية إعادة تأهيلهم، تمهيداً لإعادة توطينهم في بلد ثالث، أو عودتهم للدولة الفلسطينية الموعودة.

ولكي نتأكد من المرحلة التي وصلت إليها قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بحسب تعامل منظمة التحرير، وقيادة السلطة الفلسطينية، وموقف الحكومة اللبنانية. من المهم التوقف عند كلمة وزير خارجية لبنان فارس بويز بشأن الموقف من اتفاق المبادئ، أمام مجلس النواب في بيروت بتاريخ 1993/9/9 حيث قال: "ولأننا معنيون من حيث وجود مواطنين فلسطينيين على أرضنا، من واجب منظمة التحرير الفلسطينية، والقيادة الفلسطينية أولاً وأخيراً أن تضمنا حقّ العودة لهؤلاء"[34].

كما أشار وزير الخارجية إلى ازدواجية المرجعية السياسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، عندما قال: "واجب منظمة التحرير والقيادة الفلسطينية"، هذا التعبير يتجاوز إشكالية تكرار الشخص نفسه في موقعي المسؤولية لكل من المنظمة والسلطة، لأن رئيس السلطة يومها كان هو نفسه رئيس المنظمة، بينما صلاحيات السلطة الفلسطينية تختلف عن صلاحيات منظمة التحرير. ومع أن منظمة التحرير هي مرجعية السلطة بموجب بنود اتفاق أوسلو. إلا أن مؤسسة السلطة، ستكون مهيأة لكي تقوم مقام "دولة" فلسطين.

ثم تابع الوزير تخوفه من موقف منظمة التحرير حيال اللاجئين حين قال: "التي لم تفرض ذكر أي فقرة واضحة وصريحة حول موضوع العودة، بل ذكرت كلمة لاجئين في سلسلة من الكلمات أو العبارات المتتالية في شكل غير واضح وغير ملزم لأحد"[35].

ثم ختم وزير الخارجية كلمته بعبارات توضح الموقف اللبناني من هذا الاستحقاق، واستراتيجيته في التعامل معها بالقول: "... إننا متفقون جميعاً أن هناك وحدة وطنية حول موضوع رفض التوطين، ... وإذا كانت هذه القيادة [الفلسطينية] تتنازل عن حقّ شعبها في العودة وهذه مشكلة ندفع ثمنها، ... فلا يمكن أن نعتبر نحن المسؤولون أولاً، فنحن مسؤولون ثانياً"[36].

إذاً، نحن هنا أمام حالة من الإجماع الوطني اللبناني حول رفض توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأمام مخاوف لبنانية حقيقية من احتمال تنازل القيادة الفلسطينية عن حق العودة، وبالتالي احتمال "توريط" لبنان في عملية توطينهم في أرضه، أو ربما دفعه للتضييق عليهم لإجبارهم للهجرة إلى بلدان أخرى.

استند مؤتمر مدريد إلى مرجعية القرارات الدولية 242 و338، وجميعها لا يحتوي نصاً يضمن حق عودة اللاجئين، أو يعطيهم حتى حقّ الاختيار الحرّ في تقرير ما إذا كانوا يرغبون بالعودة أم لا. ومع ذلك فإن التفرد الأمريكي في القرار الدولي اقتضى شطب مرجعية كافة القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، لتصبح الرؤية الأمريكية وقراراتها هي المرجعية الوحيدة دون غيرها. ففي شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1993، أي بعد توقيع اتفاق أوسلو، صوتت إدارة بيل كلينتون Bill Clinton في الأمم المتحدة ضدّ القرار 194، وفي الجلسة نفسها دعت إلى تقييد أو إنهاء نشاط الأمم المتحدة فيما يخص "إسرائيل" وفلسطين، ودعت إلى التخلص من جميع قرارات الأمم المتحدة السابقة، بوصفها لاغية، وشمل ذلك جميع الدعوات المتصلة بحقوق الفلسطينيين[37].

وفي أجواء التحضير لقمة كامب ديفيد Camp David في تموز/ يوليو 2000، والتي تجمع ما بين الرئيس الأمريكي كلينتون والفلسطيني ياسر عرفات ورئيس مجلس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك Ehud Barak، أعلن باراك قبيل سفره لحضور القمة "أن إسرائيل لن تقبل أبداً بحقّ العودة أو القرار 194". وفي خطوة موازية أقرّ الكنيست Knesset تشريعاً "يحظر على أي حكومة إسرائيلية التفاوض بشأن تنفيذ القرار 194"[38] مما يعني، أننا أصبحنا بصدد إجماع إسرائيلي، كرسته المؤسسات التنفيذية والتشريعية، يرفض أي اتفاق

أو قرار يؤدي إلى عودة أي لاجئ فلسطيني إلى بلدته التي هُجِّر منها عام 1948.

فشل مؤتمر كامب ديفيد في الوصول إلى أية تسوية نهائية بشأن اللاجئين، فضلاً عن القضايا الجوهرية الأخرى. وقد طُرحت بعض الأفكار من الجانب الإسرائيلي باحتمال عودة متدرجة لأعداد محدودة جداً من اللاجئين، ذكرت بعض المصادر أنها بحدود 50 ألفاً أو 100 ألف؛ وهي نسبة لا تتجاوز 2% من لاجئي سنة 1948. وقد ذُكر أن باراك أبدى مرونة وتجاوباً حول إمكانية عودة بعض لاجئي الجليل، في شمال فلسطين، تحت مسمى لمّ شمل العائلات. الذين تربطهم أواصر قربى من الدرجة الأولى والثانية، وهذه مسالة بدأت تتآكل وتتبخر بحكم تقدم سن الفئة المستهدفة، أي أن مرور الزمن سوف يعفي "إسرائيل" من تبعات هذه الموافقة. وفي حال بقي بعض اللاجئين الذين تتوفر فيهم هذه الشروط، فإنهم سيكونون قلة قليلة من كبار السن الذين تجاوزت أعمارهم الستين عاماً. عندها سيكون الإجراء ذا طبيعة إنسانية وليست حقوقية أو سياسية.

وجاء تصريح الرئيس ياسر عرفات في 2000/7/26 الذي استند فيه على القرار الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، داعياً إلى وجوب "أن تكون الأولوية بالنسبة للاجئين، هم إخواننا اللاجئون في لبنان، وذلك لظروفهم الصعبة... وكذلك بالنسبة للشعب اللبناني الشقيق الذي عانى معنا الكثير..."[39]. في إشارة واضحة إلى عدم ملائمة الحلّ المقترح للبنان واللاجئين فيه.

ثم جاءت مقترحات الرئيس الأمريكي كلينتون، في 2000/12/23 لتبين شكل التسوية النهائية للنزاع، التي يمكن أن تحظى بدعم الولايات المتحدة، وبالتالي ستكون مستعدة لكي توفر لها إمكانية النجاح، وتحدثت عن الجانب المتعلق باللاجئين على الشكل التالي:

أولاً: إن الدولة الفلسطينية ستكون نقطة الارتكاز للفلسطينيين الذين يختارون أن يعودوا إلى المنطقة.

ثانياً: نحتاج إلى صياغة بشأن حق العودة، توضح أن ليس هناك حق محدد في العودة إلى "إسرائيل" نفسها، ولكنها لا تلغي تطلع الشعب الفلسطيني للعودة إلى المنطقة.

ثالثاً: إنشاء لجنة دولية لتنفيذ كل الجوانب التي تنجم عن اتفاق الفلسطينيين والإسرائيليين، والمتعلقة بالتعويض، وإعادة التأهيل.

رابعاً: المواطن الخمسة المحتملة للاجئين هي؛ دولة فلسطين، أو مناطق في "إسرائيل" ستنقل إلى فلسطين ضمن تبادل الأراضي، أو إعادة تأهيل في الدولة المضيفة، أو إعادة توطين في دولة ثالثة، أو الإدخال إلى "إسرائيل".

خامساً: سيعتمد التأهيل في البلدان المضيفة، وإعادة التوطين في بلدان ثالثة والاستيعاب داخل "إسرائيل" على سياسات تلك البلدان.

سادساً: تستطيع "إسرائيل" أن تشير في الاتفاق إلى أنها تعتزم اعتماد سياسة يتم بموجبها استيعاب بعض اللاجئين في "إسرائيل"، بما يتفق مع قرار "إسرائيل" السيادي[40].

إن هذه المقترحات وغيرها من القرارات والاتفاقات السابقة، بقيت تتعامل مع المستوى السياسي من قضية اللاجئين، وجاءت في سياق ضغط الإدارة الأمريكية التي كانت تمارسه على القيادة الرسمية الفلسطينية. وبقي الجانب الفردي، الذي يعكس البعد القانوني والحقوقي للإنسان الفلسطيني الذي هُجّر من أرضه وبيته. وبعبارة أخرى فإن جميع التسويات ستبقى مثلومة قانونياً إن لم تتوفر لها الموافقة الشخصية من المالك الحقيقي للأرض، أو من ورثته الشرعيين. كما ستبقى الاتفاقات الموقعة تحت الوصاية الأمريكية بحاجة إلى شهادة عدم ممارسة ضغط وإكراه.

خامساً: منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى 2005:

لا تعدّ وثيقة جنيف Geneva Document الصادرة في 2003/11/13 من بين الوثائق الرسمية؛ حيث أنه تمّ التوقيع عليها من قبل مجموعة من الفلسطينيين المقربين من القيادة الفلسطينية مثل: ياسر عبد ربه؛ وهو وزير سابق ومقرب من رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، كما وقعها عدد من الإسرائيليين من المحسوبين على حزب العمل واليسار الإسرائيلي ومن بينهم يوسي بيلين Yossi Beilin؛ وهو وزير سابق جاء من صفوف المعارضة. ومن المتوقع أن تكون لها قيمة مرجعية؛ لأنها تظهر اللاجئ الفلسطيني وكأنه مارس حقه في الاختيار الحرّ في العودة، وتؤدي إلى إغلاق ملف اللاجئين وتسقط المرجعية الدولية لهذه القضية، بموافقة الطرف الفلسطيني نفسه.

تنهي هذه الاتفاقية "وضعية اللاجئ الفلسطيني كلاجئ" لمجرد تحقيق مكان إقامة دائم للاجئين. وبالتالي يتمّ اعتبار ذلك بمثابة تطبيق لكافة القرارات الدولية، التي تدعو إلى عودة اللاجئين وحلّ مشكلتهم؛ مثل القرار 194 و242 والمبادرة العربية[41]. كما ودعت إلى إصدار قرار من مجلس الأمن والجمعية العامة في الأمم المتحدة "يتبنيان الاتفاقية ويلغيان قرارات الأمم المتحدة السابقة".

وتسقط هذه الاتفاقية حقّ أي لاجئ في "رفع أي مطالبات بخلاف تلك المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية"، مع أنها لم تلزم "إسرائيل" باستقبال اللاجئين والسماح لهم بالعودة إلى ديارهم، وإنما اكتفت بإلزامها هي والسلطة الفلسطينية بتشجيع "الأطراف الثالثة على ذلك"[42]. مما يعني بأن حقّ العودة سيتمّ تطبيقه خارج أرض بلدة اللاجئ وقريته التي هُجّر منها. خصوصاً أن الوثيقة أعادت تطبيق حقّ العودة إلى "إسرائيل" "للقرار السيادي لدولة إسرائيل"[43].

وفي المقابل، قدّمت الوثيقة شرحاً تفصيلاً حول التعويض، بينت فيه جوانب التعويض عن الممتلكات ومضاعفاتها الاقتصادية، وكذلك التعويض عن اللجوء والمعاناة، في إشارة ضمنية واضحة إلى أنها سوف تكون مسألة عملية؛ حيث أقرت الاتفاقية "تأسيس مفوضية دولية تكون مسؤولة بشكل كامل وحصري عن تنفيذ كافة الجوانب المتعلقة باللاجئين"[44] بموجب هذا الاتفاق.

وجعلت الأولوية في تطبيق حقّ العودة بموجب هذه الاتفاقية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وذلك تماشياً مع التصور الأمريكي الذي ورد في مبادرة كلينتون؛ حيث رأى بأن "الأولوية يجب أن تعطى للاجئين في لبنان"[45]. خصوصاً أنه لم يتم اندماجهم في المجتمع المحلي. فطبيعة التكوين اللبناني لم تساعدهم على الاندماج، كما أن التدخلات الفلسطينية في السياسة الداخلية للبنان في فترة الحرب الأهلية أسهمت بحدوث التنافر بينهما، ولا يغيب العامل الإسرائيلي الذي يفضّل دفع اللاجئين بعيداً عن "حدوده" مع لبنان. لذلك جاءت باقي بنود الاتفاقية مفصلة؛ لتوفر كافة الاختيارات والبدائل، التي تضمن تشتيت لاجئي لبنان على أكثر من موطن إقامة دائم، تمهيداً لاستيعابهم وتشتيتهم في البيئات الثالثة.

فقد ورد في الاتفاقية تحت بند اختيار المكان الدائم للإقامة، خمسة مواطن، هي نفسها التي وردت في مقترحات الرئيس الأمريكي كلينتون في 2000/12/23، لتبين شكل التسوية النهائية للنزاع. مع ورود بعض المحددات التي ظهرت على الشكل التالي:

1. "دولة فلسطين... حيث سيتم ذلك بموجب قوانين دولة فلسطين". مع أنها لا تحتوي البيوت التي هاجر منها أي من لاجئي لبنان، ثم من يضمن عدم تدخل "إسرائيل" لتقييد عدد الذين يمكن أن يلتحقوا بهذه الدولة المفترضة وشخصياتهم؟!.
2. "المناطق في إسرائيل التي يتم نقلها إلى فلسطين". مع أنه يوجد بيوت وأملاك لعدد قليل من اللاجئين في لبنان داخل هذه المناطق، إلا أنه ينطبق عليها ما ينطبق على الاحتمال السابق، هذا إن تمت عملية المبادلة.
3. "دول ثالثة" تقبل استيعاب بعض اللاجئين بواقع يكون "خاضعاً للقرار السيادي لهذه الدول". فكثير من دول أوروبا، والدول الإسكندنافية، إضافة إلى أستراليا وكندا، الموجودة في أقاصي الأرض، والبعيدة عن الديار الشرعية، والبلد الأصلي الذي هُجِّر منه اللاجئ الفلسطيني؛ ستكون جميعها مستعدة لاستيعاب أعداد محددة من لاجئي لبنان.
4. "دولة إسرائيل، ... خاضعاً لقرارها السيادي"، والذي بات واضحاً ومعروفاً مسبقاً. مما يعني استمرار هذه الوثيقة كغيرها من الوثائق والقرارات في ممارسة التمويه اللفظي، الذي يوهم القارئ بالتوازن والموضوعية، مع أن معدّي الوثيقة أنفسهم، يعرفون قبل غيرهم حقيقة موقف "إسرائيل" النهائي الرافض لعودة أي لاجئ فلسطيني، إلى الأراضي التي احتلتها عام 1948.
5. وتبقى "الدول المضيفة، ... خاضعاً لقرارها السيادي". بما يعني أن الدولة اللبنانية ستكون مخيّرة بين أن تقبل بتوطين اللاجئين الفلسطينيين جميعهم أو بعضهم، على أن تحصل على "مكافأة بالمقابل". تكون هذه المكافأة متناسبة مع العدد الذي تقبل به، إن قبلت بما لا يؤثر أو يتعارض مع قرارها السيادي. ولها أن تقبل بأن تكون مقرّ إقامتهم الدائمة، أو المؤقتة.

أبدى رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في 2003/10/14 موافقته الضمنية على "وثيقة جنيف" في تصريح له قال فيه: "... أنا أدعم أي جهد، وخصوصاً من هؤلاء الجماعات في إسرائيل، الذين هم مع سلام الشجعان، الذي أيدناه، ..."[46].

ومع مطلع العام 2005، انتخب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية. وقد أكد عباس "التزام الفلسطينيين عملية السلام في إطار خريطة الطريق"[47]؛ التي تجعل إنهاء العنف، أي وقف انتفاضة الأقصى، وإنهاء مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، قبل إيجاد حلٍّ يقوم على أساس دولتين. وتركت هذه الخريطة التعامل مع قضية اللاجئين إلى مؤتمر دولي يبحث قضايا الوضع النهائي. كما طمأن عباس الإسرائيليين؛ عبر رسالة سرية إلى أريل شارون Ariel Sharon، جاء فيها أنه: "على اقتناع تام بأن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها في نكبة العام المشؤوم 1948 ليس واقعياً وأنه ليس بالإمكان تحقيقه"، مضيفاً أنه "مدرك تماماً بأن عدداً قليلاً من اللاجئين يمكنهم العودة إلى بيوتهم في الدولة العبرية"[48].

في حين صدرت تصريحات ومواقف لعدد من قيادات فتح، ومنظمة التحرير، وقيادة السلطة الفلسطينية ترفض فكرة التوطين؛ وخصوصاً توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. كان من أهم هذه المواقف قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي أكدت فيه على "رفض التوطين بكل مظاهره وصوره، باعتباره يتناقض مع المصالح الوطنية لكلا الشعبين الفلسطيني واللبناني"[49]. وطالب محمود عباس الدول العربية "بتجنيس اللاجئين في أماكن إقامتهم"[50].

وفي إطار بحث السلطة الفلسطينية عن الحلول والبدائل الممكنة لتسوية ملف اللاجئين عموماً، ولاجئي لبنان على وجه الخصوص، فقد نُقل عن بعض أوساط اللاجئين والحكومات المستضيفة؛ أن السلطة الفلسطينية تروج لمقترح يقضي بمنح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان جواز سفر فلسطيني تمهيداً لترتيبات الحلّ الدائم مستقبلاً، كما يتضمن المقترح منحهم "إقامة لعشر سنوات قابلة للتجديد"[51].

وفي 2006/6/25، وقعت غالبية الفصائل الفلسطينية، بما فيها حركتي فتح وحماس،

وثيقة الوفاق الوطني؛ التي دعت إلى "ضمان حقّ العودة للاجئين"[52]؛ بما يعني بأن رئاسة السلطة وفتح ملتزمة بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها سنة 1948.

غير أن استمرار رئيس السلطة في رفض تطبيق التزامات اتفاق القاهرة الموقع في 2005/3/17، وتكريس الانقسام الفلسطيني الذي بدأ في 2007/6/14، واستئناف اللقاءات مع رئيس حكومة العدو إيهود أولمرت Ehud Olmert للبحث في سبل تقدم مسيرة التسوية، واستعداده للذهاب إلى الاجتماع الدولي الذي دعا له الرئيس الأمريكي جورج بوش George Bush في خريف 2007؛ لبحث عملية التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، من غير الحوار مع حركة حماس بوصفها تشكل الأكثرية النيابية، وتتولى رئاسة حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت في 2007/3/17، كل ذلك يشير على أن رئيس السلطة محمود عباس سيستمر في سياساته السابقة. ولن يلتزم بمضمون وثيقة الوفاق الوطني، ولا حتى برنامج حكومة الوحدة الوطنية، الذي يدعو كذلك إلى "التمسك بحقّ اللاجئين الفلسطينيين وحقّ العودة إلى أرضهم وممتلكاتهم".

وفي أجواء انتفاضة الأقصى، ظنّت بعض الدول العربية، أن الفرصة قد أصبحت مواتية لكي تتقدم بمبادرة تعيد الاعتبار فيها إلى بعض القرارات، والمشاريع الدولية التي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" في العام 1967، وإلى قضية اللاجئين على قاعدة تمكينهم من الاختيار بين ممارسة حقّهم في العودة إلى ديارهم، أو القبول بالتعويض لمن لم يرغب بالعودة. في ظلّ هذه الأجواء جاءت مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز، التي قدّمها إلى القمة العربية المنعقدة في بيروت بتاريخ 2002/3/28، والتي أُقرّت بالإجماع، فدعت إلى:

1. "... قبولها [أي إسرائيل] قيام دولة فلسطينية...".
2. "التوصل إلى حلّ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين"، يتفق عليه "وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194"[53].

هذه المبادرة التي باتت تمثل الإجماع العربي، لم تكتب لها الحياة، ولم تلقَ استجابة لدى الحكومة الإسرائيلية. ثم تلتها خطة خريطة الطريق التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي،

بوش، في واشنطن بتاريخ 2003/4/30، جاءت هذه الخطة، برعاية دولية ضمّت كلاًّ من الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وهي قائمة على "الأسس المرجعية لمؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة 242، 338، و1397، والاتفاقات التي تمّ التوصل إليها سابقاً بين الطرفين، ومبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز"[54]. كل هذا الحشد من المرجعيات الدولية؛ لكي تحظى بدعم فعال ومتواصل، وعملياتي من قبل المجموعة الرباعية. هذه المجموعة التي ستكون معنية بشكل أو بآخر في إنجاح المرحلة النهائية، من عملية تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وخصوصاً اللاجئين. أي سيكون لها دور في التمويل، وإعادة تأهيل اللاجئين، وإعادة توطينهم. إضافة إلى الأمم المتحدة التي سيكون مطلوب منها توفير المظلة الدولية لكي تشجع بعض الدول الثالثة على تحمل جزء من تبعات التسوية النهائية لمشكلة اللاجئين، وتشكيل اللجنة الدولية المختصة لرعاية التسوية وتنفيذها. ولأن هذا هو المبرر الوجيه الوحيد الذي دعا الولايات المتحدة لإشراك الأطراف الدولية، سابقة الذكر.

سادساً: السيناريوهات المتوقعة:

ما دامت عودة اللاجئين إلى ديارهم أمراً متعذراً، بسبب "الإجماع" الإسرائيلي الذي يرفض تقديم أي تنازلات بهذا الخصوص، والوحدة الوطنية اللبنانية التي ترفض كذلك توطينهم. في حين تقدم الولايات المتحدة الأمريكية تصورات ومبادرات تدعو إلى إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان في بلد ثالث؛ إذا أصرت الدولة اللبنانية على رفض إعطائهم جنسيتها.

فإن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان سوف يتحدد ضمن أحد ثلاثة سيناريوهات، ليس واحداً منها العودة إلى ديارهم التي هجروا منها في العام 1948، وهي:

1. التهجير القسري:

يشكل هذا السيناريو هاجساً، بشكل دائم، لكافة اللاجئين؛ خصوصاً في ظل استمرار

الحديث عن سحب السلاح الفلسطيني، وتعالي بعض الأصوات المتطرفة التي تدعو إلى قتل الفلسطينيين وطردهم. يضاف إلى ذلك رغبة "إسرائيل" بالتخلص من ملف لاجئي لبنان؛ فإن كانت "إسرائيل" غير قادرة على فرض توطينهم على الدولة اللبنانية، فإنها قد تكون قادرة على إعادة تهجيرهم تمهيداً لإعادة توطينهم في بلد ثالث.

يمكن أن يتحقق هذا السيناريو في حال شنت "إسرائيل" حرباً جديدة على لبنان، في ظل حالة الانقسام اللبناني الحالي؛ وتحول هذا الانقسام إلى حالة اشتباك واحتراب لبناني داخلي، خصوصاً إذا انتقلت العدوى إلى الفلسطينيين.

2. التهجير الاختياري:

يقوم هذا السيناريو على أساس أن التصور الأمريكي يدعو إلى إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في بلد ثالث؛ وأن تعلن أكثر من دولة أوروبية وغربية استعدادها لاستيعاب أعداد جديدة منهم.

يكتسب هذا السيناريو واقعية ومصداقية، بسبب تجربة بعض الفلسطينيين الذين هاجروا إلى تلك البلاد، وتمتعوا بالامتيازات والمنح التي مُنحوا إياها؛ ولم يمنعهم ذلك من اللقاء بأهلهم وذويهم، أو أن يعبروا عن انتمائهم لفلسطين.

سيصبح احتمال حدوث هذا السيناريو أكثر رجحاناً في حال استمر التضييق المعيشي بشكل متزامن مع توترات أمنية متتالية داخل المخيمات، ونشوب حرب مخيمات جديدة؛ حيث بدأت أكبر حملة هجرة طوعية جراء حرب المخيمات في العام 1985 والسنوات التي تلتها، تبادر إثرها هذه الدول إلى الإعلان عن استعدادها، من جديد، لاستقبال الفلسطينيين لدواعٍ إنسانية.

3. الذهاب إلى مناطق السلطة الفلسطينية:

ينبثق هذا السيناريو من مبادرة كلينتون التي ترى بأن الدولة الفلسطينية هي الأساس في تطبيق حق عودة اللاجئين؛ وبالتالي فإن أي فلسطيني يرغب بالعودة، يفسح له التفسير

الأمريكي تطبيق رغبته من خلال الذهاب إلى أراضي السلطة. وهذا السيناريو مرتبط بنجاح مشروع التسوية وقيام الدولة الفلسطينية وتوفير الظروف المناسبة لعودة اللاجئين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد يبدو هذا الخيار واقعياً، لكنه عملياً صعب التحقيق بسبب العقبات التي تواجه مشروع التسوية، وبسبب رفض أغلبية الفلسطينيين للتنازل عن حقهم في العودة إلى أرضهم المحتلة سنة 1948.

سابعاً: خلاصة واستنتاج:

وقعت حرب نكبة فلسطين في العام 1948، وتم تهجير غالبية أهلها منها، إلى دول المنافي والشتات، في ظل ميزان قوة مختل لصالح العدو الصهيوني. مع أن العالم كان محكوماً بقوتين عظميين، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، إلاّ أن التأثير الأمريكي، حليفة "إسرائيل" الدائمة، على القرارات الدولية كان أكبر وأقوى، وبالتالي فقد كان هذا النفوذ ينعكس إيجاباً على مصالح الاحتلال الإسرائيلي على حساب اللاجئين الفلسطينيين.

وكانت الولايات المتحدة تبادر، بشكل دائم، إلى طرح مشاريع تهدف إلى تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية لاجئين، ومن ثم لتحويل قضية اللاجئين من قضية سياسية وقانونية إلى قضية إنسانية ومعيشية. وبعد ذلك بدأت تسعى إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعيداً عن ديارهم التي هجّروا منها.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وظهور النظام أحادي القطبية، الذي انفردت فيه أمريكا بقيادة العالم؛ حيث باتت واشنطن تشكل المرجعية الدولية الوحيدة للقضية الفلسطينية. سعت الإدارة الأمريكية إلى إسقاط مرجعية القرارات الدولية التي تعطي اللاجئين الفلسطينيين حقهم في العودة والتعويض، وبدأت تعرض المشاريع والتصورات التي تدعو إلى توطينهم في الدول التي تستضيفهم، أو إعادة توطينهم في بلد ثالث؛ وأبقت فرضية عودة اللاجئ إلى دياره فكرة نظرية، من باب ذرّ الرماد في العيون؛ لأنها جعلت هذا الحق مرهوناً بالمعايير والموافقة الإسرائيلية.

وتحدثت المشاريع الأمريكية كثيراً عن التعويض، باعتباره البديل العملي الوحيد المتاح

أمام اللاجئ. ولقد تجلى التصور الأمريكي لمستقبل اللاجئين، وبالأخص منهم لاجئي لبنان، من خلال مبادرة كلينتون التي قدمها للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في كانون الثاني/ يناير 2000، حيث اقتضت هذه المبادرة أن تكون "الدولة الفلسطينية هي المَوْقِع الرئيسي للفلسطينيين الذين يقررون العودة"[55]، وكذلك بشرط الموافقة الإسرائيلية.

واستمرت "إسرائيل" في رفض كافة القرارات الدولية التي كانت تطالبها بالسماح للاّجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم. حتى أن الحكومة الإسرائيلية رفضت السماح بعودة 100 ألف لاجئ إلى ديارهم، ولو كان ذلك مقابل حصولها على صلح مع العرب.

وما زالت السلطات الإسرائيلية تشترط على السلطة الفلسطينية إسقاط حق عودة اللاجئين مقابل أن توافق على تطوير السلطة إلى كيان منقوص السيادة أو دولة بحدود مؤقتة.

أمّا الدول العربية التي استقبل بعضها اللاجئين، وكان البعض الآخر متضامناً معهم ومع قضيتهم. رأوا في بادئ الأمر أن قضية الفلسطينية هي قضية تحرر وعودة، وهي قضية العرب جميعاً؛ وأعلنوا استعداهم لبذل الأموال والدماء من أجل تحقق حلم التحرير والعودة.

لكن سرعان ما تبدل الموقف العربي هذا، منذ أن أعلنت الجامعة العربية، في قمة الرباط بتاريخ 1974/10/26، اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني؛ حيث تحولت القضية الفلسطينية من قضية الأمة إلى قضية الفلسطينيين، وأصبح مستقبل اللاجئين الفلسطينيين مرهون بميزان القوة التي تتمتع به هذه المنظمة، ورؤية قيادتها.

وبالتالي فقد بقيت التصورات العربية لحل مشكلة اللاجئين مجرد أطروحات فاقدة الوزن والتأثير في القرار الدولي. ومن أهم وأبرز هذه التصورات مبادرة الأمير عبد الله التي قدمها في قمة بيروت في شباط/ فبراير 2002، دعت إلى التوصل إلى "حل عادل يتفق عليه" لقضية اللاجئين، والاتفاق مع الإسرائيليين شرط العدالة للاجئين فإن عودة اللاجئين إلى ديارهم ستكون أبعد منالاً.

وكان لبنان واحداً من ضمن الدول العربية التي تضامنت مع القضية الفلسطينية عموماً؛ بل استقبل لبنان بالترحيب اللاجئين الذي وفدوا إلى أراضيه، وخاطبهم رئيس جمهوريته

الشيخ بشارة الخوري قائلاً: ادخلوا بلدكم لبنان. وأعلن وزير الخارجية في 1949/11/14، تمسك بلاده بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم، وشدد قائلاً إن هذا الحق "لا نملك التفريط به، ولا تهاوناً في إحقاقه"[56].

غير أن التوازن الطائفي الدقيق الذي يقوم أساسه النظام السياسي اللبناني، جعل لبنان يتعامل بحساسية بالغة تجاه فكرة توطين اللاجئين المقيمين على أراضيه؛ حيث أعلن معظم المسؤولين الرسميين والحزبيين والمرجعيات الدينية المؤثرة، مرات عديدة موقفهم الرافض لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على حساب لبنان، بتوطينهم فيه. ولكن هذا الواقع لم يحل دون صدور مرسوم من رئيس الجمهورية بتاريخ 1994/6/20 رقم 5247، منح بموجبه الجنسية اللبنانية لنحو 30 ألف فلسطيني من اللاجئين المقيمين في لبنان.

أما على مستوى القيادة الفلسطينية، فقد بدأت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، منذ أن حصلت على الاعتراف العربي بها بوصفها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، السعي للحصول على مقعد لها في منظمة الأمم المتحدة، ولو كان عبر إظهار المرونة في التعامل. وفعلاً، لقد تبنت منظمة التحرير برنامج النقاط العشرة في حزيران/ يونيو 1974، الذي تم بموجبه فصل عودة اللاجئين عن التحرير، ومن ثم جعلت إقامة السلطة هدفاً مقابلاً للعودة. كما وقعت على اتفاق المبادئ في أيلول/ سبتمبر 1993؛ الذي تضمن بأن إقامة السلطة هو الهدف الأساسي له، بينما تم تأجيل حل مشكلة اللاجئين مع قضايا الوضع النهائي.

بل إن قيادة السلطة أذنت لبعض الوزراء والمقربين منها بالتفاوض مع شخصيات إسرائيلية معارضة؛ حيث صدرت نتيجة هذا التفاوض وثيقة جنيف، التي تم بموجبها إسقاط حق عودة اللاجئين إلى ديارهم، وتبنت، إلى حد بعيد، التصور الأمريكي الوارد في مبادرة كلينتون حول التوطين.

ومع أن اللاجئين في لبنان، وبالرغم من معاناة الفقر والتجويع التي يتعرضون لها، ما زال 81.5% منهم متأكدون من عودتهم إلى فلسطين[57]، ولا يجد 98.3% منهم في التعويض أو التوطين حلاً لقضيته[58]، وتعبيراً عن ممارستهم في حقهم بالعودة إلى بلداتهم وقراهم ومدنهم الأصلية التي هجّروا، قصراً، هم أو آبائهم منها.

هوامش

1 ناجح جرار، "فلسطينيو الشتات في أدبيات السياسة الإسرائيلية،" جواد الحمد وعبد الفتاح الرشدان وآخرون (محررون)، **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات** (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط)، ص 191.

2 انظر: محسن صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2005)، ص 36.

3 **المرجع نفسه**، ص 438.

4 مهدي عبد الهادي، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974** (بيروت، صيدا: المكتبة العصرية)، ص 248.

5 عبد الوهاب كيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ط3 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995)، جزء 6، ص 188.

6 **المرجع نفسه**.

7 جابر سليمان، "منظمة التحرير الفلسطينية: من حقّ العودة إلى البانتوستان،" نصير عاروري (محرر)، **اللاجئون الفلسطينيون: حق العودة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 154.

8 عبد الوهاب كيالي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 188.

9 **المرجع نفسه**، ص 456.

10 محسن صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 441.

11 لكس تاكنبرغ، **وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، ص 32.

12 انظر: مهدي عبد الهادي، **مرجع سابق**، ص 212.

13 عبد الوهاب كيالي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 193.

14 **المرجع نفسه**، ص 190.

15 مهدي عبد الهادي، **مرجع سابق**، ص 226.

16 عبد الوهاب كيالي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 194.

17 **المرجع نفسه**، ص 774.

18 مهدي عبد الهادي، **مرجع سابق**، ص 248.

19 لكس تاكنبرغ، **مرجع سابق**، ص 193.

20 مي صبحي الخنسا، **العودة حق** (بيروت: باحث للدراسات، 2004)، ص 84.

21 برهان الدّجاني (محرر)، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 182.

22 انظر: برهان الدّجاني (محرر)، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972)، ص 139.

23 عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 186.

24 انظر: علي فياض، "قضية اللاجئين وحقّ العودة في الفكر السياسي الفلسطيني،" جواد الحمد وعبد الفتاح الرشدان وآخرون (محررون)، **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات**، ط 2 (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2003)، ص 121.

25 مهدي عبد الهادي، **مرجع سابق**، ص 299.

26 انظر: جابر سليمان، **مرجع سابق**، ص 160-161.

27 انظر: لكس تاكنبرغ، **مرجع سابق**، ص 314.

28 محسن صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 461.

29 مجلة **الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 9، شتاء 1992، ص 194.

30 محمود عباس، **طريق أوسلو** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994)، ص 327.

31 **المرجع نفسه**.

32 **المرجع نفسه**.

33 **المرجع نفسه**.

34 **الدراسات الفلسطينية**، العدد 16، خريف 1993، ص 258-261.

35 **المرجع نفسه**.

36 **المرجع نفسه**.

37 انظر: نعوم تشومسكي، "الولايات المتحدة ومسألة اللاجئين،" نصير عاروري (محرر)، **اللاجئون الفلسطينيون: حق العودة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 135-136.

38 إيلان بابه، "المدركات الإسرائيلية لمسألة اللاجئين،" نصير عاروري (محرر)، **اللاجئون الفلسطينيون: حق العودة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 132-133.

39 قمة كامب ديفيد 2000، **الدراسات الفلسطينية**، العدد 43، صيف 2000، ص 226.

40 انظر: **الدراسات الفلسطينية**، العدد 45/46، شتاء/ ربيع 2001، ص 162-164.

41 **الدراسات الفلسطينية**، العدد 56، خريف 2003، ص 164-165.

42 **المرجع نفسه**، ص 165.

43 **المرجع نفسه**، ص 164.

44 **المرجع نفسه**، ص 166.

45 **الدراسات الفلسطينية**، العدد 46/45، شتاء/ ربيع 2001، ص 164.

46 **الدراسات الفلسطينية**، العدد 57، شتاء 2004، ص 174.

47 **النهار**، 2005/3/2.

48 جريدة **القدس العربي**، لندن، 2005/7/23.

49 جريدة **الحياة الجديدة**، فلسطين، 2005/3/7.

50 جريدة **البيان**، الإمارات، 2005/7/11.

51 مجلة **فلسطين المسلمة**، بيروت، 2005/11/1.

52 موقع إسلام أون لاين:

http://www.islamonline.net/arabic/doc/2006/05/article07.shtml

53 لكس تاكنبرغ، **مرجع سابق**، ص 195.

54 **الدراسات الفلسطينية**، العدد 51، صيف 2002، ص 187.

55 محسن صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 442.

56 مكتب الإحصاء والتوثيق – مركز أجيال، فلسطينيو لبنان في السياسة والقوانين اللبنانية، بيروت، 2003، ص 31.

57 استطلاع رأي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006/5/20.

58 المرجع نفسه.

الفصل السادس

أحداث مخيم نهر البارد وتداعياتها السياسية والأمنية والإنسانية

الفصل السادس:
أحداث مخيم نهر البارد
وتداعياتها السياسية والأمنية والإنسانية

أمل عيتاني*

مقدمة:

بعد انجلاء معركة مخيم نهر البارد، وقيام الجيش اللبناني بالقضاء على جماعة فتح الإسلام، بعد أربعة أشهر من الاشتباكات العنيفة، يمكن القول بأن ما حدث كان نكبة في قلب نكبة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. فالمعارك التي استمرت أربعة أشهر، تركت بصماتها المدمرة على المخيم الذي تحول إلى أنقاض، وتركت وراءها كارثة إنسانية تحتاج زمناً طويلاً لتخطيها. كما أنها فتحت الآفاق على العديد من الأسئلة حول مستقبل الفلسطينيين في لبنان بشكل عام، ومستقبل مخيم نهر البارد، وعلاقة ما حدث بمسار الأحداث الإقليمية والدولية، وبمسار التسوية مع العدو الصهيوني، خصوصاً فيما يتعلق بموضوع عودة اللاجئين. فما الذي حدث في مخيم نهر البارد؟ وما هي تداعياته على الوضع الفلسطيني في لبنان؟.

أولاً: لمحة عامة عن مخيم نهر البارد:

يعدّ نهر البارد ثاني أكبر المخيمات الفلسطينية من حيث عدد السكان، ويقع على بعد 16 كم إلى الشمال من مدينة طرابلس شمال لبنان، ويمتد على مساحة قدرها 198,130 م^2. أقيم المخيّم سنة 1949، وسكنه آنذاك 600 لاجئ، وفي الوقت الحاضر، تختلف تقديرات التعداد السكاني في المخيم بين مؤسسة وأخرى، ففي الوقت الذي تقول فيه المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) إن عدد سكان المخيم يقارب الـ 31 ألف نسمة، تقول

* باحثة لبنانية في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت.

تقديرات أخرى للجان الشعبية بأن تعداد سكان المخيم يبلغ 45 ألف لاجئ[1].

تتفق جميع المصادر على أن سكان المخيم يعيشون في وضع إنساني متردٍّ. فحسب دراسة أوردتها الفافو فإن:

ثلث سكان المخيم تقل أعمارهم عن 15 عاماً، وقرابة نصفهم تقل أعمارهم عن عشرين عاماً... وتتألف الأسرة في نهر البارد في المتوسط من خمسة أشخاص، لكن هناك تفاوتاً كبيراً بين أحجام الأسر، فهناك ما نسبته 31 % من الأسر في المخيم مؤلفة من سبعة أفراد أو أكثر، وأن 52% من كافة الأشخاص الذين يعيشون في المخيم ينتمون إلى مثل هذه الأسر. كما أن 14 % من المساكن في نهر البارد تتألف من غرفة واحدة فقط، في حين أن 41% من المساكن تتألف من غرفتين. أما معدل القوة العاملة في نهر البارد فهو متدنٍّ سواء بالنسبة إلى النساء أم إلى الرجال؛ فهناك واحد فقط من أصل ثلاثة راشدين "نشط اقتصادياً"، ويبلغ معدل البطالة وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية 10 %، في حين يصل في تقديرات أخرى إلى 22%[2].

ثانياً: فتح الإسلام:

1. خلفيات الأحداث:

بدأت الأزمة التي أدّت إلى تدمير مخيّم نهر البارد بشكل شبه كلي في 2007/5/20، بعد قيام مجموعة مسلحة بالسطو على فرع بنك البحر المتوسط في أميون الكورة، جنوب شرق طرابلس. وفيما تتحدث الراوية الرسمية عن عملية سطو، تقول مصادر أخرى، إن عناصر من فتح الإسلام، توجهوا إلى المصرف لاستلام حوالة كانوا يتلقونها بشكل دوري، فرفضت إدارة المصرف تسليمهم الحوالة كالمعتاد؛ فقاموا بأخذ المبلغ بقوة السلاح، وقدّر المبلغ المسلوب بـ 125 ألف دولار أمريكي[3]. تبع ذلك، قيام القوى الأمنية اللبنانية بمداهمة إحدى الشقق في مدينة طرابلس؛ حيث خاضت اشتباكات مع مجموعات من فتح الإسلام، مما أدى إلى مقتل العديد منهم، في حين سلّم آخرون أنفسهم للقوى الأمنية. ثم توالت

الأحداث، حين قامت جماعة فتح الإسلام بهجمات على الجيش اللبناني وقتل 23 عسكرياً لبنانياً قضى عددٌ منهم رمياً بالرصاص، والآخرون ذبحاً. فقام الجيش اللبناني بعدها بتطويق مخيم نهر البارد، مطالباً بتسليم المسؤولين عن عمليات القتل التي ارتكبت بحقّ الجيش. وتحول الطوق الأمني إلى حصار شامل للمخيم، ومعارك متبادلة عنيفة بين عناصر فتح الإسلام وبين الجيش اللبناني، استمرّت ما يقارب الأربعة أشهر، وأدّت إلى تدمير المخيم بشكل شبه كلي. ونظراً لاحتدام الاشتباكات بين الطرفين، وسقوط عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، اضطر سكان نهر البارد، بعد مرور ثلاثة أيام على بدء المواجهات، وبعد التوصل إلى هدنة إنسانية مع الجيش اللبناني، إلى النزوح منه متجهين إلى مخيمات اللجوء الأخرى المنتشرة في مختلف المناطق اللبنانية، وخصوصاً مخيم البداوي القريب من مخيم نهر البارد. وقد ترافق هذا التهجير مع مآسٍ إنسانية مختلفة، وأحصى وزير الدفاع اللبناني الياس المر حصيلة الأحداث بسقوط 222 قتيلاً في صفوف فتح الإسلام، واعتقال 202 آخرين، ومقتل 163 جندياً لبنانياً، وجرح ما بين 400-500 آخرين، بالإضافة إلى سقوط 33 قتيلاً مدنياً[4]. ولكن قبل الدخول في تداعيات الصراع بين الجيش اللبناني وفتح الإسلام من الناحية الإنسانية، لا بد من إلقاء الضوء على فتح الإسلام والظروف التي جعلت الجماعة تتصدر واجهة الأحداث في لبنان.

2. الانشقاق والنشأة:

كان الظهور العلني الأول لجماعة "فتح الإسلام" مع البيان الذي أصدرته في 2006/11/27، وهو البيان الذي أعلنت فيه انشقاقها عن جماعة "فتح الانتفاضة" التي يتزعمها العقيد أبو موسى وأبو خالد العملة. وأعلنت فتح الإسلام في بيانها أنها "جماعة إسلامية هدفها قتال اليهود ومن يساندهم من الغربيين المتصهينين"، وأن غايتها الشهادة في سبيل الله، وأن الحركة تسعى "لتحرير المسجد الأقصى وحماية أهل السنة في لبنان الذين يتعرضون لاضطهاد كبير"[5]. ظهرت الجماعة في البداية في مخيّم برج البراجنة، الذي يقع في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، ثم انتقلت عناصر فتح الإسلام إلى مخيم البداوي في

شمال لبنان؛ حيث قامت بالسيطرة على مكاتب فتح الانتفاضة، ثم ما لبثت أن انتقلت بعدها وتمركزت في مخيم نهر البارد. وفي ظل حالة الضعف الأمني التي تعيشها المخيمات الفلسطينية في غياب المرجعية الفلسطينية السياسية والأمنية القوية والموحدة، استطاعت عناصر فتح الإسلام أن توطد قدمها في المخيم، ودخلت عند تأسيسها في اشتباكات محدودة مع فصائل فلسطينية، خصوصاً حركة فتح، وذاع صيتها بعد ذلك، وازداد عدد أفرادها من 150 عنصراً إلى 300 عنصر، وفي بعض روايات سكان المخيم وصل تعدادهم ما بين 500-700 عنصر.

كانت جماعة فتح الإسلام بقيادة شاكر العبسي، وهو عقيد طيار أسبق، أردني من أصل فلسطيني، محكوم غيابياً بالإعدام في الأردن بسبب اتهامه بالتورط باغتيال الدبلوماسي الأمريكي لورنس فولي Laurence Foley سنة 2002، وقد سجن العبسي في سورية مدة ثلاث سنوات، ثم أطلق سراحه. وإلى جانب العبسي كانت هناك قيادات أخرى في الجماعة، أبرزها شهاب قدور الملقب بأبي هريرة، الذي كان يشغل منصب نائب القائد. وأبو مدين أحد القادة اليمنيين في المجموعة، ويعدّه البعض الرجل الثاني فيها والقائد الفعلي للعناصر العربية. وقد قتل الاثنان في ظروف مختلفة خلال الاشتباكات مع الجيش اللبناني.

وفيما يتعلّق بجنسيات المنتمين إلى جماعة فتح الإسلام، أفادت التقارير أن عدد الفلسطينيين هو بحدود 30%[6] في حين أن بقية عناصر التنظيم من جنسيات مختلفة؛ منهم اللبناني والسعودي والسوري وغيرهم[7].

ظلّ الغموض يلفّ حقيقة فتح الإسلام وتبعيتها السياسية، ومع حالة الاستقطاب السياسي المذهبي الشديدين التي تعيشها الساحة اللبنانية، حاول كل فريق لبناني أن يتهم الطرف الآخر بأنه يقف وراء فتح الإسلام ويسخرها لمصالحه. ففريق السلطة في الساحة السياسية اللبنانية اتهم سورية بالوقوف خلف التنظيم، قبل شهرين تقريباً من اندلاع أحداث نهر البارد، وذلك على إثر الإعلان عن القبض على شبكة إرهابية اتهمت بالوقوف وراء التفجير الذي استهدف حافلتي ركاب في منطقة عين علق في بكفيا، شرق بيروت في 2007/2/12؛ حيث قال وزير الداخلية والبلديات اللبناني حسن السبع، حينها: "إن الجميع

يعرف من هي الجهة التي تقف وراء ما يسمى فتح الإسلام أو فتح الانتفاضة، التي هي جزء من الجهاز الاستخباراتي السوري"[8]. فيما جدد وزير الشباب والرياضة أحمد فتفت اتهام سورية بالوقوف وراء تنظيم فتح الإسلام بعد اندلاع المواجهات حيث فرّق بين القيادة "المرتبطة بالأجهزة السورية" و"الأفراد المغرر بهم الذين يعتقدون فعلاً أنهم يقومون بعمل من أجل الدين"[9]. كما وصف النائب وليد جنبلاط فتح الإسلام بأنها "عصابة سورية"، معتبراً أن "فتنة نهر البارد أخطر حلقات سورية وحلفائها"[10]. أما فريق المعارضة فوجّه اتهامات مباشرة إلى الحكومة اللبنانية وتيار المستقبل الذي يتزعمه سعد الدين الحريري، بأنه يقف وراء تنظيم فتح الإسلام[11]. في حين نفت سورية على لسان مسؤولين مختلفين أن تكون وراء الجماعة؛ حيث قال وزير الداخلية السوري اللواء بسام عبد المجيد "إن فتح الإسلام هي إحدى تنظيمات القاعدة التي تخطط لأعمال إرهابية في سورية"، مشيراً إلى أن سورية "أوقفت عدداً من أعضاء هذه الجماعة ورئيسها شاكر العبسي عام 2002 بتهمة التخطيط لضرب أهداف صهيونية في الجولان"[12].

ومع تحدث التقارير عن أن المنتمين إلى الجماعة من الفلسطينيين لا يتجاوز الثلاثين بالمائة، تجددت التساؤلات عن انتماء المجموعة، وعن الجهات التي سهلت دخولها إلى لبنان وأمدّتها بالمال والسلاح والعناصر. إلا أن ذلك الأمر يمكن تفسيره في ظل الهشاشة الأمنية والاضطراب السياسي اللذين يعاني منهما الوضع في لبنان. وعلى الرغم من أن شاكر العبسي أوضح أن "هدف فتح الإسلام الأساسي هو إصلاح مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بما يتناسب مع الشريعة الإسلامية قبل محاربة الكيان الصهيوني"، وأضاف أنه جاء بهدف مواجهة القرار 1559، الهادف إلى نزع السلاح الفلسطيني، إضافة للهدف الأساسي الذي تضمنه إعلان تأسيس الجماعة[13]. إلا أنَّه بمجرَّد الإعلان عن انشقاق فتح الإسلام واستقرارها داخل مخيَّم البارد، اتَّصلت بها عدَّة فصائل فلسطينيَّة وقوىً وتيَّارات لبنانيَّة؛ وكانت هذه الاتصالات تتركَّز حول نقطتين: الأولى؛ استطلاع حقيقة انتمائها وتوجُّهاتها وإمكاناتها. والثانية؛ النظر في إمكانية التعاون معها، وخصوصاً فيما يتعلَّق بشأن الاصطفافات المذهبية، واليونيفيل UNIFIL [14]. وبما أنَّ طبيعة أهداف فتح الإسلام

تلمّح إلى احتمال ارتباطها بتنظيم القاعدة، إلا أن العناوين التي كانت تثيرها أطراف لبنانيّة، والحرص الذي أبدته لدفع فتح الإسلام نحوها، تؤكّد حضور العامل اللبناني في خلفية المشهد الذي ترسمه أحداث مخيم نهر البارد.

ثالثاً: الموقف اللبناني من أحداث نهر البارد:

لم تخرج الموقف اللبنانية من أحداث نهر البارد عن الإطار المتوقع في ظلّ حالة الاستقطاب الشديد التي تعانيها الساحة السياسية اللبنانية، وفي حين التقت كل الأطراف لبنانياً وفلسطينياً ودولياً على إدانة ما قامت به فتح الإسلام وتأييد الجيش اللبناني، إلا أن المواقف اللبنانية فيما يتعلق بكيفية التعامل مع ظاهرة فتح الإسلام انقسمت إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: قوى السلطة، أو ما يسمى بقوى الرابع عشر من آذار، وقد انبرت لتوجيه الاتهامات إلى سورية وجهازها الاستخباراتي بأنه يقف وراء التنظيم، وأيّدت إيجاد حل جذري لفتح الإسلام ودعت إلى معالجة موضوع سلاح المخيمات بالكامل.

ثانياً: قوى المعارضة التي شهدت انقساماً في الرأي بين قطبيها الأساسيين؛ التيار الوطني الحر وحزب الله. ففي حين كان موقف زعيم التيار الوطني الحر ميشال عون، متشدداً ومؤيداً للحسم العسكري على يد الجيش اللبناني؛ حيث دعا الفلسطينيين إلى أكثر من الاستنكار، ودعاهم للقيام بعمل يمنع الشغب الذي ينطلق من المخيّمات، وعلّل مطالبته هذه بأن الفلسطينيين يطالبون بالسّلاح من أجل أمنهم، ورأى أن عناصر فتح الإسلام يهددون هذا الأمن[15]. بينما رأى أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله أن في زجّ الجيش اللبناني في مثل هذه المعارك إضعافاً له، ودعا إلى تحييد المدنيين وعدّهم خطاً أحمر[16].

ثالثاً: القوى المسيحية التي استعادت الخطاب المذهبي الذي كان سائداً قبل الحرب، وأعادت الحديث عن الأمن الذاتي، للمسيحيين معتبرة أن حالة فتح الإسلام موجهة ضدّ الوجود المسيحي في لبنان.

رابعاً: القوى الإسلامية المختلفة، التي تبرأت من فتح الإسلام، ودعت إلى تحييد

المدنيين، وعدم إلباس الأحداث لباساً طائفياً ينحو بها إلى منحى قد يجر البلاد إلى ما لا تحمد عقباه[17]. يذكر أن بعض القوى الإسلامية، وخصوصاً جبهة العمل الإسلامي بقيادة الداعية فتحي يكن، حاولت القيام بأكثر من مبادرة لإيجاد حل للصراع الذي كان قائماً، لكنها لم توفق إلى ذلك.

رابعاً: الموقف الفلسطيني من أحداث نهر البارد:

تبرأت القوى الفلسطينية بمختلف أطيافها مما قامت به فتح الإسلام، وأصدرت الفصائل الفلسطينية مجتمعة بياناً أعلنت فيه إدانتها الكاملة للاعتداء على الجيش اللبناني. وأجمعت كل المواقف الفلسطينية على ضرورة تحييد المدنيين وإيجاد حل سياسي للقضية، وعلى رفض ربط فتح الإسلام بالفلسطينيين جميعاً، وعلى رفض أن يتم تدمير مخيم نهر البارد بحجة القضاء على "مجموعة من الإرهابيين"، كما رفضت تحميل الفلسطينيين مسؤولية ما تقوم به فتح الإسلام. وقد عملت جميع الفصائل جاهدة على تطويق أحداث نهر البارد ومنع امتدادها إلى المخيمات الأخرى، وخصوصاً مخيم عين الحلوة الذي تتواجد فيه عناصر من تنظيمات إسلامية ذات خلفيات أيديولوجية قريبة لفتح الإسلام، مثل تنظيم جند الشام.

وفي هذا الإطار شهد مخيم عين الحلوة اشتباكات محدودة، بين الجيش اللبناني وعناصر تنظيم جند الشام، بعد أن قامت هذه العناصر بإطلاق النار على الجيش اللبناني عند أحد مداخل المخيم. ولكن سرعان ما تم تطويق الحادث والتوصل إلى توافق بين مختلف الفصائل على تجنيب المخيم مثل هذه الأحداث التي قد يكون لها عواقب سيئة جداً على الوضع في المخيم، وعلى الوضع الفلسطيني بشكل عام[18]. وما لبث أن أعلن المسؤول الإعلامي في تنظيم "عصبة الأنصار" أبو شريف عقل، عن حل "جند الشام" وأنه لم يعد هناك شيء اسمه "جند الشام" في مخيم عين الحلوة – التعمير والطوارئ. وتؤكد مصادر فلسطينية مطلعة "أن العصبة اتخذت هذا القرار، بعد أن لامس الوضع الأمني في مخيم عين الحلوة الخطوط الحمر، وشعر الجميع في المخيم أنه لم يعد هناك وقت إضافي للعب والعبث بمصير أكبر

مخيمات لبنان، ودخل الجميع في مرحلة "اللحم الحي" على ضوء ما جرى ويجري في نهر البارد"[19]. وقد جرت عدة لقاءات بين الفصائل الفلسطينية، وبين الحكومة اللبنانية متمثلة برئيسها فؤاد السنيورة، وفعاليات سياسية لبنانية على رأسها النائب سعد الحريري. حاول خلالها الفلسطينيون أن يعالجوا مشكلة نهر البارد بالحلول السياسية.

يذكر أنه كان هناك حرص من بعض الأطراف الفلسطينية الفاعلة على التصدي لمناورات أقطاب السياسة في السلطة اللبنانية، التي حاولت زج الفصائل الفلسطينية في الصراع القائم، ودفعهم إلى الدخول في معركة عسكرية مع فتح الإسلام من أجل إنهائها، وبالتالي نفض يد الدولة اللبنانية من الكثير من التداعيات السياسية التي رافقت ما جرى من أحداث. فقد طالب رئيس الجمهورية اللبنانية، إميل لحود، "الفصائل الفلسطينية القيام بتوقيف عناصر فتح الاسلام ووضع حد لها، لأنها هي من يشرف على الأمن داخل المخيمات وليس الدولة اللبنانية. وعليها أن تساعد الدولة عملياً وليس فقط بالكلام"[20]. ورأى زعيم التيار الوطني الحر، النائب ميشيل عون أن المطلوب من الفلسطينيين أكثر من استنكار، المطلوب منهم عمل يمنع الشعب الذي ينطلق من أرضهم على باقي الأرض[21]. وفي السياق نفسه نقل عن النائب وليد جنبلاط قوله "على المسؤولين في فتح أو حماس أو غيرهم أن يسلموا هذه العصابة، عصابة فتح الإسلام التي لا علاقة لها بالقضية الفلسطينية"[22].

وفي المقابل، رأى ممثل منظمة التحرير في لبنان عباس زكي، أن تدخل الفلسطينيين عسكرياً في نهر البارد سوف يؤدي إلى توسيع المعركة[23]. وكان لحركة حماس مواقف مماثلة لهذا الطرح تمسكت فيها، رافضة زج الفصائل الفلسطينية في صراع مع فتح الإسلام[24]. ولكن ما شهدته الساحة الفلسطينية من أحداث في غزة خلال شهر حزيران/ يونيو 2007، انعكس سلباً على أحداث نهر البارد، حيث أدت الخلافات بين فتح وحماس إلى تأخير الحلول السياسية لأزمة نهر البارد، وخصوصاً بعد أن رفض أقطاب حركة فتح حضور اجتماعات مع الأطراف المعنية في السلطة اللبنانية، بحضور ممثلين عن حركة حماس[25].

كما تم توظيف أزمة نهر البارد سياسياً لتعميق حالة الاستقطاب في الساحة الفلسطينية؛ حيث كانت هناك اتهامات متبادلة من الطرفين باستخدام أحداث البارد في معركتهما ضد بعضهما البعض. ويرى محللون أن من ذلك التوظيف، قيام جهات مجهولة بإطلاق النار

على الشيخ محمد الحاج، عضو رابطة علماء فلسطين، المقرب من حماس، والذي كان يقود الوساطات بين الجيش اللبناني وعناصر فتح الإسلام[26].

خامساً: نازحو نهر البارد: مأساة فلسطينية جديدة:

كما في كل حرب، يدفع المدنيون ضريبة باهظة من دمهم وممتلكاتهم، وهي قاعدة لم يُستثنَ منها سكان مخيم نهر البارد، إذ جعلتهم المعارك في خضم مأساة جديدة تضاف إلى مآسي الفلسطينيين المستمرة منذ أكثر من نصف قرن. وتعددت أوجه هذه المأساة، فمن الدمار شبه الكلي الذي أصاب المخيم؛ شاملاً المنازل والمؤسسات والمدارس والمراكز الطبية ودور العبادة، إلى الخسائر البشرية والإصابات في صفوف المدنيين، إلى النزوح القسري الذي اضطر إليه سكان المخيم بسبب شدة المعارك، إلى المعاناة الإنسانية في أماكن النزوح، فضلاً عن التبعات الاقتصادية التي خلّفتها المعارك. ولا بدّ من تناول الموضوع بشيء من التفصيل، من أجل تكوين صورة متكاملة عن المأساة الإنسانية التي يعاني منها سكان مخيم نهر البارد، وما خلّفته من تداعيات على مختلف الصعد.

1. النزوح وتوزع النازحين على المخيمات الفلسطينية:

بدأت مأساة سكان نهر البارد عندما علقوا في مرمى نيران الجيش اللبناني وعناصر فتح الإسلام، حيث عاشوا أوقاتاً عصيبة، وسقط منهم قتلى وجرحى، وبسبب الحصار المطبق وشدة القصف والمعارك انقطعت عن سكان المخيم المواد الغذائية الأساسية والمياه، وتضاربت الأنباء حول العدد الحقيقي للضحايا، وأحصت المصادر الطبية ما لا يقل عن 17 قتيلاً مدنياً، فيما أحصى الصليب الأحمر اللبناني Lebanese Red Cross نقل أكثر من 50 جريحاً قبل أن يتم إجلاء جميع السكان المدنيين عن المخيم[27]. ويذكر في هذا المجال أن المدنيين خرجوا على دفعتين، فبعد يومين من المعارك العنيفة، تم التوصل إلى هدنة إنسانية مع الجيش اللبناني في 2007/5/22، خرج بموجبها، حسب تقرير للمدير العام للأونروا ريتشارد كوك Richard Cook، 29 ألف مدني يشكلون 5,122 عائلة، في حين بقي في المخيم ما بين ثلاثة آلاف إلى ثمانية آلاف لاجئ[28]، اضطروا فيما بعد ذلك بفترة

وجيزة، وبعد التوصل إلى هدنة إنسانية ثانية مع الجيش، إلى مغادرة المخيم بسبب الظروف الميدانية والمعيشية الصعبة، و لم يبقَ في المخيم إلا مقاتلي فتح الإسلام وعائلاتهم. وقد توزع اللاجئون على مختلف المخيمات الفلسطينية في لبنان، وفيما يلي جدول يبين توزيع سكان البارد على المخيمات الفلسطينية بالأرقام[29]:

جدول 6/1: توزيع سكان البارد على المخيمات الفلسطينية في لبنان

المنطقة	عدد العائلات	عدد الأفراد
البداوي	**5,122**	**26,677**
مدارس الأونروا	544	2,889
نوادي ومراكز	2,187	11,183
خارج المخيم	2,391	12,506
بيروت	**414**	**2,005**
برج البراجنة	156	789
شاتيلا	139	721
مار الياس	10	45
خارج المخيمات	109	459
صيدا	**294**	**1,256**
عين الحلوة	70	303
المية ومية	2	9
خارج المخيمات	222	944
صور	**216**	**1,033**
برج الشمالي	44	202
البص	22	93
الرشيدية	59	269
خارج المخيمات	91	469
البقاع	**96**	**379**
داخل الشمال	**5,122**	**26,677**
خارج الشمال	**1,020**	**4,673**
المجموع الكلي	**6,142**	**31,250**

2. صور من معاناة اللاجئين:

لم يكن الانتقال من مخيم نهر البارد بالأمر السهل، فقد تعرض النازحون لحالات وحوادث مختلفة، أعنفها استهداف سيارات الإغاثة التابعة لوكالة الأونروا بثلاث قذائف خلال الهدنة، تسببت بمقتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص وإصابة عشرة آخرين، وظلّ مصدر النيران مجهولاً. ولا تقل الظروف الإنسانية والمعيشية لبقية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قسوة عن ظروف مخيم نهر البارد، مما جعل نزوح لاجئين جدد من نهر البارد إليها يفاقم مشاكلها؛ فمخيّم البداوي وحده الذي لا تتجاوز مساحته الكيلومترين المربعين، يعيش فيه 16,198 لاجئ حسب إحصاء الأونروا لسنة 2003، وقد استقبل وحده 19 ألف نازح من مخيم نهر البارد توزعوا على المدارس والنوادي والمراكز وفي محيط المخيم[30]. وهذا ما جعل المخيم يعاني من اكتظاظ سكاني شديد ليلاً ونهاراً، وبحسب وصف أمين عام المنظمة الفلسطينية لحق العودة (ثابت)، الأستاذ علي هويدي، فإن المخيم تحول "إلى ما يشبه التظاهرة لليل نهار، في الطرقات والأزقة والمدارس، والأب يبحث عن أبنائه، والابن عن والده وأسرته، والزوجة عن زوجها، في مشهد مأساوي لا يماثله سوى فترات الهجرة واللجوء المشابهة، إنْ خلال النكبة أو الاجتياح الإسرائيلي أو حرب المخيمات". ويصف الأستاذ هويدي وضع اللاجئين في المخيم بأنه مأساوي:

> لافتقار الناس إلى الاحتياجات الضرورية، وأبرزها المأوى والخصوصية، فقد امتلأت جميع غرف المدارس بالمهجرين، وافترش البعض الطرقات من الأطفال والنساء والمسنين، دون أن يجدوا مكاناً يأوون إليه. وما تزال الصعوبات مستمرة في تأمين الغذاء والدواء بشكل يشمل الكثير من النازحين. إضافة إلى أن العديد من الناس يعانون من أمراض مزمنة[31].

وقد حذرت جنان القيسي، المسؤولة في هيئة خيرية إسلامية في مخيم البداوي المجاور لمخيم نهر البارد من انتشار الأمراض، نتيجة تكدس 18 ألف نازح فلسطيني بدون رعاية صحية في مدارس البداوي وجوامعه. وحذرت القيسي "من انتشار الأمراض والقمل بين أطفال النازحين"، مشددة على أن "الوضع الإنساني للبداوي

بدا على شفير الهاوية مع استمرار تدفق النازحين"[32]. وازدحمت في البداوي منازل سكانه اللاجئين بأقاربهم من نهر البارد؛ حيث بات يقيم نحو ثلاثين شخصاً في المنزل الواحد، فيما تقيم ست عائلات في كل صف مدرسي. ويمكن اعتبار الوضع القائم في مخيم البداوي نموذجاً للأوضاع السائدة في باقي المخيمات الفلسطينية، حيث شهدت جميع المخيمات التي لجأ إليها نازحون من نهر البارد أوضاعاً مشابهة وظروفاً معيشية صعبة؛ فعلى الرغم من تلقي النازحين مساعدات إنسانية وطبية وإغاثية، إلا أن هذه المساعدات بقيت قاصرة عن تلبية حاجات النازحين. وأشار الطبيب الفلسطيني رائد الحاج إلى أن:

> الصورة العامة هي أن حجم الأزمة والنزوح وقلة المستشفيات والمراكز الصحية ومحدودية إمكانياتها، ورغم كل الجهود المبذولة والمشكورة، أدى إلى نتيجة وحيدة، وهي أن عموم النازحين لم يتلقوا الرعاية الصحية الكافية بالحد الأدنى، وإذا ما استمر الوضع القائم كما هو، فإنه يؤسس لكارثة صحية كبيرة[33].

وقد نقل الهاربون من جحيم المعارك في نهر البارد صوراً من معاناتهم الإنسانية، كما تحدثوا بكثير من المرارة عن معاقبة سكان نهر البارد جميعاً بسبب فتح الإسلام، متمنين العودة إلى بيوتهم في المخيم، فتحدث أحد أفراد عائلة "قمرو" النازحة إلى مخيم البداوي عن الوضع في مخيم نهر البارد فقال: "كنا نقطن في حي صفورية، وخلال الاشتباكات عشنا ثلاثة أيام دون ماء، واقتصر طعامنا على الخبز والبسكويت"، ويتابع: "كان يتجمع في مسجد التقوى في الحي 300 شخص، وقد تم قصف المسجد ست مرات من قبل الجيش؛ مما أدى إلى انهياره بالكامل. و لم يقتصر القصف على المساجد، بل طال الأبنية العالية بشكل عشوائي، والأحياء السكنية، رغم انتشار مقاتلي فتح الإسلام على أطراف المخيم"[34].

وسئل فرد آخر من العائلة نفسها عن شعوره، فقال:

> لقد شعرنا بذلٍّ كبير ونحن خارجون من بيوتنا، تاركين كل شيء، حتى الأمور البديهية التي لا يمكن أن يستغني عنها الإنسان في حياته اليومية. لقد شعر أطفالنا بالخوف والذعر في كل مرة كانوا يسمعون [فيها] القصف، وفي كل لحظة كنا نعتقد بأن المبنى سينهار فوق رؤوسنا لشدة القصف.

وقال:

> نتمنى أن نعود إلى منازلنا حتى المدمرة منها، فللعائلة حرمة، إذا انتهكت هذه الحرمة فالموت حينئذ تحت القصف وفي المنازل أفضل من العيش بذلٍّ وهوان، ونحن نريد العودة إلى المخيم في أسرع وقت ممكن، ولا دخل لنا فيما يجري، والخروج الحقيقي والصحيح لنا هو العودة إلى فلسطين وليس التهجير[35].

وقال أحد النازحين: "خرجت مع عائلتي دون أوراق ثبوتية أو ملابس إضافية. كل ما نتمناه هو إيجاد حلّ لهذا الوضع المأساوي، وأن نعود لمنازلنا"[36].

وقد انعكس فقدان العديد من النازحين أوراقهم الثبوتية نتيجة لاحتراقها أو تلفها بعد القصف العنيف، الذي تعرض له المخيم، سلباً على توزيع المساعدات على اللاجئين. وقد تم حلّ هذه المشكلة من خلال ورقة من اللجنة الشعبية أو من الأونروا تثبت شخصية رب العائلة. كما أن هناك مشكلة أخرى تتعلق بالنازحين إلى مخيمات أخرى؛ فأرباب العائلات النازحة مثلاً إلى مخيم الرشيدية أو مخيم الجليل في البقاع، يضطرون لقطع مسافات طويلة جداً للوصول إلى مخيم البداوي وتسلم شيكات بمساعدات مالية[37]، وتبرّر الأونروا هذا الإجراء بالحفاظ على مركزية العمل والقدرة على معالجة المشكلة الناجمة عن القيد وغيره. واعتمدت الأونروا في إعداد كشوفات النازحين، على المسح الذي أجرته خلال العدوان الإسرائيلي في تموز/ يوليو 2006، أي قبل نهاية العام 2006، وهو ما أوجد مشاكل في القيد. واعتبرت مؤسسة شاهد أن المساعدات المالية التي قدمت للنازحين ليست كافية. كما انتقدت مؤسسة شاهد حصر المساعدات بمخيم البداوي وعدم توزيعها على النازحين في كافة المخيمات الفلسطينية. كما نبهت إلى أن غياب الإحصاءات الدقيقة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، يعطي انطباعا سلبياً بأن ثمة محاولة مقصودة لتمييع قضيتهم[38].

و لم تقتصر تداعيات الأحداث على سكان نهر البارد فقط، بل امتدت لتشمل كل الفلسطينيين في لبنان، حيث أفادت تقارير من منظمات إنسانية وحقوقية مختلفة، عن تعرض الفلسطينيين في لبنان لسوء معاملة انتقامية. وقد تحدثت المصادر الإعلامية اللبنانية عن وفاة فلسطينيين كانا قيد التوقيف في سجن رومية. كما أوردت منظمة هيومن رايتس ووتش

Human Rights Watch تقريراً بعنوان: "لبنان: يجب التحقيق في إطلاق الجيش أعيرة نارية على المتظاهرين الفلسطينيين... على الحكومة إيقاف العنف الموجه إلى الفلسطينيين"، وقد قالت فيه:

إن على الحكومة اللبنانية الشروع في إجراء تحقيق محايد، عن هجوم عنيف شنته قوات الجيش والمدنيين اللبنانيين على متظاهرين فلسطينيين الأسبوع الماضي، وأدى إلى مقتل شخصين فلسطينيين، وإصابة 28 شخصاً غيرهم على الأقل. ويجب محاسبة أفراد الجيش المسؤولين عن هذا الاستخدام غير القانوني للقوة، وكذلك المدنيين الذين هاجموا المتظاهرين.

وقالت سارة لي ويتسن Sarah Leah Whitson، مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "قام الجيش اللبناني بقتل اثنين من المتظاهرين، يبدو أنهما مسالمين، وألحق الجراح بالكثيرين غيرهما، و لم يفعل شيئاً لمنع مهاجمة المدنيين اللبنانيين للمتظاهرين"، وتابعت تقول بأنه "على الحكومة، المبادرة بإجراء تحقيق لتحديد سبب إطلاق الجنود الأعيرة النارية على التظاهرة، وسبب تجاهلهم حماية المتظاهرين من هجوم المدنيين". وفي 29 حزيران/ يونيو فتحت قوات الجيش اللبناني النيران على متظاهرين فلسطينيين كانوا في مسيرة من مخيم البداوي للاجئين الفلسطينيين إلى مخيم نهر البارد، الذي شهد قتالاً ضارياً على مدى الأسابيع الستة المنصرمة، بين الجيش وجماعة فتح الإسلام المسلحة. وأراد المتظاهرون – وأغلبهم يقيمون في المخيم، وقد تم إجبارهم على إخلائه نتيجة النزاع – أن ينتهي الاقتتال ويعودوا إلى بيوتهم. وقد جاءت القصة وفقاً لما ذكره الجيش بأنه قد حاول متظاهرون مسلحون اختراق نقطة تفتيش، بغية المضي إلى مخيم نهر البارد، و لم يلتفتوا لتحذيرات الجيش المتكررة بالتوقف. إلا أن شاهدي عيان، وهما ناشطٌ فلسطيني ومراقبة دولية، قاما بمراقبة المظاهرة، وقالا لـ"هيومن رايتس ووتش" إن المتظاهرين كانوا مسالمين وغير مسلحين، وإنه لم يحاول أحد اختراق نقطة التفتيش. ودافع الجيش وراء إطلاق النيران ليس واضحاً، ويرى الشاهدان اللذان قابلتهما "هيومن رايتس ووتش" أن ثمة شخص بخلاف المتظاهرين والجيش، قد يكون أطلق النيران من أحد المباني القريبة، وربما دفع صوت الطلق الناري أفراد الجيش لاتخاذ ردّ فعل،

وقال الناشط الفلسطيني: "جاءت الأعيرة النارية من مباني مدنية، موجهة إلى المدنيين الفلسطينيين، و لم أرها بعيني، لكن كان هذا واضحاً". وأضاف: "رد الجيش النيران وهو يظن أن هناك من يطلق النار عليه"[39].

وذكرت تقارير وإفادات مختلفة من شبان فلسطينيين بأنهم تعرضوا للتوقيف والتحقيق والتعذيب، لمجرد أنهم يحملون البطاقات الفلسطينية، وقد انعكست هذه المخاوف بشكل خاص على طلاب الجامعات، الذين كانوا على أبواب الامتحانات النهائية للسنة الدراسية. وبشكل عام كان القطاع الطلابي من أكثر المتضررين من تداعيات أحداث نهر البارد، فلم تكن الامتحانات القريبة مقتصرة على الطلاب الجامعيين فقط، بل كان طلاب المرحلة المتوسطة أيضاً يستعدون لدخول الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة (البريفيه)، وقد خرج معظم الطلاب من مخيم نهر البارد، وهم لا يحملون أوراقاً ثبوتية أو بطاقات جامعية أو الكتب اللازمة للدراسة، مما انعكس سلباً على وضعهم، وتخوّفاً من أن يضيع عليهم العام الدراسي.

وتجدر الإشارة إلى أن آثار الأحداث السلبية على الوضع الطلابي والدراسي ظلت تتفاعل لعدة أشهر، وبعد انتهاء الاشتباكات وجلاء غبار المعركة. و لم يتمكن الطلاب في بداية العام الدراسي الجديد من التسجيل أو الالتحاق بالمدارس لأسباب عديدة، أهمها فقدان أوراقهم الثبوتية، وكون مدارس الأونروا في الشمال تستضيف النازحين من نهر البارد، ناهيك عن أن مدارس الأونروا في مخيم نهر البارد قد تعرضت للتدمير، ولا يعرف حتى الآن متى سيعود لاجئو المخيم إليه، ومتى سيخلون مدارس الأونروا في المخيمات الأخرى، وكيف ستكون أوضاع إقامتهم وأين، بعد أن تعرض المخيم للتدمير شبه الكلي.

3. الخسائر الاقتصادية:

تأثرت الحركة الاقتصادية في شمال لبنان تأثراً كبيراً بالمعارك التي دارت في مخيم نهر البارد. وأفادت تقارير اقتصادية أن الحركة الاقتصادية في طرابلس تراجعت بنسبة 20%، كما تراجعت حركة الإشغال الفندقي وريادة المطاعم بشكل لافت[40].

ومن ناحية أخرى، كان مخيم نهر البارد يشكل قوة اقتصادية بارزة في شمال لبنان، حيث يقصده التجار من مختلف مناطق عكار وطرابلس وبيروت وصيدا؛ لأهمية موقعه الاستراتيجي المميز، الذي يعدّ حلقة وصل بين عكار وطرابلس. وبسبب الحرب التي دارت في المخيم، أصبح تجار مخيم نهر البارد يعيشون بين سندان الخسائر الجسيمة وبين مطرقة الاستحقاقات المالية للشركات التجارية، والتي تقدر بحسب الإحصاءات الأولية التي أجرتها لجنة التجار، بثلاثة ملايين دولار أمريكي، لم يسدد منها أي مبلغ حتى الآن. وأشارت الإحصاءات الأولية التي أظهرتها استمارات التجار إلى أن الخسائر في البضائع بلغت 55 مليون دولار أمريكي، وهي تتوزع بين مختلف البضائع، بالإضافة إلى عدد من المصانع المختلفة. ويؤكد عدد من تجار المخيم أن الدمار الشامل الذي لحق بمحلاتهم وممتلكاتهم أعادهم إلى نقطة الصفر، وأفقدهم كل مقومات الاستمرار. كما يبدي التجار تخوفهم من قيام الشركات بالمطالبة بمستحقاتها المالية، ورفع دعاوى قضائية عليهم تودي بهم إلى السجن. وشددوا على ضرورة تأمين التعويضات التي تسمح لهم بالانطلاق مجدداً[41].

سادساً: إعادة إعمار المخيم:

اختلفت التقديرات حول كلفة إعادة إعمار مخيم نهر البارد، ففي حين أشارت مصادر إلى أن كلفة الإعمار ستتراوح بين 150 و250 مليون دولار، أعلن رئيس مجلس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، أمام مؤتمر سفراء وممثلي الدول المانحة لإعادة إعمار مخيم نهر البارد والمناطق المجاورة في شمال لبنان، الذي عُقد في بيروت، أن هذه العملية ستكلف ما مجموعه 382.5 مليون دولار، بما في ذلك تكلفة إغاثة سكان المخيم وجواره[42].

على الرغم من تأكيدات الحكومة اللبنانية والأونروا والدول المانحة بأن إعادة بناء مخيم نهر البارد أمرٌ محتّم، إلا أن الأطراف الفلسطينية كلها تشكك في إعادة إعمار المخيم لأسباب مختلفة؛ أولها: الانقسام السياسي اللبناني، الذي سيعيق إعطاء أي حكومة فرصة للقيام بمشروع إعادة بناء المخيم، وهذا الانقسام السياسي إن لم يجعل مشروع البناء أمراً مستحيلاً؛ فإنه سيضع أمامه الكثير من العوائق. السبب الثاني: هو الحديث الدائر في أوساط

الفلسطينيين وأطراف لبنانية على حدّ سواء، عن وجود مخططات دولية وإقليمية ومحلية لإحداث تغييرات في أوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان، سواء لجهة نزع سلاحها وجعلها تحت سيطرة الدولة اللبنانية، أم لجهة الحديث عن تغييرات جذرية لإلغاء بعض المخيمات من أصلها، وتذويب الفلسطينيين في النسيج المجتمعي اللبناني، تمهيداً لتوطينهم في لبنان، أو نقلهم إلى دول أخرى مستعدة لاستقبالهم[43].

ومن ناحية أخرى، فإنه على الرغم من تعهد الدول المانحة بإعادة بناء المخيم، إلا أنه في الاجتماع الأخير الذي عُقد في السراي الحكومي في لبنان، في 2007/9/11، مع موفدي الدول المانحة لإعادة إعمار المخيم، لم يفصح معظم المشاركين عن المبالغ التي بمقدور دولهم تقديمها. وبالتالي، وفي ظل حالة الضبابية التي تسود موقف الدول المانحة؛ فإن الفلسطينيين لا يشعرون بارتياح، خصوصاً مع ما يعرف من تجارب الدول المانحة السابقة في موضوع إعادة الإعمار، سواء في أفغانستان أم في العراق. ناهيك أصلاً عن وجود إشاعات كثيرة ومتضاربة عن موضوع إعادة الإعمار بين من يؤكد أنها ستتمّ، وبين من يقول بأن لاجئي نهر البارد سوف يعاد إسكانهم في أماكن أخرى.

وأعلن الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في لبنان، جير بيدرسن Gear Pederson، استعداد المنظمة الدولية للمساعدة على إعادة إعمار المخيم. كما دعا المشاركون في مؤتمر الدول المانحة دولهم إلى الالتزام بتعهداتها في خصوص بناء المخيم. كما حاولت الأونروا في هذا السياق أن تعمل على طمأنة اللاجئين الفلسطينيين بشأن موضوع إعادة الإعمار، خصوصاً وأن اللاجئين رفضوا إعادة إسكانهم في أي مكان سوى نهر البارد، كما رفضوا مشروع البيوت المؤقتة الذي وضعته الأونروا؛ حيث وضعت الأخيرة مشروع بيوت جاهزة للإسكان المؤقت بجوار مخيم البداوي، مصنوعة من الخشب المقوى العازل للمياه والمرتفع عن الأرض، والمغطى بألواح التوتياء، وتبلغ مساحة المنزل الواحد 29 متراً مربعاً قابلة للاتساع بحسب الطلب، ومعدة للتقسيم إلى أكثر من غرفة، وقالت إنها ستجهز المنازل بالمعدات الصحية والبنى التحتية من إنارة ومياه ومراحيض وغيرها بما يفي بمستلزمات الإقامة اللائقة، والحفاظ على خصوصيات العائلات الفلسطينية والنسيج الاجتماعي الخاص

بها. وقامت باستئجار أراضٍ متاخمة لمخيم البداوي لبدء مشروع الإيواء المؤقت، طيلة المدة التي ستستلزمها إعادة بناء مخيم نهر البارد[44].

وقد أصدر نازحو البارد بياناً أعربوا فيه عن خشيتهم من أن يتحول مخيم البارد إلى مخيم تل زعتر جديد، وأعلنوا رفضهم المطلق لأي مشروع إسكان مؤقت في محيط مخيم البداوي أو أي مكان آخر، والتمسك بالإقامة في محيط مخيم نهر البارد بانتظار إعادة الإعمار، مطالبين الأونروا بإنهاء عقود إيجارات الأراضي المحيطة بمخيم البداوي بشكل عاجل وفوري، وبتغريم من قام باستئجارها بالتكاليف التي دفعت حتى الآن من الرصيد المخصص لنكبة مخيم نهر البارد، ومطالبين الأونروا باستئجار أراضٍ في محيط مخيم نهر البارد[45]. وقد وافقت الأونروا فيما بعد على مطالب النازحين، وبدأت البحث في نقل مشروع "الإيواء المؤقت" إلى جوار مخيم نهر البارد[46].

بقي الشك متجذراً في نفوس الفلسطينيين حول صدق نوايا جميع الأطراف الفاعلة فيما يخص مسألة عودتهم إلى المخيم. إذ على الرغم من كل التأكيدات، وبالرغم من إعلان أمين سر حركة فتح في لبنان، سلطان أبو العينين، أن ألف عائلة فلسطينية سوف تعود إلى مخيم نهر البارد قبل عيد الفطر (منتصف تشرين الأول/ أكتوبر/ 2007)، فإنه حتى 2007/10/22، لم تعد سوى 550 عائلة إلى مخيم نهر البارد[47]. وحتى تلك العائلات التي عادت لم تكن عودتها سهلة، فخلال رحلة عودتها، نظم أهالي ضحايا الجيش في بلدة ببنين – عكار عقب صلاة عيد الفطر اعتصاماً رمزياً عند المدخل الشمالي للمخيم، اعتراضاً على عودة النازحين إلى المخيم قبيل انتهاء التحقيقات، وقد حملوا صور أبنائهم وأشعلوا الإطارات المطاطية وسط الأوتوستراد، الذي يربط عكار بطرابلس في منطقة العبدة[48].

حين وصلت العائلات إلى المخيم، لم يكن الدمار الشامل الشيء الوحيد الذي واجهته، فمع عودة 10 % من الفلسطينيين النازحين إلى المخيم الجديد في نهر البارد، إلى مساحة كان يعتقد أنها صالحة للسكن، ليجدوا أرضاً محروقة مقطوعة الأوصال، مبانيها مهددة بالسقوط، لا تصلها المياه ولا الكهرباء، ولا يوجد فيها ولو الحد الأدنى من شروط الحياة. وقد وجد العائدون الجدران الباقية من منازلهم تملؤها الشتائم، وتحدثوا عن عمليات سرقة

ونهب وتدمير بيوت كانت قد سلمت من القصف، كما تحدثوا عن تخريب متعمد لما سلم من الأدوات المنزلية، وتحدثوا عن سرقة المتاجر أو العبث بمحتوياتها وإتلافها، كما تحدثوا عن إحراق العديد من السيارات عمداً بعد أن سلمت هي الأخرى من القصف. وقد طلبت منهم الفصائل الفلسطينية ولجنة الحوار اللبناني الفلسطيني "عدم الثرثرة" مع الصحافيين، ناصحين إيّاهم بغضّ النظر عن السرقات التي تعرضت لها منازلهم لعدم استفزاز الجيش[49].

وقالت امرأة فلسطينية تدعى "أم سامي":

> لم يتركوا لنا شيئاً على حاله، ما ذنبنا نحن، وما ذنب البيوت حتى تدمر وتلك المقتنيات حتى كُسرت ودُمِّرت ومنها [ما] حُرِق، ما ذنب البطانيات حتى حرقت مع الثياب، عند بدء المعركة قالوا لنا اخرجوا يومين وستعودون، فعلوا بنا كما فُعل بآبائنا وأجدادنا عندما قالوا لهم اخرجوا أسبوع وستعودوا، وإلى الآن لم ينته ذلك الأسبوع ولكن نحن عدنا بعد خمسة أشهر ويزيد. عدنا على [إلى] ماذا؟ هل عدنا إلى تلك البيوت التي أغلقناها بأيدينا سالمة؟! كلا، عدنا لنجد الدمار والركام، وعلى حرق المنازل ونهبها وحرق قلوب الناس والمساكين وضياع أعمار الناس وتعبهم سوداً [سدى]، ثم التفتت إلينا قائلة: أريد أن أسألكم وأسأل المعنيين سؤالاً واحداً، هل فتح الإسلام موجودة بين مقتنيات المنازل؟ هل موجودة بين الأواني والصحون حتى كسرت؟ هل هي موجودة داخل مراطبين [أوعية زجاجية يحفظ بها الطعام] الكبيس والزيتون؟

وأضافت:

> كنا نشتهي أن نجد ألف ليرة لما نرجع، كنت قد وضعت مائتي ألف ليرة داخل مزهرية زجاجية، وجدت المزهرية محطمة و لم أجد المال، حتى أن ابنتي الكبيرة كانت قد وضعت خمسة وسبعون ألف داخل الكتب، وجدنا الكتب و لم نجد المال، وابنتي الصغيرة في آخر يوم لها داخل مدرسة المنارة كانت قد وضعت خمسة آلاف ليرة داخل الحقيبة وجدنا الحقيبة و لم نجد المال. هل كانت المعركة بين الجيش وفتح الإسلام؟ أم كانت بين الأواني والأطباق والثياب حتى حصل ما حصل داخل المنزل؟ هل هكذا يطاردون فتح الإسلام؟[50].

وذكرت مصادر فلسطينية أنه وفق إحصاءات وكالة الأونروا الأخيرة، ما تزال 458 عائلة فلسطينية نازحة من مخيم نهر البارد تقيم في "كاراجات" في مخيم البدّاوي، التي لا يزيد عرض الواحد منها على أربعة أمتار، وطوله على العشرة في أحسن الأحوال. وقد ارتفع إيجارها الشّهري من مئة دولار أميركي إلى 200 و300 دولار، وفق مواصفات كلّ منها. إلا أنّ المفارقة، أنّ الأونروا رفضت دفع بدل إيجارات لأكثر من نصف العائلات المقيمة في هذه "الكاراجات"، تحت حجّة أنّ هذه البدلات المالية لا تُدفع إلا وفق عقود إيجار رسمية، مما أوقع عائلات كثيرة في مأزق كبير، إمّا لأنّ "الكاراج" قد بناه صاحبه بصورة غير شرعية، وبالتالي لا يمكن توقيع عقد إيجار معه، أو لأنّ أصحاب "كاراجات" كثر آثروا أن يتمّ التعامل معهم شفوياً، تخوفاً من عدم قدرتهم لاحقاً، إذا أرادوا، على إخلاء هذه "الكاراجات" من قاطنيها. ولا تقتصر المعاناة الكبيرة للمقيمين في "الكاراجات" على الجانب الإنساني والإغاثي وحسب، بل امتدت إلى حدّ تحرّش شبّان من المنطقة وخارجها بفتيات ونساء جالسات عند مداخل هذه "الكاراجات"، الأمر الذي يدفعهنّ غالباً إلى النأي بأنفسهن داخلها، توفيراً لمشاكل كثيرة تتكرر يومياً، عدا عن اعتداء بعض هؤلاء الشبّان على بعض المقيمين لأسباب سياسية، وقد كان يتمّ في كلّ مرّة حصرها واستيعابها، إنّما من غير إزالة أسبابها وبعض مظاهرها؛ المتمثلة في إطلاق هؤلاء الشبّان العنان لمكبرات الصوت من سيّاراتهم، وهي تصدح بأغانٍ وشعارات تتهم الفلسطينيين بالعمالة والخيانة، والتسبّب بأحداث مخيّم نهر البارد وغيرها.[51]

وقد كشف رئيس لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني السفير خليل مكاوي أنه باستثناء ثلاث أو أربع دول من الدول المانحة، فإن أياً من الدول الأخرى لم تلتزم بتعهداتها إزاء الإسهام في تأمين الأموال اللازمة لإعادة إعمار مخيم نهر البارد[52]. في حين اتهمت فصائل فلسطينية الأونروا بالتقاعس عن دورها في ملف مخيم نهر البارد[53]، وانتقدت اللجنة الوطنية لأبناء مخيم نهر البارد، في بيان شديد اللهجة تضمن عبارات لاذعة، وكالة الأونروا وسياستها في معالجة أزمة النازحين، متهمة الوكالة بالكذب، ومحذرة من اللجوء إلى التصعيد رداً على الظلم والقهر الذي يتعرض له أبناء البارد، نتيجة ما وصفته بالممارسات

غير الإنسانية واللاأخلاقية التي تمارس داخل المخيم. واعتبرت أن استمرار بقاء النازحين في المدارس و"الكراجات" من دون أدنى مقومات العيش الآدمي والإنساني، تتحمل مسؤوليته بالدرجة الأولى الأونروا، ومن ثم الفصائل الفلسطينية مجتمعة، والدولة اللبنانية[54].

وبعد إعلان الإضراب المفتوح، توصلت القوى والفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية في شمال لبنان إلى اتفاق مع وكالة الأونروا، أفضى إلى تعليق الإضراب المفتوح، بعد 14 يوماً من انطلاقه، احتجاجاً على تقصير الوكالة، وعدم التزامها بتعهداتها مع النازحين والعائدين من فلسطينيي مخيم نهر البارد. أشار مسؤولون في فصائل فلسطينية مختلفة إلى أن الأونروا استجابت لجزء هام من المطالب، وقد شكلت لجنة متابعة ووضعت خطة عملية وسريعة لنقل نازحي المدارس والمؤسسات التربوية والاجتماعية إلى أماكن الإيواء المؤقت واللائق في مخيم نهر البارد، لإنقاذ ما تبقى من العام الدراسي. كما التزمت الأونروا بإعطاء بدل إيجار لمن يرغب من نازحي المدارس ورياض الأطفال لمدة خمسة أشهر بمبلغ ألف دولار أمريكي قابلة للتجديد إلى حين تأمين أماكن سكن لهم، وتقديم الدفعة الثانية من الإيجار لمدة ثلاثة أشهر جديدة لأكثر من 1,860 عائلة لمن هم خارج المدارس، إضافة إلى تقديم الإيجار لأكثر من ألف عائلة جديدة، وبناء وحدات سكنية مؤقتة أفضل من السابق، وتحسين الوحدات السكنية السابقة[55].

سابعاً: الفلسطينيون ومعالجة تداعيات أحداث نهر البارد:

لا يمكن الحديث عن معالجة تداعيات وذيول أحداث مخيم نهر البارد، بمعزل عن قراءة مُعمَّقة للتحديات الإقليمية والمحلية التي يواجهها الواقع الفلسطيني وانعكاساتها وتأثيراتها. ولا يخفى على أحد أن الدول الفاعلة في ساحة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، تحاول إيجاد حل لمشكلة اللاجئين يلغي حق عودة الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم في فلسطين المحتلة. ولأن وضع الفلسطينيين في لبنان ما زال الأكثر تمايزاً بين أوضاع الفلسطينيين في معظم دول الشتات، سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأمنية، فإن هناك حاجة ماسة إلى إعادة ترتيب الوضع بطريقة تسهّل تطبيق ما يُرمى

إليه من مخططات. ولذلك، ترددت أحاديث كثيرة عن أن تجربة مخيم نهر البارد لن تكون الأخيرة، وأن السيناريو سيتكرر في أكثر من مخيم، من أجل إيجاد حل للسلاح الفلسطيني وفق القرار 1559 من جهة، ومن جهة أخرى لإيجاد أجواء ممهدة لتوطين الفلسطينيين في لبنان أو تضييق الخناق عليهم بحيث يسهل خيار تسفيرهم إلى دول مستعدة لاستقبالهم. وبالتالي، طي ملف عودة الفلسطينيين إلى بلادهم بشكل تام.

أما على صعيد الوضع في لبنان، فإن أمام الفلسطينيين تحديات جديدة يجب معالجتها، وواقع جديد يجب دراسته بتمعّن. فعلى الرغم من أن التقارير قد أشارت إلى أن عدد الفلسطينيين المنخرطين في صفوف فتح الإسلام لا يتجاوز الـ 30% من مجموع أفراده، إلا أن ذلك لم يمنع حدوث حالة من الاحتقان والكراهية الظاهرة في صفوف اللبنانيين ضد الفلسطينيين المقيمين في لبنان. وأظهرت دراسة أجراها مركز بيروت للأبحاث والمعلومات أن 84% من نازحي نهر البارد يرون أن هناك أزمة مع الجانب اللبناني، فيما يرى نصفهم أن هذه الأزمة مفتعلة، والباقون يرونها إما مؤقتة أو عميقة[56]. وقد أدت المعارك إلى خسارة الفلسطينيين لتعاطف العديد من المسلمين السنة معهم، الذين طالما كانوا تاريخياً الحليف الأكبر، والظهر الذي يستند إليه الفلسطينيون والمقاومة الفلسطينية. خاصة وأن إعادة الاصطفاف المذهبي السياسي التي تشهدها الطوائف اللبنانية، غيّرت الكثير مما كان يُرى على أنه ثوابت في العمل السياسي لدى الطوائف اللبنانية. ولا يخفى أن القطب الأقوى في الشارع السني، أي تيار المستقبل، بزعامة سعد الدين الحريري، متحالف سياسياً مع قوى أخرى، تعتبر نفسها تقليدياً على عداوة مع الفلسطينيين في لبنان، ومنهم على سبيل المثال، القوات اللبنانية، وحزب الكتائب الذي دعا إلى "أن تكون الحلول المرجوة لأحداث نهر البارد نموذجاً لما يمكن القيام به من إجراءات في المخيمات الفلسطينية كافة، فلا تبقى حصناً آمناً ومنيعاً وملاذاً لكل الخارجين على القوانين في لبنان والدول الأخرى"[57]. ناهيك عن أن تيار المستقبل كان قبل أحداث نهر البارد، وظل بعدها من المؤيدين للقرار 1559 الداعي إلى نزع سلاح المخيمات الفلسطينية.

إن ما جرى من أحداث في نهر البارد، وما تلاه من تداعيات، يدعو الفلسطينيين إلى

إعادة ترتيب أوضاعهم في لبنان، بما يضمن تصحيح علاقتهم بالأطراف اللبنانية جميعاً، وخاصة من خلال النأي بالوجود الفلسطيني في لبنان عن التجاذبات السياسية الحادة التي يشهدها البلد. ومن خلال تحصين الساحة الفلسطينية ضد الصراعات الفلسطينية الفلسطينية، والعمل على تنظيم السلاح في المخيمات الفلسطينية، حتى لا تتكرر تجربة نهر البارد تحت أي ذريعة. كما تدعو هذه الأحداث، من جهة أخرى، السلطات اللبنانية إلى المسارعة في إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المدنية، ومعاملتهم معاملة إنسانية كريمة، وعدم التضييق عليهم لدفعهم للهجرة. كما لا يجوز أن يتعرض اللاجئون لعقوبات جماعية، بسبب ممارسات أشخاص أو فئات خارجة عن القانون؛ تماماً كما أن اللبنانيين أنفسهم لا يتحملون مسؤولية الخارجين عن القانون ممن قد يقيمون في أوساطهم.

هوامش

[1] مؤسسة شاهد، بيروت، 2007/5/28:
http://www.pahrw.org/Default.asp?ContentID=142&menuID=32

[2] Age A. Tiltnes, Socio-economic Profile of the Nahr El-Bared and Beddawi Refugee Camps of Lebanon, Fafo, in: http://www.fafo.no/pub/rapp/10036/index.htm

[3] **السفير**، 2007/5/20.

[4] شبكة أخبار بي بي سي العربية BBC Arabic، 2007/9/3، في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_6977000/6977540.stm

[5] وكالة الأنباء الإسلامية (نبأ)، 2007/5/21، في:
http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp?DocID=95704&TypeID=8&TabIndex=2

[6] **الاتحاد**، 2007/6/6.

[7] موقع الجزيرة نت، 2007/3/14.

[8] **المستقبل**، 2007/3/14.

[9] **المستقبل**، 2007/5/26.

[10] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2007/5/28.

[11] المجموعة اللبنانية للإعلام (قناة المنار)، 2007/6/1، في:
http://www.almanar.com.lb/NewsSite/NewsDetails.aspx?id=18189&language=ar

[12] بي بي سي العربية، 2007/3/15، في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6456000/6456613.stm

[13] وكالة نبأ، 2007/5/21، في:
http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp?DocID=95704&TypeID=8&TabIndex=2

[14] معين مناع، ""فتح الإسلام" ومخيم نهر البارد: حالة أم نموذج،" مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007/7/14، انظر: www.alzaytouna.net

[15] **النهار**، 2007/5/22.

[16] **السفير**، 2007/5/26.

[17] جريدة **الأخبار**، بيروت، 2007/5/23.

[18] **السفير**، 2007/7/3.

[19] **السفير**، 2007/7/2.

[20] **السفير**، 2007/5/23.

[21] **السفير**، 2007/5/22.

[22] **السفير**، 2007/5/23.

[23] **الحياة**، 2007/5/26.

[24] **السفير**، 2007/7/6.

[25] **الأخبار**، بيروت، 2007/6/21.

[26] الجزيرة نت، 2007/6/12: http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1060564

[27] مؤسسة شاهد، 2007/5/22: http://www.pahrw.org/Default.asp?ContentID=142&menuID=32

[28] **السفير**، 2007/5/28.

[29] مؤسسة شاهد، 2007/5/22:
http://www.pahrw.org/Default.asp?ContentID=153&menuID=32

[30] انظر: http://thabit-lb.org/default.asp?MenuID=52

[31] المرجع نفسه.

[32] **البيان**، 2007/5/30.

[33] جريدة **الرأي العام**، الكويت، 2007/9/26.

[34] انظر: http://thabit-lb.org/default.asp?MenuID=52

[35] المرجع نفسه.

[36] المرجع نفسه.

[37] مؤسسة شاهد، 2007/7/12:
http://www.pahrw.org/Default.asp?ContentID=156&menuID= 32

[38] المرجع نفسه.

[39] موقع منظمة هيومن رايتس ووتش، 2007/7/3:
http://hrw.org/arabic/docs/2007/06/13/lebano16172.htm

[40] **المستقبل**، 2007/6/7.

[41] **السفير**، 2007/10/10.

[42] **السفير**، 2007/9/11.

[43] معين مناع، مرجع سابق.

[44] **السفير**، 2007/8/13.

[45] **السفير**، 2007/8/13.

[46] **السفير**، 2007/8/17.

[47] **الأخبار**، بيروت، 2007/10/22.

[48] **النهار**، 2007/10/15.

49 **الأخبار**، بيروت، 2007/10/18.

50 المنظمة الفلسطينية لحق العودة (ثابت)، 2007/11/11:
http://thabit-lb.org/Default.asp?ContentID=57&menuID=2

51 **الأخبار**، بيروت، 2007/12/15.

52 جريدة **السياسة**، الكويت، 2007/10/27.

53 **الأخبار**، بيروت، 2007/11/14.

54 **السفير**، 2007/12/17.

55 **السفير**، 2007/12/25.

56 **الأخبار**، بيروت، 2007/11/28.

57 **السفير**، 2007/7/17.

Conditions of the

Palestinian Refugees in Lebanon

Edited By:

Dr. Mohsen M. Saleh

هذا الكتاب

يعرض هذا الكتاب أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الديموغرافية والقانونية والتعليمية والاجتماعية، كما يعرض مشاريع التسوية السياسية المتعلقة باللاجئين، وهناك فصل خاص حول مأساة مخيم نهر البارد.

وهو يُظهر أن الفلسطينيين يعانون من حرمانهم من عدد من الحقوق المدنية بحجة منع توطينهم. ولكن الحقيقة هي أن الفلسطينيين لا يرغبون أصلاً في التوطين، وإنما يرغبون بمعاملة إنسانية عادلة، غير مرتبطة بإعطائهم الجنسية، أو الحقوق السياسية الخاصة بأقرانهم اللبنانيين.

والكتاب موثق من الناحية العلمية، ويستعين بالكثير من الجداول والأرقام والإحصائيات التي تدعم الحقائق والمعلومات الواردة في النصوص.


978-9953-500-06-5
9 789953 500065



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان
تلفون: 644 303 1 961+ | تلفاكس: 643 303 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت